

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com



العدد الأول – يناير 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل

رئيسة التحرير: د. هادية يحيوي



ISSN 2410-3926

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

التعريف:

أ.د. زواقري الطاهر عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة خنشلة- الجزائر.

أ.د. قادري حسين أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
- جامعة باتنة- الجزائر

د. عادل زقاغ أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة باتنة- الجزائر

د. حمزاوي سهى أستاذ علم الاجتماع - جامعة خنشلة
الجزائر

د. بوكماش محمد أستاذ الشريعة والقانون - جامعة خنشلة
الجزائر

د. قصوري رفيقة - أستاذة القانون الخاص - جامعة
خنشلة- الجزائر

د. زارة عواطف - أستاذة القانون الخاص- جامعة باتنة
خنشلة- الجزائر

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم حازم جامعة الموصل- العراق

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً
عن مركز جيل البحث العلمي تعني
بالأبحاث العلمية في مجال العلوم
السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف
هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين
وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين
وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين و
المهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما
تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة
أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية
المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريساً لحرص
المركز على تشجيع الأبحاث و الجهود
العلمية ، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد
النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات
الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية
موضوعية ودقيقة.



قواعد النشر

ISSN 2410-3926

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وأن لا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وأن لا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر و ملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث و آخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من و إلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 24 ساعة من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي و اتخاذ القرار في غضون 20 يوم من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

١. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب و اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
٢. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
٣. المجلات و الدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب و اسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
٤. الرسائل الجامعية: لقب و اسم الطالب، عنوان المذكرة ، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
٥. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.
٦. المراجع الإلكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jilrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • المنافسة الإلكترونية في المشاركة السياسية : دراسة حالة الجزائر منذ 2008
د.عبداللطيف بوروبي (الجزائر)
- 29 • مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا : بوكو حرام أنموذجا / د.مهند عبد الواحد النداوي
(العراق)
- 47 • إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة
وتحقيق التنمية المستدامة/أ. حموته فاطمة (الجزائر)
- 67 • المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة/أ. وافي حاجة (الجزائر)
- 83 • الفيس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية / أ. درقاوي عبد
القادر شريف (الجزائر)
- 107 • نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميليشيات : العراق كنموذج للدراسة / د. محمد
الساعدي (العراق)
- 133 • الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر/أ. موزاي بلال (الجزائر)
- 151 • L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb:
«Nœud gordien» et «dilemme cornélien». Dr. Tewfik Hamel
(Montpellier III).

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2015

الإفتاحية

بسم اله الرحمن الرحيم، به آمنا وبه نستعين

الحمد لله والصلاة والسلام على معلم المصطفى ومن تبعه واقتفى.

تكريسا لأهداف مركز جيل البحث العلمي كأحد روافد الثقافة و التكوين في العالم العربي، نبادر إلى تقديم العدد الأول من مجلة: جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية الذي اكتمل بجهود ثلة من خيرة الباحثين العرب، اللذين حرصوا على تقديم عمل علمي متكامل و رصين أملين أن يثري رصيد المعرفة لدى القراء و الدارسين الأفاضل، فهنيئاً للمركز و لفريق العمل صدور هذا العدد الأول من هذه المجلة مع شكر خاص للقائمين على المركز رئاسة و أعضاء، شكرنا موصول لطاقتهم بالعمل بالمجلة و للجنة العلمية للخبرة و التحكيم على التعاون و الالتزام.

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيى

المنافسة الإلكترونية في المشاركة السياسية:

دراسة حالة الجزائر منذ 2008

د. عبداللطيف بوروبي / أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية - رئيس المجلس العلمي للكلية -
جامعة قسنطينة 3 - الجزائر

ملخص:

تعتبر المشاركة السياسية شكل من أشكال العمل السياسي المتميز في تحليل النظم السياسية المقارنة و الذي قد تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فهي وسيلة لتفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي وتطوير الديمقراطية التشاركية، فثمة حاجة إلى مراجعة محدداتها في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي تعيشها الوحدات السياسية خاصة، سواء من حيث أسلوب تطورها، ومواضيعها الجديدة المختلفة، والمناهج العلمية التي تفسر في ظلها بالتركيز على دراسة حالة الجزائر ومقارنتها مع حالات أخرى إن أمكن.

إن أهمية المشاركة السياسية كمحرك لأي إصلاح داخل المجتمع الجزائري، تظهر في المنافسة السياسية في وضع السياسات العامة، والقدرة على التعبئة، وفي تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومدى مساهمة المواطن في صناعة القرار تجعل من المنافسة في المشاركة السياسية مبدأً أساسياً من مبادئ الديمقراطية وكتعبير عن رأي المواطن الجزائري سواء كفاعل حكومي أو غير حكومي حيث أهمية المجتمع المدني.

تبرز الأبعاد المختلفة للمشاركة السياسية في محددات داخلية حيث العلاقة بين المواطن، والأنماط الانتخابية كمتغيرات مكونة لهذا المركب والمتمثل في النظام السياسي الجزائري، وتحديد المقتضيات الدولية التي تتفاعل في ظلها هذه، حيث المقاربة التفسيرية تكون على أساس ماكرو سوسيولوجي بالربط بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية في تحليل هذا النظام.

إن المنافسة في المشاركة السياسية في الجزائر ترتبط بأهمية دور تكنولوجيا الإعلام و الإنصال والمشاركة الإلكترونية للجزائري و دور القانون، و السلطة التنفيذية، التي في علاقة مركبة تحدد شكل الانتقال من نمط سياسي وإداري إلى آخر. فبالبحث عن تطويرها يكون بالبحث عن كيفية تحديد وتفعيل المشاركة السياسية الشعبية بالمزاوجة لدور الفاعل الحكومي و غير حكومي بلا انتخاب في الجزائر،

فأهمية الديمقراطية الجماهيرية يجب أن تواكب نمط تفكير الجزائري من خلال التوجه والتركيز على تجسيد ثقافة سياسية واعية لا تكون حسب رأينا إلا من خلال تقريب الإدارة من المواطن.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الشعبية السياسية بإنتخاب ، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حالة الجزائر، تحليل ماكرو سوسيولوجي.

مقدمة: تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي دولة ذات أهمية جيوبوليتيكية محورية في إفريقيا، لما لها من عمق إستراتيجي لتغير موازين القوى الإقليمية، تجعل الحاجة إلى تفسير و فهم العوامل والمتغيرات الداخلية والمقتضيات الدولية المفسرة لهذه الأهمية ملحة، كمدخلات لدراسة الإصلاحات داخل النظام السياسي الجزائري وفق أسس نظرية جديدة مقترحة بالتركيز على التحليل ماكرو- سوسيولوجي أين تتقاطع الظواهر المختلفة المترابطة الإجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية المشكلة والمؤثرة على تفسير ونقد الظاهرة السياسية المدروسة.

جعلت مجموعة من الدوافع الجزائرية تتبنى خيار المشاركة السياسية المفتوحة منذ ١٩٨٩ للجميع، تجلت هذه التغيرات في الجانب المؤسسي في التحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، كتوجه نظري لانفتاح أكثر في الممارسة الديمقراطية عما كان سابقا، سواء المتعلق بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، فهي أسباب من نتائجها تراجع لبعض المتغيرات والعوامل السياسية الداخلية. إذ نتيجة لظهور مشاكل ناجمة عن العجز في استمرار الاعتماد على النهج الاشتراكي القائم على التفكير بمنطق واحد هو الدولة الحارسة في حل المشاكل التي يعيشها المواطن الجزائري، مع الرغبة الملحة إلى تطوير الخدمة بالنظر للتطور الحاصل في معظم دول العالم، وأخرى خارجية كما هو حاصل مع مرحلة العولمة و الثورة التكنولوجية في مجالي الإعلام والاتصال، وتطور شبكات الأنترنت وظهور المشاركة الإلكترونية، ظهرت الحاجة إلى مراجعة مفهوم المشاركة السياسية باقتراح نمط جديد من العلاقة بين المواطن وصانع القرار في النظام السياسي الجزائري .

الإشكالية:

عرفت الجزائر عملية إصلاحية سياسية منذ ١٩٨٩ بتبنيها التعددية السياسية كفلسفة تنظيمية للمجتمع، حيث عرفت فترة التسعينيات من القرن الماضي تجربة نحو التحول الديمقراطي دامية، رغم أنها تفسر على أنها مكون أساسي مكنها من تجاوز الحراك الذي عرفته بعض الدول العربية منذ ٢٠١١ فيما بعد، مما جعل البحث عن هذا الاستثناء هو جوهر دراستنا وأسلوب جديد لفهم طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي استمر ولم يعرف اضطرابات كما حدث مع دول الجوار، حيث أهمية تفسير المشاركة السياسية الشعبية، من خلال شعبية المشاركة بالاعتماد على المنافسة الإلكترونية كمتغير تفسيري للوصول إلى مشروع المواطن الإلكتروني.

تكمن أهمية الربط بين العوامل من موقع جغرافي، وتركيبية السكان، والمناخ، والموارد الطبيعية، والمتغيرات من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية التي تعرفها الجزائر منذ سنة ٢٠٠٠، في تصاعد أهمية المشاركة السياسية الإلكترونية والمنافسة فيها وأهمية استطلاع الرأي والتحليل الإحصائي، وموجة التحول الديمقراطي، وحدثة التجربة أين تبرز أهمية التحرر والحاجة إلى تعددية سياسية، وتراجع النمط التقليدي والمرتبطة بالمنافسة من خلال الديمقراطية المباشرة أين التركيز على يوم الاقتراع، إلى تواصل مستمر بين الفواعل المشكلة للساحة السياسية سواء من حيث المعارضة أو السلطة.

أهداف الدراسة: نهدف من هذه الدراسة تحديد وتوحيد آليات المشاركة السياسية في الجزائر منذ سنة/٢٠٠٠ من خلال مشروع المواطن الإلكتروني، بتقديم مقارنة ماكرو-سوسيولوجية تشمل كل جوانب الظاهرة في دراسة النظام السياسي الجزائري، بهدف بلورة تحليل مشترك يقوم على انه عندما ننتخب لا ننتخب شخص وإنما سلطة تقوم مهامها على مدى مشاركتنا في انتخابها كأساس للمشروعية، وذلك وفق تصورات مرجوة هي :

-يعتبر شكل الدولة الجزائرية الحالي وإشكالية مشروعيتها السلطة في إطار قطري، تصور افضى إلى محاولة فهم عدم حدوث حراك من جديد، هذا عكس على مستوى بعض الأنظمة السياسية المجاورة (تونس، ومصر، وليبيا)، إلى صياغة تفسير جديدة ومراجعة ما سبق حول المحددات الداخلية المتحركة فيها، وفهم مقتضيات الدولية الحالية على مستوى المواضيع و المناهج العلمية المهتمة بالمجال السياسي، في ظل البحث على الكيفية العلمية الأنجع لفهم الظاهرة المشاركة السياسية بدراسة حالة النظام السياسي الجزائري العربي كنظام ذو خصوصية، حيث الديمقراطية الجماهيرية كقيمة مضافة لهذه التجربة من خلال تفعيل المنافسة الإلكترونية في العمل السياسي.

- توجهت الجزائر منذ سنة ٢٠٠٠ نحو تبني إستراتيجية قائمة على تطوير وسائل الإعلام والاتصال التكنولوجية والمشاركة السياسية الإلكترونية، بمواكبة مختلف التطورات الحاصلة في هذا المجال، وذلك من خلال ترقية وظائف مؤسساتها الحكومية الرسمية، وتحسين الخدمة العمومية وتجاوز الفلسفة التنظيمية التقليدية القائمة على التجهيزات اليدوية في تقديم الخدمة العمومية. لكن الرغبة في تجسيد آلية من آليات الحكم الراشد والمتمثلة في تحسين الخدمة العمومية على مستوى الأداء، والحوكمة الإلكترونية المحلية، يغيب عنها شق مهم وهو إشراك الفواعل غير حكومية في تلك الأهداف من خلال تكريس مبدأ الشفافية، والمحاسبة، والرقابة من زاوية كمية لقياس مقارن لماهية المنافسة في المشاركة السياسية بالاعتماد على مؤشر المشاركة الإلكترونية في العمل السياسي الجماهيري.

- تركيزنا على التحليل الكلي أين تتقاطع الظواهر السياسية، كنتيجة لموجات التحول نحو الديمقراطية وما تبعها من تطور للمجتمع الجزائري من التركيبة البسيطة إلى التركيبة المعقدة في المطالبة بالمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة في صناعة القرار، وحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة.

- نسعى إلى تقديم تحليل سياسي مركب ماكرو-سوسيولوجي بالتطرق إلى المجال الاجتماعي، والإقتصادي، والأمني بمقاربة سياسية من منطلق تطبيق إستراتيجية مقابل بمقابل أين طرقي العلاقة فائز- فائز في العلاقات البينية للفواعل الحكومية وغير حكومية داخل النظام السياسي الجزائري، حيث لدور كل من الفواعل الحكومية وغير الحكومية في تفعيل التداول الديمقراطي على السلطة والمشاركة السياسية في رسم وصناعة القرار السياسي الرسمي.

فرضيات الدراسة: يمكن للثورة التكنولوجية والمعلوماتية ومؤشر المشاركة الإلكترونية التي تعرفها الجزائر منذ ٢٠٠٠ في العملية السياسية كآلية لتفعيل الحكم الراشد، أن تعمل كدافع قوي لتغيير الأساليب التنظيمية التقليدية في عملية المنافسة في إطارها المطلق والتي تظهر بشكل جلي في الربط بين النظام الإنتخابي وعملية الإنتخاب بمستوياتها المختلفة سواء المحلية أو الوطنية، فالعمل على ضبط تلك المشاركة يمكن أن تفعل دور المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تمكنهم من الحصول على المعلومة وتغيير مفهوم المشاركة السياسية من خلال بروز تصور إيجابي للعملية قائم على السرعة، والدقة، وقلّة التكلفة في الحصول على المعلومة والمساهمة في صناعة القرار السياسي.

تحدد بالاستعانة بتركيبية الفرضية البديلة hypothesis 1 (h1) تقوم على إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، حيث يتمثل المتغير التابع في المقاربات الوصفية التفسيرية المشكلة لهذه المشاركة والمتعددة الاختصاصات والمحددة لمفهوم المنافسة السياسية من خلال المشاركة الإلكترونية بمختلف أشكالها، أما المتغير المستقل والمتمثل في ظاهرة المشاركة السياسية في الجزائر ومختلف الأشكال التي تحدده والتي جاءت كالتالي :

- وجود عدة مقاربات تفسيرية لمفهوم المنافسة السياسية صعب من فهم المشاركة السياسية بطريقة عقلانية.

- الإستراتيجيات الجديدة لتفعيل المشاركة السياسية الداخلية هي رد فعل عن التحولات الدولية.
* نحتاج إلى إقتراح مقارنة تفسيرية جديدة والمتمثلة في المزاوجة بين المتغيرات الداخلية و المقتضيات الدولية لفهم المشاركة السياسية في الجزائر من خلال مؤشر المشاركة الإلكترونية .

* ظهور التحول في المنظور في أن الجزائر تتخذ في تحقيق مصالحها إستراتيجيتين: الأولى مرتبطة بالاعتماد على الذات من خلال التأكيد على الأمن القومي والتنمية، أما الإستراتيجية الثانية فتحقيق ذلك يكون عن طريق اتحادات دولية.

* نحتاج لقياس مدى نجاعة عملية المشاركة السياسية للفاعل الحكومي وغير حكومي إلى تجاوز قياس التجربة في شقها النظري، إلى التحقق من ذلك في الواقع من خلال المزاوجة بين المؤشرات والحقائق في الواقع لفهم العملية السياسية في الجزائر، حيث الغاية من التفسير الوصول إلى تفعيل آلية جديدة مهمة حسب اعتقادنا لتطوير الديمقراطية التداولية التشاركية من خلال تعميم التكنولوجيا في التنمية الإجتماعية للمواطن الجزائري.

المحور الأول: فلسفة التحليل ومنهجية دراسة المشاركة السياسية الإلكترونية في الجزائر:

جعلت التغيرات السياسية التي شهدتها الدول العربية التي عرفت حراك في ٢٠١١، من أننا نؤرخ بتاريخ جديد لها والمتمثل في ما قبل، وما بعده لمفهوم المشاركة السياسية داخليا، وإعادة توزيع جديد للقوة في المنطقة العربية بصعود ونزول بعض القوى العربية الإقليمية دوليا، كما هو الحال كذلك بالنسبة للدول التي لم تعرف ذلك. إلا أن قصر تجربة التحول الديمقراطي في بعض الدول العربية التي عرفت حراك جعلنا نبحت في تجاوز هذه التجارب المؤقتة إلى تجارب طويلة نوعا ما والمتمثلة في دراسة حالة الجزائر منذ ١٩٨٩، وفي استمرار تنامي التحول الديمقراطي في الدول العربية، والتجربة السابقة الجزائرية بعد تجاوز المرحلة الانتقالية الدامية، حيث نحتاج إلى :

* نحتاج إلى التحليل الكمي الناتج عن الثورة التكنولوجية في مجالي الإعلام و الإتصال في الجزائر ومدى المشاركة الإلكترونية، والحصول على المعلومة الإلكترونية ميزته بأنه محاولة دقيقة لتقريب الحقيقة وقريب من اليقينية في النتائج، حيث مرتكزات الحرية التي تبناها النظام السياسي والمرتبطة بحرية التعبير والصحافة والتي تدل على ثقة النظام السياسي القائم في مواطنيه من جهة، ومن جهة أخرى تدل على شرعية القرار السياسي الرسمي ومشروعية وجود النظام السياسي وسياساته.

إن تبني هذه الإستراتيجية له مزايا وعيوب فاستعمال الحاسوب والبرمجيات يتطلب بنى تحتية، والتي تمكن المواطن الجزائري من المساهمة والمشاركة في العملية السياسية والتي تكون بهذه الطريقة بسيطة، وإن تعذرت هذه الوسائل تجعل من إمكانية حدوث الأزمات واردة نظرا لمطالب المجتمع الجزائري التي هي في تزايد في مجالات عدة. كما أن استعمال التحليل الإحصائي يساعدنا على التنبؤ بمستقبل الإصلاح السياسي في الجزائر وعلاقته بالمشاركة السياسية وتنمية الثقافة والوعي السياسي لديه.

- * أن أسلوب دراسة العملية السياسية في الجزائر في تطور مستمر، سواء على مستوى الفكر، أو المنهج وهذا ما قد يؤدي إلى صعوبة التحكم في مستوى التنظير، وفي التسيير العقلاني له نظرا للاختلاف في الأفكار والنظريات التي حددته. فطبيعة النظام السياسي في الجزائر قائم على - تحقيق المصالح الوطنية بتفعيل المشاركة السياسية من خلال اتجاهين:

- التصور الأول: مرتبط بالمتغيرات الداخلية للدولة من أن المشاركة السياسية مرتبطة بعدد من المتغيرات الداخلية.

- التصور الثاني: مرتبط باعتبار أن المقتضيات الدولية وموجة التحول نحو الديمقراطية تساعدنا على الإصلاح السياسي. فما المقصود بالمنافسة في المشاركة السياسية بعد ١٩٨٨ في الجزائر؟

جاءت الإستراتيجية نحو الحوكمة الإلكترونية التي أطلقتها الجزائر وفق عملية اتصالية تطويرية متتالية مرت بمراحل بدءا من عام ٢٠٠٠، إلى الوصول في نوفمبر ٢٠٠١ إلى مشروع المواطن الإلكتروني لأول مرة من خلال أرشيف لكل مواطن برقم واحد يتبعه مدى الحياة، كما كانت للانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر (١٧ أفريل ٢٠١) مؤشرا لحضور بعض المترشحين عبر الأنترنت ومؤشرا عن نوع جديد من المنافسة في المشاركة السياسية عبر المشاركة الإلكترونية، رغم ذلك احتلت الجزائر في ٢٠١ المرتبة ٩ عالميا حول الجاهزية الإلكترونية والتي تقاس بمجموعة من المؤشرات مثل مدى توفر المعلومة الإلكترونية، والتشاور الإلكتروني، وصنع القرار الإلكتروني (مفارقة تناقضية) لكن بالمقابل هذا التوجه يغيب عنه الشق المتعلق بتفعيل المشاركة السياسية من خلال وسيلة المشاركة الإلكترونية في عملية المشاركة السياسية بين صانع القرار والمواطن. حيث أهمية تفعيل التحول نحو الديمقراطية الشعبية، التداولية التشاركية من ديمقراطية شعبية، إلى شعبية الديمقراطية في المنافسة السياسية الإلكترونية.

أ- تطور مفهوم المشاركة السياسية: جاء تطور مفهوم المشاركة السياسية ضمن الدراسات السياسية للمتغيرات الداخلية وفق فترات تاريخية متتالية، فالتحول من الطابع القائم على نظام الحزب الواحد، إلى التعددية السياسية والحزبية في مرحلة الراهنة من خلال أهمية الفواعل الحكومية، وغير حكومية و مختلف الجمعيات المشكلة للمجتمع المدني، إلى بروز مفهوم جديد للمشاركة السياسية يشمل الجانب المجتمعي والإنساني يجعلنا نعتمد على خطة تاريخية تفسر تطور مفهوم المشاركة السياسية عبر مراحل تاريخية متتالية وفي الأنماط التي تحدده، وأشكاله المختلفة (بالاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) القائم على التجريد للوصول إلى كيفية تفعيل المشاركة السياسية لإعطاء مشروعية أكبر للسلطة الحاكمة.

ب- التوجه النظري الجديد المقترح: تبرز الحاجة إلى توجه نظري جديد لتوفر مجموعة من الظواهر والمناهج الجديدة نسعى من خلالها إلى مراجعة مفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعد حراك ٢٠١،

واعتبار من أن التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة أكبر على تفسير أدق لماهية المشاركة السياسية و من خلال اكتشاف تفاسير جديدة كان من الصعوبة بمكان ربطها في السابق بالظواهر الجديدة الحالية مثل المجتمع المدني، و ظواهر الأمن المجتمعي والإنساني.

ج- المقاربات الوصفية المتعددة الإختصاصات: يدل تعدد المقاربات في تفسير عملية المشاركة السياسية على غياب إجماع في تحديد وتوحيد المفهوم، فطبيعة اختيارنا للإطار النظري للدراسة (المقاربة)، وكيفية فهمها وتفسيرها ونقدها للمشاركة السياسية الإلكترونية من خلال متغير المنافسة التي تعتبر في الفكر الليبرالي تعاون⁽¹⁾ تمكنا من تحديد المنطلقات والأهداف المرجوة، فقد نصطدم في ظل وجود عدة مقاربات بالتبيان وأحيانا التناقض بينها. تظهر في هذه العملية أبعاد إجتماعية، واقتصادية وخاصة سياسية، تجعل من اختيار المقاربة التفسيرية أمر مهم في تحليل ونقد التجربة الديمقراطية في الجزائر.

د- الحاجة إلى منظور جديد لفهم عملية المشاركة السياسية في الجزائر: يفهم البناء النظري لدراسة مفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعدا ٢٠١١ وفق ثلاث مقاربات في ترابطها تشكل لنا البناء العضوي. أما المقاربة الأولى مرتبطة بالتعريف والنشأة، والمقاربة الثانية تعنى بالتطور التاريخي للمفهوم وأسباب ظهوره، أما المقاربة الثالثة فعائية مرتبطة بالغاية المرجوة من الدراسة. نقوم بالربط بين المقاربات الثلاث كتحليل شمولي للمشاركة السياسية، ونسعى إلى تبادلي الاختزال أي تغليب مقاربة على حساب أخرى.

٢- المحور الثاني- الأسس النظرية الجديدة المقترحة لمفهوم المنافسة في المشاركة السياسية الإلكترونية في الجزائر بعدا ٢٠١١:

يعتبر التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر إستراتيجية بدأت تظهر معالمها مثلا ٢٠٠٥ امتدت إلى غاية ٢٠١١، حيث تكمن في المزوجة بين الفاعل الحكومي وغير حكومي في عملية المشاركة السياسية من خلال تبني دور الوسائل الإلكترونية كمحفز لذلك وكألية جديدة من آليات الحكم الراشد. تزامن التوجه نحو المشاركة الإلكترونية في صنع القرار في الجزائر مع تحولات إقليمية وحرارك في دول الجوار إلى تكريس الإستراتيجية الجديدة من خلال التوجه نحو المزيد من المنافسة في المشاركة السياسية، فمراجعة المفهوم والإستراتيجيات المتبعة و الأهداف المرجوة من منطلق أن الظاهرة في تطور وليست في تراجع بحيث تتنوع وتختلف الأساليب المحددة لها من انتخاب، وعزوف، ومقاطعة. تكمن أهمية الثورة

¹ - ANDREW H.KYDD, *TRUST AND MISSTRUST IN INTERNATIONAL RELATIONS*, PRINCETON; NJ, PRINCETON UNIVERSIRY PRESS, 2005, P 06.

التكنولوجيا والمعلوماتية أنها أسهمت في ظهور الإدارة والحكومة الإلكترونية⁽¹⁾، بارتباطها بمجالات عدة اجتماعية، واقتصادية منذ منتصف القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال إدارة العمل والتأمينات، ثم تطورت في بعض الدول كالدنمارك منذ منتصف الثمانينيات، ثم مع تجارب التي قامت بها بعض الولايات الأمريكية كفلوريدا منذ 1999 في مجال البريد.

عرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية على: "أنها استخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال من أجل زيادة مشاركة المواطنين في الرقابة على أعمال الحكومة"⁽²⁾ حيث الهدف من هذا الاستخدام تقليل التكلفة، والدقة والسرعة في الخدمة المقدمة للمواطن، ولكن نحتاج إلى تفسير و تحليل ونقد هذا التصور.

أولاً-الأساس النظري الأول للمقاربة الجديدة المقترحة : يكمن الهدف من هذا الأساس النظري تقديم مقاربة مفاهيمية موحدة لمفهوم المشاركة السياسية، فاستمرار غياب تعريف تام جعل من استخدام المفهوم غامض ومبهم، مما يجعلنا أمام صعوبة في توحيد وتحديد المفهوم. حيث يكون من خلال مستويين من التحليل:

التحليل التجزئي في تعريف المشاركة السياسية:عكس التحليل الكلي القائم على تصور مجرد للانتخاب،يقوم التحليل التجزئي على اعتبار أنه ليس هناك تحليل تام ودقيق للمفهوم،فثمة حاجة إلى تفكيكه و اختزال العوامل التي تحدده عوض ربطها مع بعضها البعض⁽³⁾ يكون التركيز على عامل دون آخر ومن ثم مشروعية السلطة ونسبة الانتخاب.

- هيمنة المنظور العقلاني في تحليل المشاركة السياسية: يعتبر متغير تزايد المنافسة في المشاركة السياسية نتيجة المشاركة الإلكترونية في الجزائر بتأثير متغيرات وعوامل داخلية وخارجية، تفسيرنا لها يكون وفق عقلانية، والتي تفهم على أنها تصور للسياسة الداخلية بتجريد عقلاني، حيث أن منطقتها قائمة على أن الدول فواعل مستقلة، وأنانية، ومادية تعبر عن مصلحة أفرادها، فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الحاجات والرغبات، كالأمن والقوة والمصلحة في ظل نظام دولي فوضوي⁽⁴⁾.

¹ - CARLOS SANTISO,GOOD GOVERNANCE AND AID EFFECTIVENESS:THE WORLD BANK AND CONDITIONALITY,UNITED STATES JOHN HOPKINS UNIVERSITY,2001 p 15

² - THE WORLD BANK GROUP,E-GOVERNEMENT,QUOTING<http://WEB.WORLDBANK.ORG/WEBSITE/EXTERNAL.HTML>.BEEN BROWSING THE SITE ON 24/03/2014 ON TIME 10 :00

³ - JONAS HARGMANN AND THOMAS.J BIERSTEKER ,BEYOND THE PUBLISHED DISCIPLINE :TOWARD AND CRITICAL PEDAGOGY OF INETRATIONAL STUDIES EUROPEAN JOURNAL OF INATERNATIONAL RELATIONS 20(2) (june 2014) PP 291-313 P 301

⁴ -DOMINIQUE MICHEL ALHERITIERE ,L'EAU SOURCE DE TENSION ET DE PAIX EN MIDITERRANEE ,SECURITE GLOBALE ,AUTOMNE 2012 PP 13-43 P 15

أما في عملية صناعة القرار على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، تصاغ بصياغة كمية قائمة عملية حسابية من خلال تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة، والتي تحددها شكل المكاسب سواء كانت نسبية أو مطلقة. يمكن أن نعتبر أن التأصيل المفاهيمي و ربطه بالمقاربة الماكروسوسولوجية التي تحدد ظاهرة المشاركة السياسية في الجزائر تفهم في زوايا فكرية عدة، فالأساس النظري للدراسة يكمن في :

* أن تكون دقة في التفسير التي يطرحها الباحث كمؤشرات في تحليل ظاهرة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال إعتبار أن هناك خصوصية للخطاب المستعمل من قبل السلطات السياسية الحاكمة فيها. * توضيح المؤشرات التي تم طرحها بشكل جلي و الأسس والمعايير التصنيفية النظرية والموضوعية التي تم الاعتماد عليها كأسس لعملية الاختيار في حد ذاتها، حيث الأسباب الحقيقية في نشوء و تطور ظاهرة المشاركة السياسية والأهداف المرجوة منها، ومن ثم نحتاج إلى موضوعية في التحليل من خلال التطرق إلى جوانب عدة في الظاهرة من منطلق تحليل تركيبى.

* وضع تعريف موحد لظاهرة المشاركة السياسية في الجزائر. حيث نحتاج إلى تحديده من خلال بنية النظام الذي يحدد المفهوم، والقيم التي ترتبط به، والهدف منه من خلال :- المستوى الاول من بنية المفهوم المقترح، انه تعتبر بنية النظام الذي يحدد تركيبية المفهوم والمجالات التي يرتبط بها هل هي سياسية، أم اقتصادية، أم أمنية أم هي مركبة. فجوهر البحث يكون من خلال إعتبار من أن مفهوم المشاركة السياسية يشير إلى ارتباطه بظاهرة الإنتخاب والمشاركة الإلكترونية. نستنتج أن نظام تركيبية مفهوم المشاركة السياسية مرتبط بالاختيار، بقبول، برفض مقترح ومن ثم الإختلاف في النتائج يؤدي إلى الإختلاف في المنطلقات والعكس عوض تحديد بنية المفهوم مستقلا يفهم بالانتخاب

عن طريق مقارنة ماهيته بماهية ظاهرة أخرى وهذا يجعلنا نصطدم بصعوبة في تحديد وتوحيد ماهية مفهوم المشاركة السياسية مستقلا ونحتاج إلى دراسة السلوك وفق مستويات مختلفة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة.

- تقوم القيم المحددة لبنية نظام مفهوم المشاركة السياسية الإلكترونية في الجزائر كمستوى ثان من التحليل في التركيبية المقترحة أنه يشمل طبقة مثقفة من نوع خاص تسعى إلى الوصول إلى السلطة، أو معارضتها، أو مساندتها، وتتفاعل في ظل إيديولوجيات أحيانا متشابهة، و أحيانا أخرى متناقضة الأهداف.

- ترتبط إشكالية مفهوم المشاركة السياسية بالانتخاب والمشاركة السياسية الإلكترونية سواء على مستوى محلي، أو وطني، أو بتحديد مصادر المعلومات بالشكل الذي يضمن العلمية، و الواقعية والعقلانية في الاختيارات سواء من خلال الاعتماد على المصادر الإقليمية والعالمية. ومن ذلك ترتبط بتحديد السلوك الإنتخابي ومن ثم يجب التطرق إلى مفاهيم أخرى من ذلك مشروعية السلطة، والناخب.

- تعتبر المشاركة السياسية في الحكم من الظواهر الاجتماعية المهمة في حياة الإنسان منذ القديم، لما لها من أهمية في تحقيق التنمية و الرفاه الاجتماعي ، و لارتباطها بأهداف وغايات الإنسان في تكرار الحالات الاجتماعية التي يعيشها . فالاهتمام أنصب عليه في ظل اتجاهين رئيسين :
الاتجاه الأول:يركز على الربط بين مواضيع المشاركة السياسية فيما بينها، ولا يختزل عامل على عامل وفق تحليل شمولي ، فكان الاهتمام بالدولة ، والسلطة، والحكم و الربط فيما بين هذه الظواهر.

الاتجاه الثاني:يقوم على التركيز على بعض العوامل دون أخرى، فكان الاهتمام بالفرد وكيفية تحقيق الرفاه، والمعتقدات، والهوية من منطلق تحليل جزئي بعدم الربط بين العوامل و اعتبار أن هناك عوامل محددة وأخرى مؤثرة . عكس التحليل الأول يقوم التحليل الكلي على تصور شمولي من أن :

التحليل الكلي في تعريف المشاركة السياسية في الجزائر: يقوم الهدف من التحليل الكلي على تقديم تصور مجرد و شمولي لمفهوم المشاركة السياسية⁽¹⁾ في انتخاب السلطة الحاكمة، ولا اختزاله في عامل دون آخر، وإنما الربط بين العوامل المشكلة لمجال فهم الظاهرة الانتخابية أو مفهوم المشاركة السياسية.

تحدد تعاريف المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الربط بين المتغيرات والعوامل دون اختزال التعريف في عامل محدد، حيث جاءت مرتبطة بالانتخاب، الحكم ، والنظام السياسي والحدود ، والقومية. فمثلا أن السلطة الحاكمة تكون ذات مشروعية أكبر عندما تعمل على حماية مصالحها ورعاياها والقيم السائدة مهما كانت مستويات ذلك فهو محدد بقيم مجردة من خلال مشاركة في الانتخابات واسعة، وأن السلطة السياسية الحاكمة مرتبطة بمختلف التصرفات التي يسعى معها المجتمع إلى الحفاظ على في حقه في البقاء والاستمرار للوحدة السياسية والمتمثلة في النظام السياسي الجزائري.

الأساس النظري الثاني- دور تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في المشاركة السياسية في الجزائر:

يمكن تقييد تاريخ جديد في طبيعة المشاركة السياسية وأثرها في التفاعلات المشكلة لرسم السياسة العامة الجزائرية، والقائمة على المزاوجة بين المحددات الداخلية و المقتضيات الدولية خاصة بعد ٢٠١٠، حيث تزامن إعادة تشكيل النقاشات في السياسات العامة في المرحلة الدولية الراهنة البحث عن مقومات وشروط بناء مقاربة لمفهوم المشاركة السياسية في الجزائر تشمل جوانب عدة ، وتشمل حلول للمشاكل الداخلية المطروحة بمراجعة مفهوم الإنتخاب كآلية للوصول إلى السلطة وفق تحليل بنائيا تطوريا، بعيدا عن هيمنة التحليل القائم الذي ساهم في التنظير العلمي منذ الظهور وتكريس نمطية معينة من التفكير. أسهم في بروز هذا التوجه النظري ظهور عوامل و متغيرات داخلية و دولية جديدة(مثلا عدد

¹ - جيمس أندرسون، السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٧، ص ٦٩

مستخدمي الإنترنت حوالي ١١ مليون مستعمل في الجزائر^(١)، والمعضلة الأمنية التي تعيشها معظم دول العالم، ودور الرأي العام الداخلي والدولي، ودبلوماسية حقوق الإنسان وحل الأزمات في رسم السياسات العامة، والربط بين ظواهر داخلية ودولية لم يكن في السابق ممكنا الربط فيما بينها (الأمن المجتمعي والإنساني)، فتطور هذا التوجه النظري في السياسات العامة كجزء من المعرفة العلمية الإنسانية قام على المزاوجة بين المقاربات الوصفية والأدوات التحليلية المنهجية، حيث مرتبط بفهم واقعي ومنطقي لمفهوم الحكم التي تحدد مجاله الفكري والمعرفي .

إن سعي السلطة السياسية الجزائرية إلى تلبية مطالب الجزائريين و تقديم خدمة عمومية جيدة للمواطن جعل من العمل على إيجاد بيئة عملية أكثر ملائمة لإبراز الكفاءات والمهارات أمر ملح ، في ظل التحول نحو نمط السوق القائم على المنافسة والحرية الاقتصادية للحصول على نتائج جيدة في ظل التغير المستمر ، والرغبة في تحقيق الدقة والسرعة وقلّة التكلفة دون أن ننسى أهمية السرية والحد من الاعتماد على الوسائل التقليدية في الخدمة العمومية والتي تظهر في المشاركة السياسية كمنطلق رئيسي، و من خلال العمل على جعل المواطن الجزائري مدرك بالقوانين والتي تجعله أقل عرضة للعقوبات، والذي يقتضي عصرنه العملية السياسية بالاعتماد على الثورة التكنولوجية في مجالي الإعلام والاتصال .

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على النمط الاشتراكي كفلسفة تنظيمية للمجتمع مع الاعتماد على الربح كمصدر للثروة ، والتي أظهر الإدارة ضعيفة في أداءها خاصة مع تراجع عائدات النفط منذ الثمانينات من القرن الماضي . لكن مع بداية التسعينات وتبني التعددية السياسية منذ ١٩٨٩ دخلت الجزائر في مرحلة من إعادة التأهيل ببرنامج لإعادة التعديل الهيكلي منذ ١٩٩٩ في ظل عجز الميزانية .

جاء الاهتمام بدراسة هذا المفهوم من جديد في الجزائر تزامنا مع حداثة التجربة الديمقراطية والتحول من الأحادية الحزبية و التي كانت وليدة الاستقلال ١٩٦٢ إلى تعددية سياسية بعد ١٩٨٩ ، تظهر في رسم وصناعة السياسة العامة للدولة و إستراتيجيات إتخاذ القرار، و بزيادة مستمرة ومتطورة لعدد الراغبين للوصول إلى الحكم و السلطة. أدى ذلك إلى بروز لمفهوم المنافسة في المشاركة السياسية، بأنواع وأنماط عدة ، و كآلية من آليات المستقطبة للجزائريين ولتجسيد الحكم الراشد وليست طاردة في صنع القرار السياسي، وشكل من أشكال الممارسة السياسية المحددة للنشاط السياسي الذي يشير إلى مدى مساهمة مفهوم المواطنة في تفعيلها، و مبرزة لدور المواطن وعلاقته بنظامه السياسي.

^١ - دخلت خدمة الإنترنت أول مرة في الجزائر عام ١٩٩٣. في عام ١٩٩٨ الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ١.٩ مليون شخص حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وفي العام ٢٠١٠ وصل عدد المستخدمين حوالي ٤,٣٢٣,٢٧٣ أي ما يقدر بحوالي ١٢.٥٠ بالمئة من عدد السكان وفي عام ٢٠١٣ بلغ حوالي ١١ مليون مستخدم

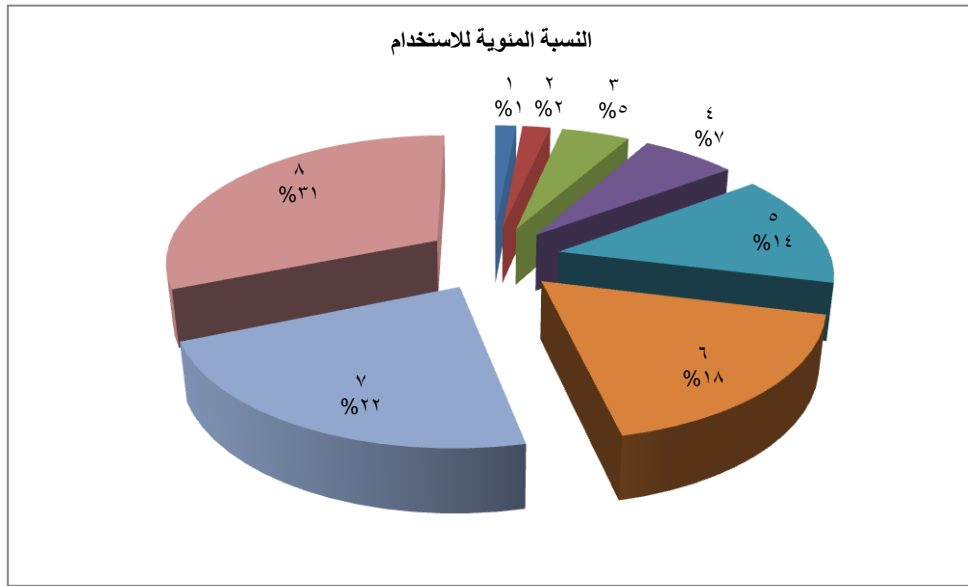
بدأت معالم الإستراتيجية الإلكترونية الجديدة منذ ٢٠٠٠ أين تم تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل ومهام الدولة والتي ضم حوالي ٧٠ عضوا من كبار الموظفين والمسؤولين في الدولة في ظل نسبة بطالة بلغت ٣٠ بالمائة في ٢٠٠٠ وحوالي نسبة أمية ٣ بالمائة منهم ٤ بالمائة نساء .

لكن هذه الإستراتيجية عرفت صعوبات منها السابقة الذكر المرتبطة بالنمو الديمغرافي ، و اتفاقية الشراكة التي أبرمتها الجزائر منذ ١٩٩٦ والمتعلقة بخلق منطقة للتبادل الحر مع أوروبا في غضون ٢٠٢٠

الجدول (١) مؤشرات إستخدام الأنترنت والنمو السكاني في الجزائر ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧

النسبة المئوية للاستخدام	مجموع مستخدمي الأنترنت بالألف	عدد السكان (بالمليون نسمة)	السنوات
٠.٤٩	١٥٠.٠	٣٠.٤٦	٢٠٠٠
٠.٦٥	٢٠٠.٠	٣٠.٩١	٢٠٠١
١.٥٩	٥٠٠.٠	٣١.٣٨	٢٠٠٢
٢.٢٠	٧٠٠.٠	٣١.٨٧	٢٠٠٣
٤.٦٤	١٥٠٠.٠	٢٣.٣٦	٢٠٠٤
٥.٨٤٤	١٩٢٠.٠	٢٣.٨٥	٢٠٠٥
٧.٣٨	٢٤٦٠.٠	٣٣.٣٥	٢٠٠٦
١٠.٣٤	٣٥٠٠.٠	٣٣.٨٦	٢٠٠٧

المصدر: لجنة الشؤون الاقتصادية و الإجتماعية: "المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لسنة ٢٠٠١ (نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠١) ص ١٢٦



الجدول (٢) نسبة التوصيلات لشبكة الأنترنت والهاتف النقال في الجزائر لشهر جويل ٢٠١

المعطيات	سعة التوصيل	عدد التوصيلات	سرعة التدفق الإجمالية
الأنترنت عبر الهاتف الثابت	٢٧٩٠٨٦٨	٦٦.٧٥%	2.6 ميغا ثانية
	٦٩٠٠٨٦٨	37.88%	8.2 ميغا ثانية

المصدر المديرية العملية للاتصالات بكل ولاية جويل ٢٠١ نقلا عن

<http://www.algeritelecom.dz/ar/?p=direction operationnelle>

يقوم اختلاف المقاربات لدراسة المشاركة السياسية^(١) في الجزائر خاصة بإعتبار أن التحول نحو الديمقراطية كنموذج تاريخي للدراسة وفي دول المغرب العربي عامة، من حيث المنطلقات والأهداف فهي وصفية متعددة الإختصاصات، فالحاجة إلى مقارنة تفسيرية موحدة والمتمثلة في المقاربة القائمة على التحليل الشامل لكل الظواهر الإجتماعية وهي التحليل الماكرو-سوسيولوجي

كما جاءت التصورات النسوية مؤثرة في تفعيل ماهية المشاركة السياسية في العالم، و الجزائر على الخصوص من خلال إشراك المرأة في الحكم، من خلال تقديم فرضيات أساسية هي عبارة عن قراءة جديدة للأفكار والتصورات القائمة في مختلف العلوم وخاصة الاجتماعية والإنسانية ومن ثم مجال دراستنا والمتمثل في السياسة الداخلية. بدأ تاريخيا انتشار المقاربة النسوية في التحليل السياسي من

^١ - جيمس أندرسون، السياسات العامة، ترجمة عامر الكبسي دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٧، ص ٧١

الحركة النسوية الشاملة التي انتشرت في منظمة الأمم المتحدة ما بين ١٩٨٥ و١٩٧٩ فأفكارها نابعة من مجموعة فرضيات من أن الدولة هي تعبير عن رغبات الرجل، فهي ليست عقلانية، لأن الدولة تمارس العنف على المرأة في ظل علاقة متعدية⁽¹⁾، فالرجل لا يمكن أن يكون وسيلة تفكير منطقية وعقلانية لأنه اختزالي في تفكيره.

تصنف النسوية ضمن خانة الفكر النقدي والذي يقدم قراءة جديدة لمفهوم المشاركة السياسية بالتركيز على مشاركة المرأة في الحكم. ومن ثم توسيع وتفعيل لدور المرأة في الحكم والتي هي نتيجة لتطور مفهوم المشاركة السياسية. كما كان لأفكار الاتجاهات الجديدة ما بعد الوضعية والنقاش النظري بين الحدثة والحدثة تأثير في مراجعة مفهوم المشاركة السياسية في السياسات العامة للنظام السياسي الجزائري بعد ٢٠١١ خاصة من خلال إعتبار أن الإنسان غاية وليس وسيلة في الحكم، فكل هذه المقاربات التفسيرية المتعددة الإختصاصات تجعل من مراجعة مفهوم المشاركة السياسية في الكل أمرًا ملحًا، ومن ثم مراجعة مفهوم المشاركة السياسية في الجزائر كجزء كذلك.

الأساس النظري الثالث: إقتراح المنافسة السياسية في الديمقراطية الشعبية الجزائرية كهدف

يعتبر الأمن الإنساني في مفهوم النظام السياسي الجزائري القائم حاليا مرحلة جديدة لتطور مفهوم المشاركة السياسية في مرحلة العولمة. فتاريخيا بدأ الاهتمام به من قبل الدول منذ ١٩٤٥ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وظهور تصورات ونظريات جديدة اهتمت بتحليل السلوكي للأفراد أمنيا (individual security)، تبعتها الإسهامات الميدانية المختلفة لتقارير الأمم المتحدة حول التنمية منذ صدور التقرير الخاص بالتنمية البشرية لعام ١٩٩٠، والذي أسهم بشكل فعلي في تطوير مفهوم الأمن الإنساني الصادر عن برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي. حيث جاء تعريف التقرير الأممي للأمن الإنساني على أنه منظور بديل لما سبق للتنمية، من خلال إيجاد الوسائل التي تمكن الإنسان من حماية نفسه من الإخطار المستعصية (chronic threats) في ظل تنامي دور المجتمع المدني بدأ مع البرنامج الأممي المتحدة الإنمائي ١٩٩٠ والقائم على تفعيل دوره في ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية⁽²⁾. كما كان لتقرير الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٩٠ والموسوم ب: عولمة ذات وجه إنساني الأثر في تحديد مختلف التحديات التي تواجه الإنسان (التحول من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف المرتبطة بالإنسان) إلى تحديد مختلف التهديدات

¹ - JACQUI TRUE : " FEMINISM " PP (231-275) in SCOTT BURCHILL, RICHARD DEVETAK , Andrew Link later, MATHEW PATERSON , CHRISTIAN REUS –SMIT ,theories of international relations , first and second edition (revised , expanded and rydated) published by pal grave , NEW York 2001p 253

² - ستيف سميت : "مقاربات جديدة للنظرية الدولية " ص ص ٣٤٩-٤٠٩ في جون بيليس وستيف سميت ، عولمة السياسة العالمية ،،ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي ،الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤.

والمخاطر من عدم استقرار مالي، وعدم الاستقرار لداخلي، والأمن الحي، والثقافي، والبيئي). والمتعلقة بالأمن الغذائي، والصحي، والسياسي .

عملت الجزائر إذن لتجسيد إستراتيجية شاملة لإشراك الفاعل الحكومي وغير حكومي من خلال اعتماد على إيجاد بنية تحتية للوصول لهذه المنافسة في المشاركة السياسية بتمكين المواطن الجزائري من حاسوب لكل أسرة، وإيجاد شبكة داخلية وعالمية للأنترت بخدمات عدة من الإتصال عن بعد، والبريد الإلكتروني، ووسائل الإتصال السلكي واللاسلكي، حيث ظهرت بوادر منذ ٢٠١٠ ورغبة لدى السلطة السياسية للانفتاح وتبني مشاريع المشاركة السياسية من خلال بروز عدد كبير في الانتخابات المختلفة في الجزائر للراغبين للوصول إلى السلطة من خلال ربط المنافسة السياسية واعتبارها كآلية من آليات الحكم الراشد في ظل غياب للمواطن الجزائري لمفهوم المواطنة، وقيام الدولة على أساس جهوي، والزيادة في نسبة السكان للنمو الديمغرافي التي تعرفها الجزائر حوالي ٤٠ مليون نسمة مما يجعل من الأعباء أنها ستزيد وبالتالي إيجاد السبل الكفيلة التي تضمن الخدمة بدقة وسرعة وتكلفة أقل، دون أن ننسى موجة التحول نحو الديمقراطية في دول الجوار، والتي تجعل من إشراك الفاعل الحكومي وغير حكومي ضمان للاستقرار السياسي والأمني في ظل التراجع المستمر لدور الدولة سواء على صعيد سياسي أو إقتصادي أو إجتماعي والتنامي المستمر لدور المجتمع المدني.

ارتبطت جهود الجزائر بالجانب الإقتصادي و الإجتماعي في ظل غياب توجه حقيقي إلى المشاركة السياسية والمنافسة فيها. فعملت على ترشيد خدماتها في قطاعات مثل التعليم العالي، والتكوين المهني، والعدالة، والبنوك. فحسب مصدر مؤشرات تكنولوجيا عدد العاملين في قطاع تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الجزائر سنة ٢٠١١ بلغ ١٤٤٢٠٠ عامل أي حوالي ٤.٢% من مجموع العمال.

الجدول رقم (٣) المستوى التعليمي لعمال قطاع تكنولوجيا الإعلام و الإتصال:

عدد العمال	المستوى التعليمي
٤٢٥٥	متوسط
١٤١١٢	ثانوي
٤٢٢٠٧	مهني
٧٤٦٣٢	جامعي
٩٠٨٠	مهندس
١٤٤٢٨٦	المجموع

المصدر: 11 /ar /www.mptic.dz

ثم إنشاء حوالي ٦١٤ موقع رسمي ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٠ حسب الإستراتيجية المعلنة، لكن التوقعات كانت الوصول إلى ١٠٥٠ موقع رسمي. أما فيما يتعلق بإمكانية تحميل البيانات من هذه المواقع، فالعديد منها لا

يتوفر على هذه الخدمة ، حيث رابطة شبكة الوايب العالمية منحت الجزائر في ٢٠١١ علامات سيئة للمواقع.

إن الأساس النظري الثالث المقترح ذو بعد قائم على استقراء تاريخي بتوجه استشرافي ، من أن الجزائر يجب أن تعمل على تطبيق إستراتيجية أمنية قائمة على أساس :مقابل بمقابل أين أطراف العلاقة والمتمثلة في الفاعل الحكومي وغير حكومي تعمل وفق أساس عقلاني : فائز- فائز فيما بينها في تفعيل العلاقات البنينة للفاعلات الحكومية وغير حكومية، و في المشاركة السياسية، و دور الفواعل الحكومية وغير الحكومية على مستوى دولي بإرجاع دور الإتحادات العربية الإقليمية ، والعمل على إعتبار المقاربة الجزائرية في المشاركة السياسية كدراسة حالة يمكن تطويرها من خلال دول أخرى هي نموذج تاريخي في المشاركة السياسية الإلكترونية.

إن إمكانية التدخل وحقوق الإنسان مثلا أصبحت طرح مقبول، حيث جعل من أن الدولة مهما كانت قوتها لم تعد بالإمكان تحقيق أمن رعاياها لوحدها ومن ثم إمكانية التدخل كشكل من أشكال المساعدة لإعطاء. مشروعية أكبر للسلطة الحاكمة ومن ثم توسيع مفهوم المشاركة السياسية .

خاتمة(المخرجات)

إن غياب رؤية مستقبلية للتوجه النظري و فكره الاستراتيجي المحدود للمشاركة السياسية في الجزائر قبل ٢٠١١ سببها: إن مصطلح المشاركة السياسية لا يحمل استقلالية واضحة في ماهيته و مكوناته و غياب إرادة فعلية لتجسيد ديمقراطية تشاركية تداولية غير إقصائية من خلال العمل الجاد على تجسيد المشاركة السياسية بشتى أنواعها خاصة منها الإلكترونية .

- نستنتج حتى الآن أن هناك صعوبتين أساسيتين في تحديد موضوع الدراسة :

*الصعوبة المرتبطة بالتعريف. *الصعوبة في الممارسة للطبيعة المتعددة لأشكاله.

- جعل المشاركة السياسية وظيفة الدول و إقصاء لدور الفواعل غير الحكومية .

- محدودية الفكر الإستراتيجي من خلال تقليل البدائل عوض تعظيمها.فعوض أن نجعل من الجانب الاقتصادي ،والسياسي ،والاجتماعي من البدائل نلحظ العكس هذا في مستوى أول ،وفي مستوى ثاني من غياب البدائل .

- التركيز على الجانب الدعائي، أي غياب إستراتيجية واضحة المعالم في ظل تقويض البدائل ،ومن ثم الأسلوب الدعائي يجعل من التصور المستقبلي غير موجود.

- اقتراح مقارنة شاملة تكون على أساس سوسيولوجي(تنمية اجتماعية وسياسية بتحديد الحقوق الاجتماعية ثم السياسية)

- أن مفهوم المشاركة السياسية أصبح يعنى بمحددات أخرى مثل حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، ومن ثم لممارسة السيادة يجب إدراك أن هناك من البدائل التي لم تعد تصنف ضمن خانة وظائف الدولة
- ثمة حاجة إلى لقاءات، ونقاشات ومؤتمرات بين المختصين لتصحيح أو، تغيير الوضعية، أو تعديلها حيث هذه الورقة جزء من فتح النقاش. فكلما ازداد الاندماج بين الفاعل الحكومي وغير حكومي في صناعة القرار السياسي كلما قلت احتمالات الاضطراب و التي يجب أن تتعدى الطرح المرتبط بالفاعل الحكومي فقط وإنما إشراك الفواعل غير الحكومية مثل الجمعيات والمجتمع المدني الجزائري.

مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا: بوكو حرام أنموذجا

د.مهند عبد الواحد النداوي

العراق_ بغداد

المقدمة:

شهدت القارة الأفريقية اضطرابات وأزمات عدة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، على العكس مما كان يظن البعض آنذاك، من ان انهيار نظام ثنائي القطبية، سوف يقلل من حدة الازمات والنزاعات المسلحة. اذ تغيرت طبيعة المنازعات في القارة الأفريقية، وشهدت انتقالاً من الصراعات والمنازعات الدولية التي كانت تقوم بين العديد من الدول الأفريقية، لأسباب عدة، الى زيادة كبيرة في نسبة اندلاع المنازعات المسلحة الداخلية في العديد من دول القارة.

وتعد نيجيريا من ضمن الدول التي شهدت ظاهرة اندلاع العديد من المنازعات المسلحة على الصعيد الداخلي، بدوافع مختلفة، منها: اثنية ودينية واقتصادية...، على الرغم من اتجاه البلاد منذ بدايات القرن الحالي، الى غياب ظاهرة الانقلابات العسكرية، و إقامة الانتخابات الديمقراطية، ومحاولة تطبيق النظام الفيدرالي كشكل للحكم.

وتعد حركة بوكو حرام، من ضمن الحركات "الإسلامية" التي برزت في نيجيريا منذ القرن الحادي والعشرين، على الرغم من ان صدها بدأ بالبروز منذ العقد الثاني من القرن نفسه. وقد اتخذت الحركة طابع استخدام العنف المسلح في سبيل تحقيق اهدافها في البلاد، مما ادى الى دخول الجزء الاكبر من البلاد في دوامة العنف المسلح.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعريف بطبيعة النظام السياسي القائم في نيجيريا، ومدى تأثير وانعكاس ذلك على مدى استقرار الاوضاع السياسية في البلاد.

فرضية الدراسة:

ان الفرضية التي ستحاول الدراسة الاجابة عليها ، تتمثل في بيان، مدى تأثير النظام الفدرالي في نيجيريا على تزايد ظاهرة اندلاع المنازعات المسلحة على الصعيد الداخلي، لا سيما مع ظهور حركة بوكو حرام المسلحة، وما تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما.

هيكلية الدراسة:

في ضوء فرضية البحث ، فقد تم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور، وكما يلي:
أولاً: نيجيريا: القدرات والإمكانات.
ثانياً: تزايد ظاهرة العنف المسلح في نيجيريا: الأسباب والدوافع.
ثالثاً: تأسيس حركة بوكو حرام.
رابعاً: مستقبل العلاقة بين النظام السياسي النيجيري وحركة بوكو حرام.
١. نيجيريا: القدرات والإمكانات

تعد نيجيريا احدى القوى الإقليمية الفاعلة على الساحة الأفريقية بصفة عامة، وفي غرب افريقيا بشكل خاص. وتستمد قوتها من مجموعة من المقومات او عناصر القوة التي تتمتع بها. كما وتعد من الدول التي تتمتع بمكانة جيوسراتيجية مهمة في افريقيا، والتي كان ولا يزال لها دور مهم في تطبيق نظام الحكم الفدرالي ، رغم العقبات والتحديات التي لا زالت تواجهها ، وعليه ، فسنعمد الى تناول الدراسة وفق الاتي :

١.١. نبذة تعريفية :

تقع نيجيريا في وسط غرب افريقيا، وتبلغ مساحتها قرابة^٣(٧٧,٣٩٢) كم^٢، وبسبب حجمها الكبير، فأنها تحوي على الكثير من الخصائص المتنوعة، سواء في جغرافيتها الطبيعية أم البشرية أو الاقتصادية^(١).

وتعد من اكبر الدول الافريقية سكاناً، اذ يبلغ عدد سكانها^(١٦٦) مليون نسمة ، وهي بذلك تمثل ٥٩% من سكان غرب افريقيا، وسبع سكان قارة افريقيا البالغ عددهم^(١,٠٦٨) حسب تقديرات عام ٢٠١٢^(٢)، وتعد اللغة الانكليزية اللغة الرسمية للبلاد ، فضلا عن ذلك يتوزع سكانها على اكثر من^(١٠) لهجة محلية ، حتى ان بعض الكتاب قدّر عدد لهجات هضبة جوس (Jus) النيجيرية باكثر من^(١٠) لهجة محلية^(٣).

^١ للمزيد ينظر: جودة حسنين جودة ، جغرافية افريقيا الإقليمية ، ط ٩ (الاسكندرية: منشأة المعارف ، ١٩٩٦)، ص ص ٣١٩-٣٢٠.

^٢ AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2013, Printing by Denmark, 2013, p.p. 49, 275.

www.africa.union.org

^٣ ينظر: عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠)، ص ١٢٣.

يشكّل المسلمون نحو (٥%) من سكان نيجيريا ، ويتمركزون بصورة اساسية في الشمال والوسط ، وتمتد الى الجنوب الغربي للبلاد، بينما تصل نسبة المسيحيين الى قرابة (٤%) ، ويتمركزون في الجنوب، بينما اصحاب المعتقدات الاثنية الاخرى يشكلون (١%) ، ولا تعتمد الدولة في الدستور اي دين رسمي للبلاد^(١).

وتعد القبيلة العنصر الاهم في المجتمع النيجيري، وهو الاساس الذي اسهم في تحديد هوية العلاقات الاجتماعية لمواطني البلاد طوال القرون السابقة، وقد أشارت بعض المصادر الى انها تضم اكثر من (٣٧) مجموعة قبلية، في حين تذهب مصادر اخرى، الى وجود اكثر من (٤٠) مجموعة قبلية واثنية في نيجيريا^(٢). وبالمقابل ذكرت مصادر اخرى، الى انها اي نيجيريا تضم اكثر من (٢٥) مجموعة قبلية تتباين في اوزانها النسبية وقوة تأثيرها على الصعيد السياسي والاجتماعي، وتمثل كل من قبائل الهوسا والفلواني او ما يعرف بـ الهوسا-فلواني في الشمال ، واليوروبا في الجنوب الغربي ، والايبو في الجنوب الشرقي من ابرز المجموعات القبلية الرئيسة في البلاد^(٣).

٢.١. الاقتصاد والثروات :

تتوافر نيجيريا على العديد من الخصائص المتنوعة في جغرافيتها الطبيعية ، بسبب سعة المساحة وموقعها الاستراتيجي في غرب افريقيا، والمتمثلة في الاراضي الزراعية ووفرة المياه، لا سيما في الاقاليم الجنوبية منها، وتمثل الاراضي الصالحة للزراعة والرعي اكثر من (٥%) من مساحة البلاد، وتغطي الغابات ما يقارب الثلث من مساحتها، مما جعلها تحتل المرتبة الثامنة عالمياً في انتاج الخشب^(٤).

أما من حيث الموارد المعدنية ، فيبلغ حجم الاحتياطي النفطي بحسب تقديرات منظمة اوبك ما بين (٥.٣١٢٧) مليار برميل ، تصدر منها اكثر من (٢) مليون برميل يومياً ، مما جعلها تحتل المرتبة الثامنة في قائمة اهم الدول المصدرة للنفط عالمياً [يمثل النفط النيجيري قرابة ٢% من الناتج المحلي الاجمالي و ٩٥% من اجمالي حجم تجارتها مع العالم الخارجي و ٦٥% من مدخولات ميزانية الدولة]، في حين يبلغ حجم

¹ .See: CIA, the World Factbook, Nigeria, 5 February 2013 .

www.Cia.gov/library/publications/the-world-factbook/maps/maptemplate-ni.html.

و. فتحي محمد ابو عيانه ، جغرافية افريقيا : دراسة اقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ب.ت)، ص ص ٢٧٧_٢٧٨ .

^٢ . ينظر: بشير شايب، مستقبل الدولة الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات / نيجيريا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١١، ص ٩٣ .

^٣ . للمزيد ينظر : موسى مخول ، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين / افريقيا (بيروت:بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٣٠٢ .و. مسعود الخوند ، الاقليات المسلمة في العالم ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٦ .

^٤ . ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، نيجيريا .

www.ar.wikipedia.org/w/index.php?title=locationNigeria.svg&filltimestamp=20061210015459

الاحتياطي من الغاز الطبيعي قرابة (٤٠٠) تريليون قدم مكعب ، وتصدر يومياً أكثر من (٧٠٠) مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي على هيئة غاز مسال ، فضلا عن انتاجها قرابة (١٠) الف طن من الفحم سنوياً ، و الحديد (٩ مليون) طن سنوياً، والقصدير (٧) آلاف طن سنوياً^(١).

٣.١. القدرات العسكرية:

تمتلك نيجيريا قدرات عسكرية تفوق قدرات العديد من الدول الافريقية، اذ تحتل المركز الثاني على المستوى العسكري في افريقيا جنوب الصحراء، بعد جنوب افريقيا، مما اهلها للقيام بدور رئيسي في العديد من مهام حفظ السلام داخل القارة وخارجها، حتى عدت اكثر دول القارة اسهاماً في الكثير من المسؤوليات لحفظ السلم والاستقرار على الصعيدين الاقليمي والدولي، وكذلك على الصعيد الاقليمي الفرعي، كما في مساهمتها في اقامة فريق الرصد (ECOMOG) التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)، والتي كان لها دور بارز في ادارة الصراع في كل من سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو، حتى عدت نيجيريا المحرك الاساسي في اداء الـ (ECOMOG) فيما يتصل بهذه الصراعات^(٢).

٤.١. النظام السياسي النيجيري:

حصلت نيجيريا على الاستقلال من الاستعمار البريطاني في تشرين الاول/اكتوبر من عام ١٩٦٦ ، وبموجب الدستور الاول من العام نفسه ، تم تبني النظام الفدرالي كنظام حكم للبلاد منذ الاستقلال، من خلال تقسيم البلاد الى ثلاثة اقاليم كبرى - تمثل المجموعات القبلية الرئيسة الثلاث آنذاك - على الرغم من ان جذور الفدرالية تعود الى فترات سبقت الاستقلال ، وذلك عندما كانت البلاد اصلاً مقسمة جغرافياً بين القبائل الرئيسة، وكان الاستعمار البريطاني آنذاك يتعامل مع الكتل الاثنية كمجموعات مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض، مستغلة الطبيعة القبلية لتلك المجموعات^(٣).

وعليه ، كانت الاقاليم الثلاث التي تقطنها المجموعات القبلية الرئيسة الاساس في تشكيل الدولة الفدرالية النيجيرية الحديثة، التي انطلقت منذ الاستقلال باعتماد النظام الفدرالي من ثلاثة اقاليم . وان التقسيم الجغرافي لم يعتمد على المعيار الديني وانما المعيار القبلي ، وذلك نتيجة للعلاقات القبلية وأولوية الولاءات القبلية عن الولاء للدولة لدى اغلب الشعوب الافريقية .

^١ للمزيد حول ثروات نيجيريا ينظر: المصدر نفسه. و. CIA, op.cit.

^٢ . ينظر: د. محمد عاشور مهدي، جنوب افريقيا ونيجيريا .. ادوار اقليمية جديدة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٩ ، تموز/يوليو ٢٠٠٧، ص ٦٦.

^٣ . عرفت نيجيريا قبل الاستقلال (٤) دساتير في العهد الاستعماري حملت اسماء الحكام البريطانيين آنذاك ، وهي دساتير : كليفور (١٩٢٢)، ريشاردز (١٩٤٦)، ماكفيرسون (١٩٥١)، وليتلتون (١٩٥٤).

للمزيد ينظر: موسى مخول ، مصدر سابق ، ص ٣٠٤_٣٠٦ ، ٣١٢_٣١٣ ، ٣٢٢_٣١٦ . و. بشير شايب ، مصدر سابق ، ص ص ٧٧_٧٥ .

وقد عرفت الفدرالية في نيجيريا محطات مهمة، تبلورت بتعاقب المراحل التي شهدتها البلاد لتداول السلطة، سواء كانت عن طريق الانقلابات العسكرية ام من خلال الانتخابات⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ان النظام النيجيري الحالي عرف (9) دساتير منذ الاستقلال ، بينها فترات من الحكم العسكري اللادستوري، الا ان الدستور الاخير الصادر في عام 1999 ، حدد شكل الدولة الحديثة، اذ نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية، على ان "نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم وتعرف بأسم جمهورية نيجيريا الفدرالية"⁽²⁾.

وتنقسم في الوقت الحاضر الى (36) ولاية فدرالية فضلا عن العاصمة ابوجا⁽³⁾.

وبموجب دستور عام 1999 ، يتكون النظام السياسي في البلاد من⁽⁴⁾:

1- السلطة التشريعية: وتتألف من:

مجلس الشيوخ: ويتألف من (100) اعضاء [3 اعضاء لكل ولاية وعضواً واحداً يمثل العاصمة ابوجا]، ويتم انتخاب الاعضاء بالاقتراع العام المباشر لمدة اربع سنوات .

مجلس النواب: يتألف من (360) عضواً ينتخبون لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد عن طريق الاقتراع العام المباشر

مجالس الولايات : تضم كل ولاية من الولايات (36) مجلساً منتخباً يعرف ببرلمان الولاية، وينتخب أعضائه من بين سكان الولاية بالاقتراع العام المباشر لمدة (6) سنوات قابلة للتجديد.

2- السلطة التنفيذية:

يمثلها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة (6) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ويجمع رئيس الجمهورية بين مناصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة .

وعلى مستوى الولايات : فأن حاكم الولاية يمثل السلطة التنفيذية فيها ، ينتخب لمدة (6) سنوات قابلة للتجديد ، ويتمتع بصلاحيات محلية واسعة .

¹ . للمزيد ينظر: ابراهيم احمد نصرالدين ، دراسات في النظم السياسية الافريقية (مصر: داراكتشاف ، 2010)، ص ص 289_339 .

² . وهي: دستور عام 1960 ، دستور عام 1963 ، دستور عام 1966 ، دستور عام 1979 ، ودستور عام 1999 .

للمزيد ينظر: بشير شايب ، مصدر سابق ، ص ص 27_82 .

³ . اصبحت ابوجا العاصمة الفدرالية لنيجيريا في كانون الاول /ديسمبر من عام 1991 ، بعد ان كانت لاجوس عاصمة البلاد منذ الاستقلال عام 1960 .

⁴ . CIA, op, cit .

و. اياد عبدالكريم مجيد ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افري قيا بعد الحرب الباردة ((نيجيريا)) انموذجا ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008 ، ص 213 .

٣- السلطة القضائية:

تتمثل في المحكمة الفدرالية العليا الموجودة في العاصمة ابوجا، وتتولى الفصل في المسائل المستأنفة اليها من كل اقاليم الدولة ، ويرأسه قاض يعينه رئيس الجمهورية مع (٢) قاضياً، كما توجد محاكم خاصة في كل الولايات .

والنظام القانوني في نيجيريا يعتمد على القانون البريطاني، فضلا عن قانون الشريعة الاسلامية المطبق في بعض الولايات الشمالية ، كما ان هناك قوانين اخرى خاصة بكل اقليم .

وقد عمل دستور ١٩٩٩ ، على تنظيم العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات ، التي اتسمت بالفتور خلال تناوب الحكم العسكري على البلاد، من خلال منح المزيد من الاستقلال الذاتي للولايات في تسيير الشؤون المحلية، وكذلك تفويض الصلاحيات للتصرف في موارد الولايات الاقتصادية ، رغم ذلك فان هناك العديد من العقبات التي ما زالت قائمة وتقف بالضد من تنظيم العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات ، من أبرزها^(١):

- ان تبني النظام الفدرالي في نيجيريا لم يأتي عن طريق التفكك و/او التوحد ، وانما ورثت شكلاً من اشكال الادارة الاستعمارية للتنوع الاثني في شكل اقاليم غير متجانسة ثقافياً ولغوياً ودينيّاً .

- على الرغم من اعتراف انظمة الحكم المتعاقبة على نيجيريا بالنظام الفدرالي كنظام للحكم، الا انها كشكل للدولة لم تطبق فعلياً الا في فترات متقطعة، نتيجة خضوع نيجيريا للحكم العسكري ، وغلبة المؤسسة العسكرية على المؤسسات المدنية.

- عملت الحكومات النيجيرية على تطبيق نموذج خاص بها كنظام للحكم ، من خلال تقسيم الولايات الى وحدات صغيرة، عرفت باسم " مجالس الحكم المحلي " ، ليلبغ عدد المجالس المحلية في الوقت الحاضر نحو (٧٧) مجلساً، من اجل السيطرة على ادارة الاقاليم، الا ان هذه الاستراتيجية لم تحقق النتائج المرجوة منها، نظراً لاعتماد النظام الانتخابي في نيجيريا على مبدأ الاغلبية الذي يفرز دائماً نتائج لصالح الجماعات الاثنية الاكثر عدداً .

- ان مشاركة المواطنين النيجيريين سواء على المستوى الفدرالي ام على مستوى الولايات، كانت ضعيفة جداً، نتيجة الى فترات الحكم العسكري التي احتكرت فيها السلطة وهمشت الولايات، اذ تميزت فترات الحكم العسكري بإلغاء دور المجالس المنتخبة ، واللجوء الى التشريع بإصدار المراسيم في معظم الحالات لضمان الهيمنة على السلطة.

^١ للمزيد ينظر: ابراهيم احمد نصرالدين ، مصدر سابق ، ص ص ٣٤٠_٣٤٢ .و. مسعود الخوند ، مصدر سابق ، ص ص ٣٦_٣٨ .و. بشير شايب ، مصدر سابق ، ص ص ٨١_٨٣ .

- على الرغم من ان من سمات النظم الفدرالية (الاستقلالية) ، الا انه في حالة نيجيريا، لا تتمتع الولايات باية استقلالية، نتيجة تدخل السلطة المركزية في رسم حدود الولايات وفق تصورها واهدافها ، ومن دون الرجوع الى رأي تلك الولايات، مما ادى الى تكريس جماعات معينة على جماعات اخرى .

٢. تزايد ظاهرة النزاع المسلح في نيجيريا: الاسباب والدوافع

تعد نيجيريا اليوم من ضمن الدول الافريقية الموسومة بالتوجهات الديمقراطية، نظراً الى انها اقامت انتخابات رئاسية وبرلمانية في الاعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٣ و٢٠٠٧ و٢٠١٢ و٢٠١٥، وغياب ظاهرة الانقلابات العسكرية التي كانت ترزخ بها البلاد في الفترات السابقة.

وبالمقابل، لا يزال النظام السياسي في البلاد، حاله كحال العديد من الدول الافريقية جنوب الصحراء، يواجه ظاهرة اندلاع المنازعات المسلحة الداخلية، لا سيما بين الحكومة المركزية وجماعات متمردة في نيجيريا. ولا تزال مشكلة الاندماج الوطني قائمة، واخذ ظهورها اشكالاً متعددة، فمرة تبدو في شكل صراع اقليمي ، واخرى في شكل صراع اثني ، وثالثة في شكل صراع ديني

وقد تعددت الاسباب لتزايد ظاهرة اندلاع المنازعات المسلحة في دول القارة الافريقية، ومن بينها نيجيريا، وفي ذلك، بين السكرتير العام السابق للامم المتحدة (كوفي عنان)، في التقرير الذي قدمه الى مجلس الامن الدولي في عام ١٩٩٩ ، الى ان من اسباب النزاعات المسلحة في افريقيا، لا سيما على الصعيد الداخلي، وغياب الاندماج الوطني بين مكوناته^(١):

- التركة الاستعمارية: التي رسمت الحدود بين الدول الافريقية من دون مراعاة للاعتبارات الجغرافية والاثنية التي تخص المجتمعات الافريقية.

- الاسباب الداخلية: من خلال اقناع الافارقة انفسهم، ان اللجوء الى النزاع المسلح هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يتم الحصول على الثروة والسلطة والنفوذ السياسي في افريقيا.

- الاسباب الاقتصادية: من خلال دور تجار السلاح والباحثون على الموارد المعدنية النفيسة التي تحتويها القارة وبكميات كبيرة، في دعم استمرار النزاعات والحروب الاهلية في افريقيا.

- الاسباب الخارجية: لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك، حيث تضاءلت اهمية القارة، واصبح من الصعب على النظم الحاكمة توفير الغطاء الشرعي الذي كان يحمي وجودها ويساندها للاحتفاظ بالسلطة من قبل القوى الكبرى، وهذا الوضع ادى الى تزايد حالات

^١ . نقلا عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العرب والتفاعلات الدولية، في : التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، ٢٠٠١)، ص ص ٤٤_٤٧. وقارن مع: وانغاي مائي، افريقيا والتحدي، ترجمة اشرف محمد كيلاني، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤١٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، اذار/مارس ٢٠١٤)، ص ص ٩٠_٩١ ، ١٧١.

النزاع المسلح والاضطرابات المرتبطة بالصراع على السلطة و/او المرتبطة بالاختلافات العرقية والاثنية، والتي سنحت الفرصة لها الان لتبرز بوضوح اكثر.

كل هذه تعني ان هناك العديد من الاسباب وراء تزايد ظاهرة اندلاع النزاعات المسلحة على الصعيد الداخلي، وتفاقم مشكلة الاندماج الوطني في العديد من دول القارة الافريقية، ومن بينها نيجيريا، وان اسبابها الداخلية اكثر منها خارجية.

وتعد نيجيريا صورة مصغرة لافريقيا، ذلك ان حجم التناقضات والاختلافات فيها متعددة ومتنوعة في الدرجة والكثافة، مما حدا الى اتجاه الحكومات المتعاقبة الى تقسيم الاقاليم النيجيرية الكبرى_ الشمال والشرق والغرب_ اكثر من مرة حتى وصل عددها الى (٣) ولاية فدرالية فضلاً عن العاصمة ابوجا ، وذلك بغية اضعاف قدرتها على مقاومة السلطة المركزية.

وعلى الرغم من ان تفتيت الاقاليم الكبرى، وان كانت قد ادت الى توارى احتمالات بزوغ حركات انفصالية، الا ان مظاهر الازمة لم تزل قائمة، بل والأخطر من ذلك، ان مسارها بدأ يتحول على شكله التقليدي من صراع اقليمي/اثنى الى صراع ديني^(١). فبدلاً من ان يؤدي تطبيق النظام الفدرالي الى دفعة في مجال تحقيق الاندماج الوطني، فإنه ادى الى الحفاظ على الانقسامات التقليدية، وترك البلاد مقسمة الى وحدات صغيرة مختلفة (تعددية اثنية، دينية، لغوية، ثقافية، اقتصادية، اقليمية...)، وطالماً ان العناصر المحافظة داخل السلطة التقليدية قد استفادت من هذا النظام، فقد اصبح لها مصلحة مباشرة في الحفاظ على الوضع القائم، مما اسفر عن عزل الاقاليم وزيادة الفجوة فيما بينهما، ورافق ذلك عوامل داخلية وخارجية عدة^(٢). وعليه، تعاني نيجيريا، كما هو شأن العديد من الدول الافريقية، من اشكالية الاندماج الوطني بين مكوناته، وادارة التعددية الاثنية، وتنامي الولاءات التحتية (الدينية والقبلية والجهوية)، على الولاء الوطني للدولة النيجيرية، وما يرتبط بها من سيولة حدودية، لكون العديد من تلك الاثنيات عابرة للدول من ناحية، وتوازي تلك الانقسامات الاثنية والدينية في الواقع النيجيري بشكل مركب من ناحية اخرى، فضلاً عن الاخفاق في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وما يترتب عليها من اشكاليات، وقد تجلى هذا التأثير في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي النيجيري^(٣).

وعليه، تعد نيجيريا من ضمن الدول الافريقية التي شهدت تزايد حدة النزاعات الداخلية، واتخذ النزاع اشكال متعددة، وهي قديمة ومستمرة. كما حدث اثناء اندلاع النزاع المسلح بين قبائل الهوسا واليوروبا والايبو الذي ادى الى قيام حركة انفصالية في مناطق الايبو والتي ينتهي افرادها الى المسيحية في

١. د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية (مصر: دار اكتشاف، ٢٠١٠)، ص ٢٧٢.

٢. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٧ - ٢٨٠.

٣. السيد علي ابوفرحة، مجلة قراءات افريقية، العدد الحادي عشر، المنتدى الاسلامي، لندن، كانون الثاني /يناير - اذار/مارس

٢٠١٢، ص ٣٤.

اقليم بيافرا خلال سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠، علماً ان اقليم بيافرا هو من اكثر المناطق ثراء في نيجيريا بالنفط، وراح ضحية النزاع اكثر من (١) مليون شخص، حتى استطاعت الحكومة المركزية من القضاء عليه^(١). وكذلك الصراعات في دلتا النيجر، والتي ما زالت مستمرة بين الجماعات المحلية التي تعاني التهميش من جانب والحكومة النيجيرية من جانب اخر^(٢). ويمثل الصراع مع جماعة بوكو حرام اخر فصول هذه النزاعات المسلحة، وهو ما سيتم تناوله بشيء اكثر تفصيلاً.

٣. تأسيس حركة بوكو حرام:

تعد حركة "بوكو حرام" من الحركات الاسلامية التي انبثقت منذ إرهابات عصر العولمة في نهايات القرن العشرين. وقد تنوعت تسمية الجماعة اعلامياً ما بين "بوكو حرام" و "طالبان نيجيريا" و "جماعة التكفير والهجرة"، في حين ان الاسم الرسمي للحركة هي "جماعة اهل السنة للدعوة والجهاد"^(٣). اما كلمة "بوكو حرام" المشاعة، فهي كلمة مركبة من لغتي الهوسا واللغة العربية، وتعني "بوكو" بلغة الهوسا "نظام التعليم الغربي"، واذا اضيفت لها كلمة "حرام" من اللغة العربية، أصبح معناها "نظام التعليم الغربي حرام"^(٤).

^١ . حيث جاء اعلان تشكيل جمهورية مستقلة باسم "جمهورية بيافرا" عقب سلسلة من التقلبات السياسية الحادة المصحوبة باضطرابات دموية خطيرة . حيث رأى القادة العسكريون في الشرق ، ان التطورات التي تشهدها نيجيريا كانت تدل على سوء نية الحكومة الفدرالية التي يسيطر عليها الشمال ، وتراجع عن الطابع الاتحادي للدولة النيجيرية . للمزيد ينظر: احمد ابراهيم محمود ، الحروب الاهلية في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والا استراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠١)، ص ص ٢١٩-٢٢١ . و. ابراهيم احمد نصرالدين ، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي ، ٢٠١١)، ص ص ٢٩١-٢٩٣ .

^٢ . للمزيد حول النزاع المسلح في دلتا النيجر ينظر: د. هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٦، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٩٥-١١٣ .

^٣ . وهو الاسم الذي يرددونه ولا يرضون ان يسموا بأي اسم آخر . حتى ان العديد من اعضاء الحركة قد شجبتوا تسمية "بوكو حرام".

ينظر: د. ايمن السيد شبانة، جماعة بوكو حرام والعنف المسلح في شمال نيجيريا، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠١١-٢٠١٢، الاصدار الثامن، جامعة القاهرة/مركز البحوث الافريقية، ٢٠١٢، ص ١٩٥ .

^٤ . تعددت التفسيرات سواء من الكتاب والاعلاميين حول "بوكو حرام"، الا ان زعيمها الراحل "محمد يوسف"، بين المعنى في محاضراته التي كان يلقيها على طلبته في ولاية "يوي Yobe"، اذ اشار الى ان المقصود "بتحريم بوكو"، هو ان الدراسة في المدارس التي اسسها حسب تع ييره "المنصرون" حرام، ويشمل ذلك المناهج الدراسية المقررة منذ الابتدائية مروراً بالثانوية والمعاهد الى الخدمة الوطنية حتى العمل.

نقلا عن: د. احمد مرتضى، جماعة بوكو حرام ..نشأتها ومبادئها واعمالها في نيجيريا، مجلة قراءات افريقية، العدد ١٢، المنتدى الاسلامي، لندن، نيسان/ابريل - حزيران/يونيو ٢٠١٢، ص ١٣ .

وقد تأسست الحركة في عام ٢٠٠٠ كجماعة محلية على يد "محمد يوسف". واتخذ من ولاية "بور" النيجيرية مقراً للحركة. وقد تنامى تأثير الحركة في العديد من ولايات الاقليم الشمالي لنيجيريا، لا سيما في بورنو ويوبي وكاتسينا وكادونا وكانو^(١).

تتركز الملامح الفكرية للحركة على عدد من الاصول، من بينها: اثبات الحاكمية لله تعالى وحده وتطبيق الشريعة الاسلامية، وتحريم القوانين الوضعية لمضادتها للاسلام، وعدم جواز العمل في الاجهزة الامنية والحكومية في الدولة، وفرض سيطرتها على شمال نيجيريا واستعادته ممن تعتبرهم "مسلمين زائفين" وفق معاييرها، فضلاً عن تغيير نظام التعليم في البلاد بحجة ان التعليم في البلاد يتعارض مع تعاليم الاسلام، بدعوى ان المستعمرين والمسيحيين المنصرين هم الذين أسسوا هذه المدارس منذ البدء لتخدم غايتهم في تنصير الامة المسلمة، فضلاً عن انتشار التبرج والاختلاط بين الجنسين في المؤسسات التعليمية^(٢). وقد اكدت الجماعة على لسان قادتها، ان تحقيق اهدافها وتأكيد مبادئها لا يمكن ان يحدث الا من خلال السلاح والمواجهة لإزالة الحكومة الظالمة - حسب تعبيرهم -، فمثلاً ورد في محاضرة لمؤسس الحركة (محمد يوسف) بعنوان "رسالة مفتوحة الى الحكومة الفدرالية" والتي اعلن فيها بدء الجهاد ضد الحكومة النيجيرية^(٣).

وقد مرت العلاقة بين حركة بوكو حرام والحكومة النيجيرية بمرحلتين^(٤):

الاولى: اتسمت تلك المرحلة بالانكفاء على الذات للبناء والتشكل على الرغم من تجدد المواجهات المسلحة مع الحكومة النيجيرية بشكل متقطع في فترات مختلفة، اذ سعت الحركة منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٠، الى العمل على فك الارتباط رسمياً مع مؤسسات الدولة النيجيرية على كافة المستويات، وتأسيس ذراع اعلامي للجماعة، وتأسيس هيكل مؤسسة اسلامية في كافة المجالات لخدمة أعضائها، فضلاً عن اعتماد ترتيب هرمي للإدارة عبر تعيين امراء يدينون بالولاء والطاعة لامير الجماعة وذلك في الولايات الشمالية في نيجيريا وبعض دول الجوار الجغرافي كتشاد والنيجر.

الثانية: بدأت منذ عام ٢٠٠٠، وقد عدت الاكثر تأثيراً في المستوى المحلي والدولي، اذ اتسمت بمرحلة المواجهة والصدام المسلح مع الحكومة النيجيرية، لا سيما بعد مقتل مؤسس الحركة "محمد يوسف"

^١ . احمد عمرو، بوكو حرام .. الواقع والمالات، تقارير وتحليلات، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الاسلامي، لندن، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. www.qiraatafrican.com.

^٢ . لورين وولف، الفتيات المفقودات وظاهرة استغلال النساء، في: صحيفة الصباح، العدد ٣١١٠، بغداد، ١٥/٥/٢٠١٤، ص ١٢. و. احمد عمرو، مصدر سابق.

^٣ . نقلاً عن: د. ايمن السيد شبانة، مصدر سابق، ص ١٩٦.

^٤ . للمزيد ينظر: السيد علي ابو فرحة، مصدر سابق، ص ٣٩-٤٠. و. د. ايمن السيد شبانة، مصدر سابق، ص ١٩٧-١٩٨. و. د. احمد مرتضى، مصدر سابق، ص ٢٤.

عقب اعتقاله في احد مراكز الشرطة النيجيرية في ٣٠ تموز/يوليو من عام ٢٠٠٠. اذ اعلنت الحركة عقب مقتل زعيمها في آب/اغسطس من العام نفسه، عن عزمها على مواصلة العنف المسلح ضد الدولة على خطى مؤسسها، وانها سوف تلتحق بتنظيم القاعدة، وهو ما اكده الناطق الرسمي باسم الحركة "موسى تنكو" في النشرة الهوساوية بإذاعة BBC من انضمام بوكو حرام الى تنظيم القاعدة، وانها تنوي شن سلسلة من الهجمات ضد الاهداف الحكومية والمصالح الغربية في مختلف ربوع نيجيريا، وهو ما اعاد تأكيده الزعيم الجديد للجماعة "ابو بكر شيكاو" والذي اصبح يلقب بالامام.

ومع مطلع العالم ٢٠١١، وسعت "بوكو حرام" من نطاق عملها كماً وكيفاً، واصدرت تحذيرات للمسيحيين الموجودين في شمال نيجيريا، بأخلاء الشمال كلياً، لا سيما بعد وصول "غودلاك جوناثان" الى رئاسة البلاد في نيسان/ابريل من عام ٢٠١١، فقد اثار انتخابه استياء الحركة، على اساس ان غودلاك مسيحي الديانة، وقد جاء خلفاً للرئيس السابق المسلم (عمر يارادوا) حسب تعبيرهم^١. وقد قدر المراقبون، انه منذ العالم ٢٠٠٠، خلفت الهجمات التي قامت بها بوكو حرام، اكثر من (١٥٩) قتيل. ووفقاً لتقارير وسائل الاعلام التي رصدتها منظمة "هيومن رايتس ووتش"، الا انه قتل اكثر من (٨١٥) شخص خلال الأشهر التسعة الاولى من عام ٢٠١١، وذلك في نحو (٢٧) هجمة المشتبه في قيام الجماعة بها^(١). في حين قدرت مجموعة الازمات الدولية، الى ان عدد الذين قتلوا على يد هذه الجماعة اصبح يتعدى الـ (٤) آلاف شخص في نيجيريا منذ ان بدأت الحركة تمرداها في عام ٢٠٠٠ وحتى العالم ٢٠١١^(٢). وفي الرابع عشر من نيسان/ابريل من عام ٢٠١١، اقدمت الحركة على اختطاف (٢٣) طالبة من مدرسة ثانوية في بلدة (شيبوك) الواقعة في الشمال الشرقي من البلاد^(٣)، وصرح زعيم الحركة ابو بكر شيكاو، الى انه خطف الطالبات "لان التربية الغربية يجب ان تتوقف، وان على الفتيات ترك المدرسة والزواج"^(٤). وقد اثارت موجة الاختطاف، الرأي العام العالمي، ونددت اغلب دول العالم بالحادثة، وفي ذلك صرح (كوفي عنان) الامين العام السابق للامم المتحدة: "ينتابك شعور احياناً ان المجتمع الدولي والقوى الكبرى يركزون على ازمة واحدة فقط في وقت ما. انتقلنا من سوريا الى اوكرانيا... لكن الازمة الوحيدة التي نالت قدراً من الاهتمام ونجحت في كسر الهيمنة الاوكرانية هي اختطاف جماعة بوكو حرام لفتيات من نيجيريا"^(٥). في حين اشار (ادوتي اكوي) المدير الاداري للعلاقات الحكومية في منظمة العفو الدولية: لا شك ان هذه

* الا انه بالمقابل، فانه يلاحظ ان الحركة كانت تمارس كذلك العنف المسلح وترفض الاعتراف بالحكومة النيجيرية المنتخبة في عهد عمر يارادوا، وهذا يؤكد ان هدفها الاساس هو سياسي بالدرجة الاساس، وليس بسبب تولي مسيحي رئاسة البلاد.

^١ د. ايمن السيد شبانة، مصدر سابق، ص ١٩٨.

^٢ لورين وولف، الفتيات المفقودات وظاهرة استغلال النساء، مصدر سابق، ص ١٢.

^٣ هآرتس، وكالة انباء الشرق الاوسط، افريقيات، i24 news، ٢٢/٤/٢٠١٤. www.i24news.tv/ar.

^٤ نقلا عن: السومرية نيوز، بغداد، الثلاثاء ٦/٥/٢٠١٤. www.alsumaria.tv/news/99679.ar.

^٥ نقلا عن: سام جونز، العالم يعيش مرحلة افراط الكوارث، في: صحيفة الصباح، العدد ٣٢١٨، بغداد، ١/١٠/٢٠١٤، ص ١٠.

كانت حركة جريئة من بوكو حرام في خضم الصراع الدائر في نيجيريا، قصدت منها تعزيز نفوذها في بلد يحاول تجاهل هذه الجماعة المسلحة ويتمنى الخلاص منها. واذضاف: لقد اكسبت عملية الاختطاف بوكو حرام صيتاً بأنها الاكثر وحشية واثارة للربح، لان هناك تنافساً بين الجماعات المسلحة لاثبات من هي الجماعة الاقدر على ترويع الناس وارهابهم⁽¹⁾.

وهكذا، فقد عملت الحركة، لا سيما بعد مقتل زعيمها في عالم ٢٠٠٠، الى زيادة استخدام العنف المسلح ضد الاهداف الحكومية والمدنية معاً، في محاولة منها الى اثاره الرعب في صفوف الحكومة والشعب النيجيري على السواء، واثبات قدرتها على فرض سياسة الامر الواقع.

٤. مستقبل العلاقة بين النظام السياسي النيجيري وحركة بوكو حرام:

تمثل الصراعات الاثنية والدينية والقبلية السمة الغالبة على كثير من المجتمعات الافريقية، والتي يراد لها ان تعيش دائماً في أتون صراعات تمنع الاستقرار، مما يسهل على الطامعين في مقدرات هذه الدول من استغلال وسرقة خيراتها. وما يحدث في نيجيريا هو حلقة من حلقات هذا الصراع، لا سيما وان نيجيريا تعدّ كما سبق ذكره_ من اكبر وأغنى البلدان الافريقية، وهي تعد من ضمن الدول الغنية بالبترو، ومع ذلك تعد من افقر بلدان العالم.

اذ ساهم تزايد العنف من جانب حركة بوكو حرام واتساع نطاقه، عن تجدد العنف الديني بين المسلمين والمسيحيين، ومن بينها، اسفرت احداث بوكو حرام، عن قيام جماعة مسلحة مسيحية بقتل اكثر من ٥٥) شخص مسلم، وفقاً لمنظمات حقوقية، في قرية "كورا كرانة" التابعة لمدينة جوس عاصمة ولاية بلاتو في وسط نيجيريا في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١١⁽²⁾. فضلاً عن مطالبة بعض الاصوات بتقسيم نيجيريا الى دولتين في الشمال والجنوب، وكانت جماعة ايبو الاثنية في مقدمة المطالبين بذلك، لا سيما مع الهجمات التي اخذت تشنها بعض الجماعات المسيحية المتشددة ضد المسلمين في الولايات الجنوبية⁽³⁾.

وقد اتخذت الحكومة النيجيرية اساليب عدة لمواجهة الحركة، من بينها: الحملات الامنية والاعتقال لاعضاء الحركة، ودعوة الجماعة للهدنة والحوار، فضلاً عن الاستعانة بخبرات الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مجال مكافحة الارهاب، بالاضافة الى سعي

١. نقلا عن: لورين وولف، مصدر سابق، ص ١٢.

٢. رافت صلاح الدين، صراع بوكو حرام والحكومة النيجيرية.. بين الحقيقة والوهم، مصدر سابق.

٣. د. ايمن السيد شبانة، مصدر سابق، ص ١٩٩.

كما حدث عندما القت القبض على القيادي في الحركة ورئيس لجنة المفاوضات الشيخ ابو الدرداء، بعدما اعلن عن هدنة آنذاك من قبل الرئيس النيجيري جوناثان.

علماء السنة الى مواجهة الجماعة فكراً من خلال ألقاء المحاضرات واصدار الكتيبات وعقد المناظرات التي تفند افكار ومبادئ الحركة⁽¹⁾. اذ تصدى علماء السنة في نيجيريا، للمنهج الذي اتخذته "جماعة اهل السنة للدعوة والجهاد" منذ بدايتها، وبينوا ان الامر يحتاج الى اتباع الحكمة والموعظة الحسنة وليس الاخذ بمنهج العنف ولغة السلاح، ومن جانب اخر، يرون هذه الحوادث فتنة تحتاج الى وثدها ووضع الحلول المناسبة لها. واما عامة المسلمين، فأن موقفهم لم يتغير عن موقف العلماء، لكنهم لا يشعرون تجاه القوات الامنية النيجيرية بأسى او تحسر لما يصيها، ويرون انه قصاص لما يلاقه الشعب على يد رجال الامن من التعذيب والتصفية الجسدية⁽²⁾.

وقد عمد بعض الاحزاب والشخصيات السياسية، لا سيما المتنفذة في السلطة، الى استغلال احداث العنف المسلح من قبل بوكو حرام، من خلال تصفية خصومها السياسيين، مما سيؤثر ذلك في المستقبل على الاستقرار السياسي لنيجيريا، وقد تبين ذلك من تصريح الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان، اذ اشار عقب مشاركته بقداش في العاصمة النيجيرية ابوجا، انه يعتقد بوجود متعاطفين داخل حكومته وفي الاجهزة الامنية مع جماعة بوكو حرام. واذاف: "بعضهم موجود داخل الذراع التنفيذية للحكومة وبعضهم في الذراع التشريعية (البرلمان)، بينما البعض الاخر في سلك القضاء". وادرف بقوله: "البعض منهم موجود ايضاً في القوات المسلحة وفي الشرطة والاجهزة الامنية"⁽³⁾. وعلى الرغم من صحة بعض اقواله، الا ان هناك عوامل اخرى كثيرة تستتر خلف هذا الصراع وتحركه، ابرزها: العوامل الاثنية والاقتصادية، فكما اشرنا فيما سبق، فان نيجيريا تتكون من عدد كبير جداً من المجموعات القبلية والاثنية، ويستخدم السياسيون غالباً هذه العصبية القبلية والاثنية في تحقيق مآربهم السياسية البراغماتية، مستغلين الفرصة لتصفية مؤسسات الدولة من القيادات المناهضة لسياساتهم الخاصة. فضلاً عن ان القدرات الاقتصادية الهائلة لنيجيريا تتركز في يد قلة قليلة من المسؤولين، ولا تنعكس على الاوضاع المعيشية لغالبية المواطنين، اذ لا يزال اكثر من (7%) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ويمثل الصراع في دلتا النيجر خير مثال على القتال من اجل الحصول على الحقوق الاقتصادية. كما ينتشر الفساد بصورة كبيرة في مؤسسات الدولة وبين المسؤولين الحكوميين، اذ يسعى اغلهم للحصول على المناصب السياسية لانها تمثل الطريق الآمن للاستحواذ على الثروة مما يفجر صراعاً طبقياً نتيجة لسوء توزيع الثروات، لا سيما عائدات النفط⁽⁴⁾.

١. د. ايمن السيد شبانة، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

٢. د. احمد مرتضى، مصدر سابق، ص ٢٤.

٣. رافت صلاح الدين، صراع بوكو حرام...، مصدر سابق.

٤. رافت صلاح الدين، المصدر نفسه.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة للقضاء على النعرات الاثنية و/او الطائفية، الا ان هذه الاخيرة لا زالت تحدد هوية النيجيري، فالصراعات وفقدان الثقة تجاوزت القبائل الثلاث الرئيسة في نيجيريا، واصبحت الاضطرابات الناتجة عن النزاعات الاثنية والدينية اموراً عادية في كل البلاد، كما صارت اعمال العنف الاثنية من الامور الثابتة في البلاد.

وهكذا، فان استمرار اعمال العنف من قبل حركة بوكو حرام في نيجيريا، واتخاذها طابع عنف شديد وعلى نطاق واسع، لا سيما منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، سيضع البلاد امام تحديات خطيرة للحفاظ على وحدة البلاد⁽¹⁾. وان الصراع بين الحكومة وبوكو حرام مؤهل للاستمرار في المستقبل القريب، سيخفت احياناً وتشتد جذوته احياناً اخرى، ما دامت مبرراته قائمة، فستظل حالة الصراع مستمرة، ومن الممكن ان يمتد الى الجنوب. لا سيما في حال استمرار سياسات الحكومات المتعاقبة في نيجيريا، على استخدام العنف المفرط تجاه الحركات السياسية المناوئة لها، اذ ان مثل هكذا سياسات، ساعد بشكل رئيسي على نجاح حركة بوكو حرام في كسب العديد من الانصار في اوساط الشباب النيجيري، وان تكسب تعاطف بعض المسلمين بسبب عمليات القتل البشعة والخارجة على القانون، والتي ترتكها الشرطة النيجيرية في حق بعض من يحسب على بوكو حرام، مما سيخلق نوعاً من التعاطف تجاه الحركة وتقديم العون والمساندة لها ويوفر لهذا التنظيم ارضية خصبة للنمو والتوسع هناك. كما حدث في عام ٢٠٠٩، وذلك اثناء وقوع المواجهات بين الحركة من جهة والشرطة والجيش من جهة اخرى، شملت عدة ولايات شمالية، حيث سقط اثناء الصدامات المسلحة، المئات من الضحايا من المدنيين، واعلن الجيش النيجيري وقتها استتباب الامن بعد ان تم اعدام نحو (١٠٠) شخص من اعضاء الحركة في الشوارع ومن دون محاكمات، بما في ذلك مؤسس الحركة (محمد يوسف). الا ان الذي حصل العكس، اذ ان الحركة زادت من هجماتها المسلحة تجاه الدوائر الحكومية والجيش والشرطة⁽²⁾.

وعليه، فإن النظام الذي يغلق ابواب الاصلاح السلمي والمشاركة الفعالة والتعبير الايجابي عن الذات في وجه الشباب، ويتم استخدام العنف المفرط بوجه الشباب اذا طالبوا بالتغيير... الخ من الحقوق المسلوقة، فلنا ان نتوقع قيام مثل تلك الحركات بل وانتشارها وزيادة التعاطف معها، من قبل العديد من الشباب الحانق على النظام، رغم عدم الموافقة على نهجها واسلوبها في التغيير.

ومن خلال ما تقدم يتبين، ان الحكومة النيجيرية، لن تنجح بسهولة في المستقبل القريب في القضاء على الحركات المتطرفة في البلاد، وفي مقدمتها بوكو حرام، بسبب سياسات حكوماتها المتعاقبة، التي تغذي العنف الطائفي من اجل مصالح سياسية واقتصادية. وان لم تعمل الحكومة النيجيرية على

^١. مسعود الخوند، الاقليات المسلمة في العالم، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

^٢. احمد عمرو، مصدر سابق.

تصحيح مسارها في التعامل مع الشباب، والانفتاح عليهم، وتوفير سبل العيش الكريم لهم، وتقر لاصحاب الحقوق حقوقهم، وتحاول ان تتجاوب مع اطروحات العقلاء منهم، فان مصير البلاد معرض للدمار بمسلمها ومسيحيها⁽¹⁾.

وفي ذلك صرح (داود عمران ملاسا) رئيس جمعية تعاون المسلمين في نيجيريا: الى انه يعتقد هو والكثير من علماء المسلمين في البلاد، الى ان الهجمات المسلحة ضد مراكز الشرطة دائماً ما تكون منفذة من قبل ميليشيات اسلامية تابعة لجماعة بوكو حرام، اما التفجيرات الاخرى فبعضها تنفذها قوى داخلية وبعضها الاخر قوى خارجية. واذاف: الى ان جماعة بوكو حرام هي جماعة سنية وسلفية متشددة في بعض المسائل الفقهية، وهي تدعو الى اقامة الدولة الاسلامية على تراب نيجيريا...، وانه سبق (اي داود ملاسا) وقال للحكومة النيجيرية الى ان مواجهة جماعة بوكو حرام بالاسلحة لن يحل مشاكل الدولة، ولكن هناك جهات خارجية تشجع الحكومة وتحرضها ضد هذه الجماعة لتحقيق نواياهم السيئة في البلاد. وان كل الحركات الاسلامية في نيجيريا، الصوفية منها والسلفية ضد مواقف جماعة بوكو حرام وعملياتها. وكل الحركات الاسلامية النيجيرية ضد التفجيرات والهجمات المسلحة ضد غير المسلمين.

وهذه التفجيرات ان لم تتوقف قد تسبب حرباً اهلية او تقسيم الدولة، وقد تبين ذلك في تصريحات القادة المسيحيين وتهديداتهم الخطيرة، بالاضافة الى ان مليشياتهم المتطرفة تقتل المسلمين وتهاجم المساجد⁽²⁾. واذاف ملاسا: الى ان من بين الحلول المطروحة للخروج من الازمة والصراع الطائفي في البلاد، الى انه يجب على الحكومة ان تقوم بخطوات جدية لنزع اسلحة هذه الجماعات المسلحة، وان لا تكون منحازة الى جهة دون اخرى من المنازعين، ويجب عليها القضاء على مشكلة البطالة والتعطل عن العمل، كما يجب على الحكومة ان تبتعد عن اسرائيل وامريكا والدول الغربية التي تعمل لفرض هيمنتها⁽³⁾.

ومن خلال ما تقدم، فان الحكومة النيجيرية ستواجه في المستقبل عدداً من التحديات الحقيقية امام مشكلة الاندماج الوطني بين مكوناته، وعملية بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، فئمة اشكالية للفقر والعنف في عدد من الولايات النيجيرية الغنية بالنفط، كما ان هناك انقساماً دينياً واثنياً حاداً، يعمقه خطاب ديني مسيس، كما هو الحال في خطاب تطبيق الشريعة الاسلامية في الولايات الشمالية من البلاد. بالاضافة الى ذلك، فئمة فساد سياسي عارم، اذ اوضحت الوظيفة العامة مجالاً مهماً لتحقيق

¹ . المصدر نفسه.

² . داود ملاسا يكشف لقراءات افريقية ..حقيقة الصراع النيجيري ودور بوكو حرام، اجري الحوار : اسامة الهيثمي، مجلة قراءات

افريقية، تصدر عن المنتدى الاسلامي، لندن، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. www.qiraatafrican.com.

³ . المصدر نفسه.

التراكم الرأسمالي. وعليه، فإن آليات مكافحة الفساد لم تعد تقوى على النيل منه في ظل وجود بيئة اجتماعية وسياسية متقبلة له⁽¹⁾.

وأثبتت الاحداث، ان من ضمن التحديات التي ستواجه الدولة النيجيرية في المستقبل، هو تحدي جماعة بوكو حرام. ومن الممكن ان تعمل الحكومة النيجيرية على الحد من التحديات التي تواجهها في المستقبل، ومن اهمها، تزايد العنف المسلح من جانب الحركات المتطرفة، لا سيما حركة بوكو حرام، في حال سعيها (اي الحكومة النيجيرية)، العمل على القضاء على التحديات التي تواجه واقع التفاعل بين القوى الاسلامية والدولة في نيجيريا، حتى لا تعمل الحركات المتطرفة على استغلال تلك التحديات ضد الحكومة المركزية، ومن ابرزها⁽²⁾:

- اشكالية تواضع تأثير الاسلام سياسياً: فعلى الرغم مما للاسلام من وضعية مهمة في الواقع النيجيري_ كما اشير سابقاً_ الا ان ذلك لم ينتج عنه تأثير مماثل في المعادلة السياسية. ومن ثم فإن تنسيق جهود الحكومة النيجيرية على المستوى الرسمي والمنظمات والجمعيات والاحزاب على المستوى غير الرسمي، انما تعد احد آليات الارتقاء بتلك الوضعية.

- اشكالية ادارة التعددية في نيجيريا: ان بناء الدولة وإدارتها، يشكل تحدي كبير امام عدم اقضاء اي طائفة سياسية او قبلية او اثنية، وهو ما يسعى الساسة في نيجيريا الى تجاوزه عبر مساومات سياسية، الا ان تلك المساومات مؤقتة بطبيعتها، لعدم قدرتها على تحقيق معادلة حل دائم ومتوازن، تحقق طموحات الغالبية المسلمة في نيجيريا، وهو ما يفسر الاخفاق السياسي المتعاقب في الداخل النيجيري.

- اشكالية تقاسم الثروة والسلطة: اذ تمثل اشكالية تقاسم الثروة والسلطة احد ابرز المعوقات الرئيسة في بناء الدولة الافريقية بشكل عام، والدولة النيجيرية بشكل خاص.

وهكذا، فمشكلة الاندماج الوطني ما تزال قائمة في نيجيريا، وان اخذ ظهورها اشكالاً متنوعة، فمرة تبدو في شكل صراع اثني، ومرة اخرى في شكل صراع ديني.... وقد طغى على هذا الصراع احياناً ابعاداً سياسية واحياناً اخرى ابعاداً اقتصادية واخرى ثقافية.

واذا كانت نيجيريا منذ استقلالها، قد آثرت الاخذ بالشكل الفدرالي للدولة كأسلوب لحل مشكلة الاندماج، الا انه تجب ملاحظة ان الفدرالية في ذاتها ليست حلاً لمشكلة الاندماج، وانما هو مجرد اسلوب رضائي لا اكرهه يستهدف تحقيق قدر من الاستقرار في الجسد السياسي على نحو يسمح لكافة العوامل

¹ . ينظر في ذلك : د. حمدي عبدالرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا، السياسة الدولية، العدد ١٦٩، القاهرة، تموز/يوليو ٢٠٠٧، ص ٥٧.

² . ينظر: السيد علي ابو فرحة، مصدر سابق، ص ص ٤٢_٤٤.

الآخري_اقتصادية، واجتماعية، وثقافية_، بأن تؤدي وظائفها في عملية التفاعل والاحتكاك السلمي وصولاً الى الاندماج الوطني. على ان التجربة النيجيرية قد اثبتت_ الى حد ما_ ان تسييس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خدمة لاغراض إقليمية او أثنية، قد ابطل مفعول الأسلوب الفدرالي في تحقيق الاستقرار وتهيئة المناخ اللازم لحل مشكلة الاندماج⁽¹⁾.

الخاتمة:

نجد مما تقدم، ان نيجيريا، لا زالت تواجه حالها كحال العديد من الدول الافريقية، مشكلة الاندماج الوطني بين مكوناته، مما اثر سلباً على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

وتعد بوكو حرام من ضمن الحركات المسلحة التي عملت على استخدام العنف المسلح، من خلال تفجير العديد من المقرات الحكومية، واعداد كل من يثبت تعامله مع الحكومة، فضلاً عن استخدام اسلوب خطف الاطفال وزجهم في الصراعات وغيرها من الاعمال المنافية للدين الاسلامي وقيمه، والتي اصبحت تعد من جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية، لا سيما منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من اجل تحقيق اهدافها وسياساتها في البلاد.

وعلى الرغم من جهود الحكومة النيجيرية والمنظمات والجمعيات غير الرسمية ورجال الدين، الا ان الازمة لا زالت مستمرة، ولم يستطيع الطرفان التوصل الى صيغة مقبولة، لا سيما وان بوكو حرام ترفض اصلاً الاعتراف بالحكومة النيجيرية كممثل شرعي للبلاد، وترى انها الاحق بحكم البلاد وفق ما تدعيه_ حسب الشريعة الاسلامية_.

وعليه، لا بد ان تعمل الحكومة النيجيرية الى القضاء على تحدي بوكو حرام، من خلال التفاعل الايجابي مع القوى الاسلامية المعتدلة في البلاد، واتخاذ العديد من الخطوات، من بينها: تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، والقضاء على المحسوبية والمنسوبية والفساد المستشري، والعمل على تحسين الواقع المعاشي للعوائل الفقيرة، واستخدام لغة الحوار في مواجهة الافكار المتطرفة، وتحشيد الشعب النيجيري للوقوف بحزم تجاه اي جهة تحاول زعزعة الاستقرار، واستخدام قوة القانون ضد كل من يحاول العبث بامن واستقرار البلاد، فضلاً عن التعاون مع المنظمات والجمعيات ورجال الدين، من اجل ابراز الاسلام الحقيقي، ورفع الشبهات عما حصل من تشويه من قبل بعض الاطراف المحسوبة على

¹. د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية (مصر: دار اكتشاف، ٢٠١٠)، ص ص ٣٤٠_٣٤١.

المسلمين، بالاضافة الى دعوة جميع طوائف المجتمع النيجيري لاحترام الاخر وعدم التعدي على خصوصياتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

أ. حموته فاطمة

أستاذة مساعدة قسم "أ" بقسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة العربي بن
مهدي-أم البواقي وباحثة بالعلوم السياسية والعلاقات دولية بجامعة الحاج لخضر- باتنة

ملخص

تعالج هذه الورقة أحد أهم المواضيع المهمة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية على حد سواء والمتمثلة في حماية البيئة من التهديدات الأمنية الجديدة ومن أجل سلامة وصحة الإنسان.

كما تحاول هذه الورقة التطرق لإستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك انطلاقاً من أن هذه الفواعل تعتبر نوعاً جديداً من المجتمع المدني العالمي في ظل النظام العالمي القائم، لاسيما إن كانت تهدف إلى إشراك وتوعية المواطن في حماية بيئته، فهي حلقة وصل بين المواطنين والسلطة.

بالإضافة إلى ذلك، المنظمات البيئية غير الحكومية إن عملت في إطار شبكي متكامل مبني على الترابط والتنسيق والتداخل ستتكفل بخلق وعي بالمخاطر البيئية أولاً، وطرحها للنقاش والحوار، ومن ثم إشراك كل الجهات المعنية في المساهمة في اقتراح الحلول وتنفيذها من خلال القوى الفاعلة في المجتمع والسلطة بطبيعة الحال.

Abstract :

This paper addresses one of the most important topics in international relations and world politics both of protecting the environment from new security threats and for the safety and human health.

The present paper attempts to address the strategy of networking as an input to activate the role of environmental organizations, non-governmental organizations for environmental protection and sustainable development; and so out that these other actors are a new kind of global civil society in light of the existing world

order, especially if it aims to engage and educate citizens in the protection of environment, they are a link between citizens and power.

In addition, the environmental non-governmental organizations that worked in the context of network integrated based on the coherence and coordination and overlap will be covered by creating awareness about environmental risks first, and put forward for discussion and dialogue, and then the involvement of all stakeholders in contributing to the proposal and implement solutions through the actors in the society and power of course.

مقدمة:

يضم النظام العالمي مؤخرا وفي ظل العولمة العديد من الوحدات أو الفواعل الدولية كل له اتجاهاته ومواقفه إزاء بيئته من حيث استشعاره لمشكلاتها واستعداده للمساهمة في حل هذه المشكلات، وحماية البيئة في أي مجتمع معين أو دولة معينة ليست مسؤولية الأجهزة الحكومية ومؤسساتها وحدها وإنما هي مسؤولية الجميع سواء كان فردا أو جماعة أو منظمة أو دولة... الخ.

ويعتبر المجتمع المدني العالمي على ضوء ذلك من بين وحدات النظام العالمي الديمقراطي يعمل بالمشاركة في صنع السياسة والتخطيط السياسي المسبق للأهداف المرجوة، فهو يضم العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والاتحادات والجمعيات... الخ؛ التي تتبنى حتى هي بدورها سلوكيات تؤدي إلى الإقلال من الأخطار البيئية التي يتعرض لها العالم كظاهرة التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد الطبيعية... وغيرها كثير، خاصة إذا كانت تعمل في ظل إستراتيجية منسقة التخطيط تستند إلى الإحساس بالمسؤولية المشتركة فيما بينها تسعى من خلالها إلى تحقيق رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى.

وتحاول هذه الورقة أن تعالج إشكالية مفادها:

كيف يمكن للمنظمات البيئية غير الحكومية ضمن إستراتيجية التشبيك أن تلعب دورا فعالا في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟

وذلك ضمن خطة البحث التالية:

أولا: نظرة عامة على المفاهيم النظرية

ثانيا: قراءة في مرتكزات المنظمات البيئية غير الحكومية كفواعل غير دولانية وذات مسعى فعال لمنظومة الضبط البيئي العالمية

ثالثا: نحو تحقيق إطار شبكي متكامل للمنظمات البيئية غير حكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

أولاً: نظرة عامة على المفاهيم النظرية

١- المنظمات البيئية غير الحكومية كجزء من المجتمع المدني العالمي

يحتاج المجتمع المدني إلى بيئة ملائمة لينشط ويعبر عن حركيته المدنية ويشارك بفاعلية في المجالين الخاص والعام، ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى "إمكانية انخراط المواطنين والمجموعات في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة"،^١ ومن ثم فهو يشمل كلا من المنظومة الفرعية من المنظمات بالإضافة إلى القيم المدنية والمبادئ الأخلاقية والأعراف والسلوكيات والممارسات التي توجه اختياراتها للأنشطة.^٢

ويعرفه "لاري دايموند" Larry Diamond بأنه "حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة"^٣ وتعتبر منظمات المجتمع المدني منظومة فرعية من عالم أوسع من المنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، ومراكز البحوث غير الهادفة للربح، والمؤسسات ومراكز الشباب، وقد تكون مؤسسات رسمية مسجلة أو تجمعات غير رسمية ناشئة، أو مواطنين معا في عمل مدني،^٤ أي هو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها.^٥

وتطور مفهوم المجتمع المدني العالمي كان مع تطور المجتمعات البشرية، وتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية في المجتمع المعاصر، وظهور استراتيجيات عديدة لدعم هذا الكيان المدني وخلق له مكانة متميزة داخل نظام عالمي يتمتع بالديمقراطية؛ لأن من أحد أكثر المؤشرات ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية تنوع فواعل النظام العالمي خاصة البيئية منها، فهي تعتبر كآلية للمشاركة في تطوير الديمقراطية العالمية، كونها تتعامل مع أحد حقوق الإنسان المتمثل في العيش في بيئة نظيفة وسليمة،^٦ لأن هناك

^١ مارتن غريفيتش وتيري أوكلانان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط.١ (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص.٣٦٧.

^٢ فيري دي كيرشوف، المواطنة الفعالة من أجل الحكم الرشيد (إستراتيجية لبرنامج مصر للوكالة الوطنية الكندية للتنمية الدولية (سيديا)، نوفمبر ٢٠١٠)، ص.١٠.

^٣ صالح زباني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات- ط.١ (باتنة: دارقانة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص.٣٧، ٣٦. نقلا عن:

Larry Diamond, Rethinking civil society, Journal of Democracy, Vol.5, July 1994, p.04.

^٤ المرجع نفسه.

^٥ مارتينا فيشر، ترجمة: يوسف حجازي، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ط.١ (مركز بحوث برغوف للإدارة البناءة للنزاعات، أكتوبر ٢٠٠٦)، ص.٥.

^٦ Rabéa Naciri, "Civil Society Organizations In North Africa: Algeria, Morocco And Tunisia", In Literature Review, 31 December 2009, p.09.

مطالب تأتي من البيئة المحيطة بالنظام حسب "إيستون" وتوجد في هذا النظام بُنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب أو الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع ومن أمثلة هذه البنى المنظمات البيئية غير الحكومية.¹

من هنا، تكمن أهمية المجتمع المدني العالمي الذي يؤسس لمساحات سياسية منفصلة عن عالم الحكومات والدول يمكن أن تستخدم لأغراض الحماية البيئية في شكل سياسات عالمية مدنية، وهو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية وهذا راجع إلى ثلاثة تطورات عالمية:²

أولاً: الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضاً، التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية.

ثانياً: قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعاداً ومجالات عالمية، حيث أن العديد من المشاكل البيئية، مثل استنزاف طبقة الأوزون وارتفاع درجة الحرارة، هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتستلزم نقاشات وأفعال منسقة عالمياً.

ثالثاً: المقاربة الاستطردادية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي باستخدام استراتيجيات ومقاربات أخرى والتأثير على حكوماتها.

وهذه التطورات تتلاءم مع خصائص الأشكال المختلفة للمجتمع المدني العالمي المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠) خصائص الأشكال المختلفة للمجتمع المدني العالمي

أنواع المجتمع المدني الخصائص	منظمات المجتمع المدني الدولية (وحدوية)	شبكات منظمات المجتمع المدني الدولية	الحركات الاجتماعية
أنماط اتخاذ القرار، البنى	محددة/عمودية/تدرجية بنية مؤسسية واضحة	محددة لكن في إطار التفاوض، أفقية تعاونية، يمكن أن تكون منظمة أو غير منظمة	غير محددة، عضوية، يمكن أن تكون موجهة ومؤيدة من طرف قائد، تتوقف على طبيعة الحركة العناصر المختلفة للحركة يمكن أن تتخذ قرارات مختلفة

¹ محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا مناهجية ومداخل نظرية (بنغازي: منشورات جامعة قارونس)، ص. ١٥٠.

² صالح زياني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، ط. ١ (باتنة - الجزائر: دارقانة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص. ١٠٤، ١٠٣.

أسلوب القيادة ومميزاتها	قيادة وظيفية واحدة في بنية تدرجية	قيادات متعددة في مجموعات صغيرة وفق النشاطات المختلفة، تفويض وفق عضوية شبكية محددة، الشبكة تقوم بوظيفة تنسيقية مركزية	القيادة تكون سياسية وليست إدارية
الاتصالات، المعلومات	عمودية، مأسسة وفق خطوط وظيفية تدرجية، توضع على أساس الأهداف الرئيسية	أفقية غير رسمية في غالب الأحيان، عفوية، خاصة بقضايا، تبادل كثيف للمعلومات	خاصة، الاشتراك في الرؤى والتحليل لمفكري الحركة
الحكومة أ- المساواة	محددة بوضوح، مساءلة أخلاقية للأعضاء والمستفيدين	مساءلة ذاتية، الشبكة تقسم المهام بين الأعضاء، التبادل قائم على مبادئ مشتركة، السمعة والثقة	مساءلة غير محددة، تكون خاضعة إلى اختبار السوق
ب- الشفافية	متغيرة، من أجل مقاومة المشاركة الخارجية للتقييمات النقدية وتفاصيل الإدارة الحساسة	المعلومات مشتركة بين الأعضاء فقط وليس مع الجمهور	ثقافة جدا، مادام الأعضاء غير رسميين ومنتخبين ذاتيا، كل المعلومات في متناول كل شخص
ج- التمثيل	العضوية، هذه المنظمات يجب أن تمثل كل أعضائها، وقد تكون موجهة للزبائن والمستفيدين	متغيرة، وتعتمد على الإجماع أو الغالبية	تتكون من الأعضاء والمؤيدون، وقد تكون غير رسمية
حوافز المشاركة	التميز مع المنظمة، الاشتراك في الأهداف المهنية، المصلحة الذاتية	مساعدة أعضاء الشبكة، خطاب، قيم ودوافع مشتركة	شكاوى وإدانان مشتركة في سياق الفرص المتاحة
ثبات/ وضوح الإستراتيجية	استراتيجيات محددة بوضوح وممأسسة، لكن العديد من المساءلات يمكن أن تخلق مشاكل التماسك الداخلي	تركز على قضية واحدة	استراتيجيات تفاوضية بين القيادة، الفئات الداخلية والحلفاء الخارجيين

المصدر: صالح زياني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية للحكم البيئي العالمي، ط 1 (باتنة - الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 1050.

وفي إطار ذلك، تعتبر المنظمات البيئية غير الحكومية كمكونات داخلية بالنسبة للنظام العالمي ومن مؤسسات المجتمع المدني العالمي والتي احتلت دورا هاما في تقديم خدمات متعددة للمجال البيئي، فهي التي تقوم

بنشر الوعي البيئي بين الأفراد، وتعمل على مساعدة الفئات الاجتماعية بالإدراك بمدى أهمية البيئة والمخاطر المحدقة بها في المجتمع الذي تنشط فيه لاسيما على المستوى العالمي.

وبالتالي، المنظمات البيئية غير الحكومية هي تلك الفواعل غير الممثلة للدول، التي تعمل على المستوى العالمي وهي التنظيمات غير الحكومية التي تتبنى برامج وإجراءات قصد التصدي للمشكلات البيئية ومحاولة تبيين الأثر السلبي الذي تركته التنمية الاقتصادية على حساب البيئة الطبيعية والإنسان، ومن بين هذه المنظمات ما يلي:¹

أ- منظمة السلام الأخضر (Green peace)

ب- منظمة أصدقاء الأرض (Friends Of Earth)

ج- منظمة صندوق الحياة البرية العالمي (WWf)

د- شبكة الجمعيات الإفريقية للبيئة (A.N.E.N)

هـ- التجمع المتوسطي من أجل البيئة والتنمية المستدامة (MEDFORUM)

٢- إستراتيجية التشبيك

تعرف الإستراتيجية على أنها "اختيار أفضل الوسائل والبدائل لتحقيق أهداف أو غايات تعبر عن حاجة أو حاجات أساسية مشتقة عن بيئة معينة".²

والإستراتيجية هي خطة عمل الغرض منها الوصول إلى نتائج فاعلة في إطار طرق وسائل محددة بغرض تحقيق الأهداف المنشودة، آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة والموانع والعوائق المحتملة واختيار البدائل المحققة للأهداف.³

أما عملية التشبيك فتعتبر تطورا للعلاقات السائدة والعمل المشترك بين مؤسستين أو أكثر أو مجموعة من الأفراد ومجموعات أخرى من خلال توفير مظلة جماعية تعمل معا على موضوع مشترك لتحقيق هدف عام.⁴ كما يمكن تعريف التشبيك بأنه عملية مشتركة تتم بين المؤسسات والجماعات والأفراد الذين توافقوا حول إطار معين

¹ إيزابال بياجوتي وآخرون. العولمة والتنمية المستدامة، أي هينات للضبط؟ ترجمة: محمد غانم وآخرون (وهران: المركز الوطني للبحوث الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ١٩٨٩)، ص.٤٠.

² وجدي محمد بركات، "إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة"، مجلة الطفولة، ع.٩ (جانفي ٢٠٠٨): ص.٢٠.

³ المرجع نفسه.

⁴ خليل توما، مترجما، مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط.١ (فلسطين: منشورات مفتاح، ٢٠١١)، ص.٥٨.

لاقتسام وتبادل الخبرات والآراء والأفكار والمشاركة في المعلومات والاتصال وبشكل لا يلغي الاستقلالية الذاتية للأطراف.

وعلى هذا الأساس، يمكن تعريف إستراتيجية التشبيك على أنها "عملية إقامة علاقة تشاركية بين عدة وحدات وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها، كما تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لتعبئة القدرات ودمج الموارد لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة، بشرط أن تحتفظ كل منظمة أو جمعية باستقلاليتها، وهذه العملية قد تتم على المستوى المحلي/ القومي/ الدولي/ العالمي".¹

٣- حماية البيئة والتنمية المستدامة

إن حماية البيئة تعني الاستثمار دون إسراف ولا استنزاف وعدم إرهاق الأنظمة البيئية في دوراتها الطبيعية..حماية البيئة تعني الموازنة بين القدرة على الإنتاجية تعني المأكل والملبس والمسكن والعلاج ومتطلبات التنزه والترويح وهي الأساسيات التي تحفظ للحياة البشرية كرامتها.²

فحماية البيئة والمحافظة عليها هي الشغل الشاغل للإنسان اليوم، والتوجه يجب أن يكون نحو إيجاد علاقة بين الإنسان والبيئة أساسها الفائدة المتبادلة التي تتيح للإنسان استمرار العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن، وهذا ما يعرف بـ "التعايش" مع البيئة"³ أي حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

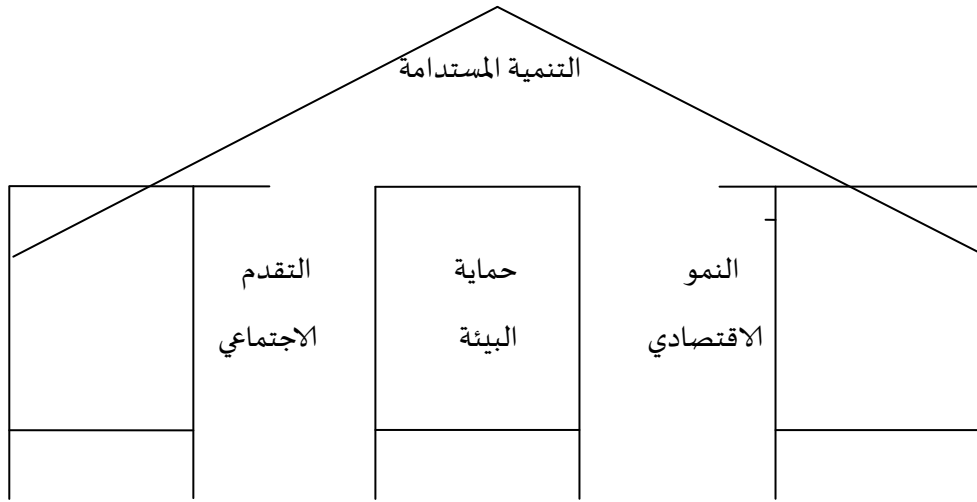
والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ وجدي مح مد بركات، المرجع السابق، ص.٢١.

² رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، مؤلفا، البيئة ومشكلاتها (الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر ١٩٨٣)، ص.١٥٨، ١٥٧.

³ المرجع نفسه، ص.١٥٩.

الشكل رقم (٠) أبعاد الاستدامة البيئية



http://www.vda.de/en/service/jahresbericht/au_to2002/auto+umwelt/u_3.html

والاستدامة صفة جديدة دخلت على التنمية وتحديدا في عالم ١٩٩٠ في مؤتمر ريو دي جانيرو وتراعي كل جوانب التنمية، أي أن منظور التنمية لا يجب أن يكون أنانيا حتى لا يتم نسيان حق الأجيال القادمة بثروة الأرض، فالتنمية يجب أن تكون مستدامة متواصلة.¹

وتمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه في التقرير الصادر عام ١٩٨٨ عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التابعة للأمم المتحدة (والمعروفة بلجنة برونديتلاند) والتي استندت في عملها إلى الخطوط الفكرية الراسخة التي كانت قد تطورت بصورة ملموسة على مدى السنوات العشرين لتشكيلها، وقد شخّصت مفهوم التنمية المستدامة فيما مفاده "تلك التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة" ويعكس التركيز على "الحاجات" اهتماما بالقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الإنسانية بمفهومها الواسع.²

كما عرف مجلس الأمن الدولي لمبادرة البيئة المحلية (١٩٩٠) التنمية المستدامة على أنها "تنمية تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية لكل السكان، دون الإخلال بالأنظمة الطبيعية والعقارية، والاجتماعية التي تموّن هذه الخدمات".³

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مستقبل التنمية البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين"، دورية نحن شعوب العالم، لبيبا- طرابلس: صادرة عن المكتب الإقليمي للبرنامج، ع.٥٦٦ (١٩٩٨)، ص.٠٩.

² أوين غرين، "فضايا البيئة"، في، جون بيليس وستيف سميث، مؤلفين، عولمة السياسة العالمية، ط.١ (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص.٦٦٣.

³ Ewa Berzowska-Azzag, « New Elements of The Town planning Policy in Algeria », **Periodic Review Energy & Mines**, Algeria, N°4 (November 2005), p.164.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "الوفاء بطلبات الحاضر من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرة على توفير احتياجاتها" مما يعني الالتزام بشروط ثلاثة هي:¹

١- ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وهذا أمر واضح ومبدأ اقتصادي عقلائي لا يحتاج إلى شرح أو تبرير، فرصيدنا منها محدود وأحيانا غير معروف، وحسن استخدامه واجب.

٢- عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة "نباتية أو حيوانية، أرضية أو مائية" على تجديد نفسها، حتى لا تندثر وتنفى إلى غير رجعة ومن أمثلة ذلك الرعي الجائر والصيد الجائر.

٣- عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على "هضم" المخلفات التي نقذف بها فيه، حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان على حد سواء.

ثانيا: قراءة في مرتكزات المنظمات البيئية غير الحكومية كفواعل غير دولانية وذات مسعى فعال لمنظومة الضبط البيئي العالمية

إن المهمة العالمية تكمن في تحديد مشكلات البيئة التي تم فهمها جيدا، وتتطلب عملا طارئا، وهذا يستدعي من العلوم السياسية على وجه الخصوص الانتباه ودعم الأفراد، والمنظمات والحركات الاجتماعية التي تعمل في مشكلات البيئة بأسلوب بعيد عن العنف.² لأن السياسات الحكومية وحدها لا تكفي لتطوير المجتمعات وإنما يجب فتح مجال للتنظيمات غير الحكومية وإشراكها في حل المشكلات البيئية كأحد التنظيمات غير الدولانية والفاعلة على المستوى العالمي.

١- الاستقلال كعامل محدد في نشأة المنظمات البيئية غير الحكومية كفواعل غير دولانية

تمثل المنظمات البيئية غير الحكومية صنفا مميذا في إطار الفواعل غير الدولانية، تتمتع بمهام مختلفة في مجال حماية البيئة، التنمية المستدامة، تخفيف الفقر، العناية بالحيوانات وقضايا أخرى، وتنوع المجتمع المدني وقيمه في العمليات ما بين الحكومية الرسمية في مجال البيئة تم الاعتراف به في تقرير أجندة القرن ٢١، خطة التنمية المستدامة الشاملة التي تم تبنيها في قمة الأرض بريتو دي جانيرو عام ١٩٩٢، كما يعترف التقرير بشكل واضح بأعضاء المجتمع المدني كمجموعة رئيسية واحدة.³

إذ تعتبر منظمة السلام الأخضر من بين هاته المنظمات فهي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشؤون البيئة، نشأت في العالم ١٩٧٧ في فان كوفر في كندا، وكان عدد أعضائها المؤسسين يومها لا يتعدى ٢٠ عضوا ليصل سنة

¹ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة (الأريطة - الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩)، ص ١٦٣، ١٦٤.

² فيصل عودة الرفوع، مترجما، علم السياسة واللاعنف الكوني، ط. ١ (المملكة الأردنية الهاشمية: عمان، ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ١٧٣.

³ صالح زباني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، المرجع السابق، ص ١٢٩.

١٩٨٩ إلى ٤ ملايين منخرط ولها أكثر من ٣٣ مكتب في أكثر من ٢٣ دولة، تنظم الحملات البيئية في المجالات التالية: الدفاع عن البحار والمحيطات، حماية الغابات، معارضة التكنولوجيا النووية، إيقاف التغيير المناخي، معارضة استعمال الملوثات، تشجع التجارة المستدامة بالإضافة إلى معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

وقد كانت بداية عمل أو نضال منظمة السلام الأخضر عندما كانت الحكومة الأمريكية تنوي تفجير قنبلة هيدروجينية في ١٥ سبتمبر ١٩٧٧ في جزيرة أمجيتيكا بكندا، حاول رجال منظمة السلام الأخضر التصدي لها إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، تم اعتقالهم من طرف قوات خفر السواحل الأمريكية وتم تفجير القنبلة في ٦ أكتوبر ١٩٧٧ لكن ما لم تكن تتوقعه السلطات الأمريكية هو تواجد صحفيين مع رجال منظمة السلام الأخضر قاموا بتصوير الحادثة ونشرها في الصفحات الأولى للجرائد مما أكسبها نجاحا وبداية شعبيتها في أوساط المجتمع.¹

أما منظمة أصدقاء الأرض العالمية هي شبكة عالمية لمنظمات بيئية في ٧٧ دولة تأسست عام ١٩٦٦، تعتبر أكبر شبكة بيئية تعمل على حل المشاكل البيئية الحالية والعاجلة، على خلاف معظم المنظمات غير الحكومية، كما تعتبر هذه المنظمة ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى حيث هي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية، لها مكتب رئيسي في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية.

أي بعبارة أخرى، فمنظمة أصدقاء الأرض مبنية على تحالف فيدرالي بين منظمات مستقلة اعتمادها الأكبر على الجماعات المحلية الموجودة في كل بلد من الاعتماد على مكتب مركزي، وهي ترى أنها منظمة تعتمد على القاعدة الجماهيرية ونشاطها يتفاعل مع الأحداث اليومية، ويرى الناطق باسم هذه المنظمة أنها لا تتنافس مع منظمة السلام الأخضر وإنما كل واحدة تكمل الأخرى.²

أما عن منظمتي صندوق الحياة البرية العالمي وشبكة الجمعيات الإفريقية للبيئة فإن الأولى تُعنى بجمع وتسيير وتمويل صناديق المحافظة على البيئة الطبيعية على المستوى العالمي سواء المتعلقة بالحيوانات أو النباتات، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٧٧، وهي مستقلة تتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ولها الفضل في اتفاقية واشنطن لسنة ١٩٣٣ المتعلقة بالتجارة الدولية في الأنواع النباتية والحيوانية البرية المتوحشة والمهددة بالانقراض موضع التنفيذ، كذلك اتفاقية بون لعام ١٩٧٧ الخاصة بالأصناف المهاجرة المنتمة للحيوانات المتوحشة واتفاقية رام سار لسنة ١٩٧٧ المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية.³

¹ عدنان جرجس، مترجما، "محاربو القوس قزح شبوا عن الطوق"، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، ع.١١١ (٢٠٠٢)، ص.٨٠.

² المرجع نفسه، ص.٩١.

³ عبد الحليم مجاهد، "دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضرية" الجمعيات الوطنية البيئية للمناطق شرق، وسط، جنوب" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٩/٢٠١٠)، ص.١٠٥، ١٠٤.

والثانية تمثل منظمة بيئية غير حكومية تأسست أعقاب إحياء الذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم بنيروبي عام ١٩٨٢، أسسها ٢١ عضوا من مختلف الجمعيات الوطنية في إفريقيا، بهدف سد الفراغ في مجال العمل التنموي البيئي في تلك الجهة من إفريقيا، ويبقى الشغل الشاغل لهذه المنظمة هو ضرورة البحث عن إيجاد صيغة تعاون وتضامن بين الجمعيات غير الحكومية في البلدان الإفريقية، خاصة تلك التي تعاني من نقص في التجربة والتكوين، وأيضا من الوسائل المادية.^١

في حين يعتبر التجمع المتوسطي من أجل البيئة والتنمية المستدامة منظمة بيئية جهوية غير حكومية مستقلة، تأسست في نوفمبر ١٩٩٩ من عدة جمعيات وطنية غير حكومية ناشطة في ميدان البيئة على مستوى بلدان البحر الأبيض المتوسط، يوجد مقرها الرئيسي برشلونة الإسبانية.^٢

من أهداف هذه المنظمة غير الحكومية التي تنشط دوليا هو البحث عن بيئة توفر التوازن بين الإنسان والطبيعة، بحيث يسود التضامن بين شعوب اليوم وأجيال الغد في إطار تنمية سليمة بيئيا عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تقوم كذلك بتطبيق البرامج التربوية البيئية، الموجهة للشباب والجمهور بشكل عام، كما تشجع على وضع برامج ومشاريع التسيير المتدرج للساحل مع تطوير المحافظة والاستعمال الدائمين للتنوع البيولوجي لحوض الأبيض المتوسط في ظل المشاركة في البرامج الدولية من أجل البحر الأبيض المتوسط.^٣

٢- حماية النظام الايكولوجي كمبدأ ضابط لسلوك المنظمات البيئية غير الحكومية

يعتبر النظام الايكولوجي ذلك النظام البيئي الذي تتفاعل فيه الأحياء المختلفة (النباتية والحيوانية والإنسان) مع بعضها البعض، وينطلق هذا النظام من فرضية أن المخلوقات عائلة، تعيش معها، وتتفاعل في استخدام مكونات النظام البيئي الايكولوجي.^٤

مما يشير إلى تكثيف الجهود لمكافحة تلك التهديدات والمخاطر المنجّرة عن الظواهر البيئية كالتلوث البيئي، استنزاف الموارد الطبيعية، الاحتباس الحراري... الخ، وهذا يعني أن الأجهزة الرسمية للدول لا تكفي لوحدها لمواجهة تلك المخاطر، وإنما لابد من فتح فضاء وميدان لعمل المنظمات البيئية غير الحكومية لاسيما وأنها تمثل منظمات المجتمع المدني العالمي، إذ يمكن لهذه المنظمات بروح التعاون والشراكة أن تسعى لحفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الايكولوجي.

^١ المرجع نفسه، ص ١٠٦، ١٠٥.

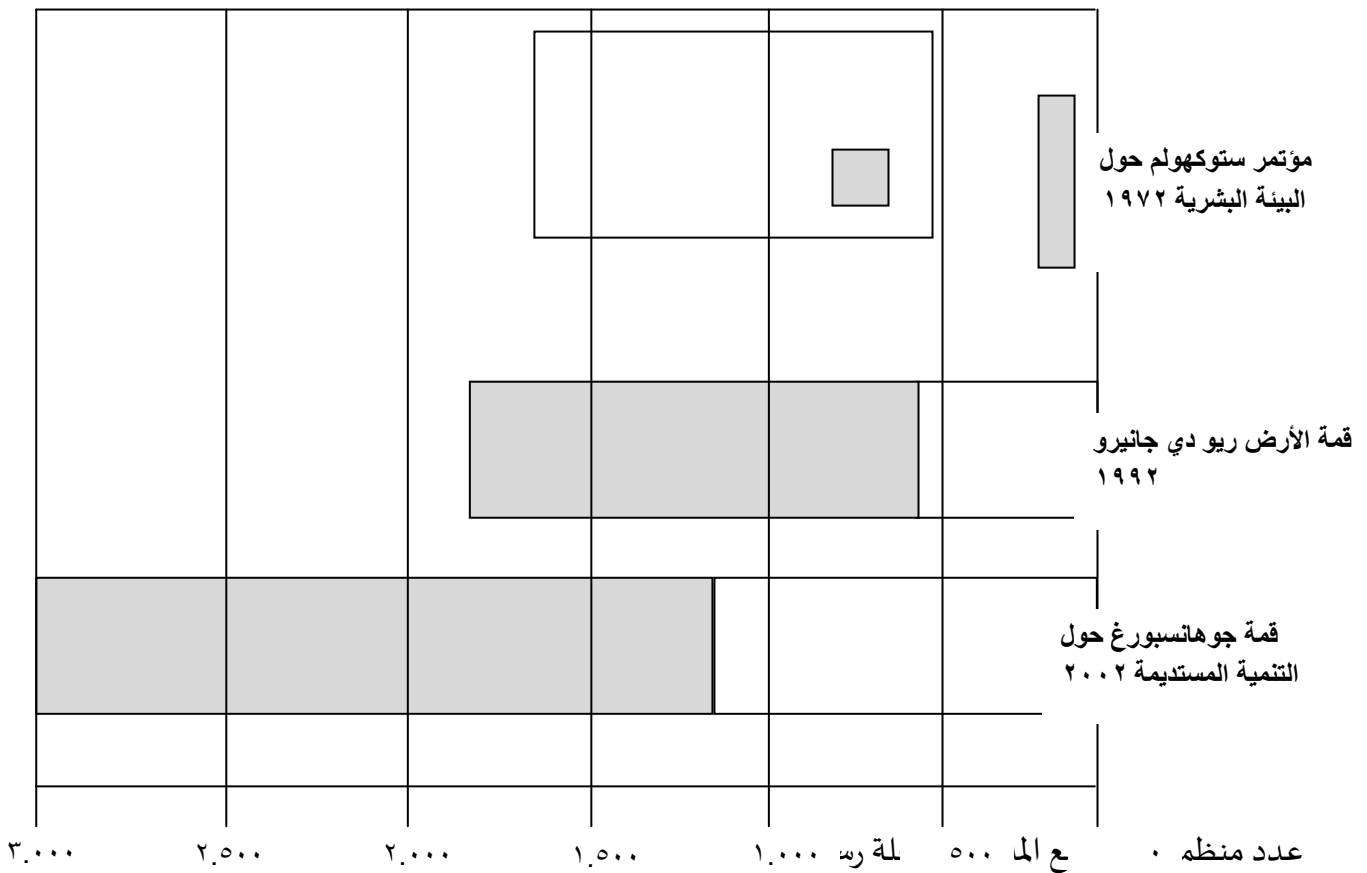
^٢ المرجع نفسه، ص ١٠٦.

^٣ ECOMEDITERANIA, « Le Statut Juridique de Med forum », bulletin N° 4, Barcelona, Janvier 1996, pp.1, 2.

^٤ محمد عبد العاطي، محررا، البرازيل: القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية (مركز الجزيرة للدراسات: سلسلة ملفات القوى الصاعدة (٣)، (٢٠١٠)، ص ٨٧.

إضافة إلى ذلك، فهذه الأشكال من المنظمات البيئية غير الحكومية كمنظمة السلام الأخضر وغيرها من المنظمات التي شاركت في الحملات اكتسبت خبرة من خلال توليد معارضة عامة ضد صيد الحيتان، وانتقلت إلى التطرق إلى التلوث الإشعاعي والنفطي وإلى نطاق كامل من قضايا المشاعات العالمية، وكثيراً ما قامت بعمل مباشر بهدف توليد اهتمام عام، وإن مزيداً من جماعات المنظمات البيئية غير الحكومية مثل الصندوق العالمي للحياة البرية يقدم النصح للحكومات روتينياً، وأصبحت هذه المنظمات تمنح الآن حقوق مراقب في مؤتمرات الأمم المتحدة.¹ والشكل التالي يبين لنا عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة رسمياً في المؤتمرات البيئية للأمم المتحدة:

الشكل رقم (٢٠): مشاركة المجتمع المدني في المؤتمرات البيئية



المصدر: صالح زياني، مراد بن سعيد، المصدر السابق، ص ١٢٠.

وبالتالي، تعتبر الحركة غير الحكومية من أجل التنمية المستدامة إحدى السبل التي تتخطى المخاطر البيئية إذ أصبحت ذات أهمية متزايدة في دوائر رسم السياسات الدولية وعلى الأرض. فكما تمت الإشارة آنفاً، ففي العالم ١٩٨٨ لخصت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونديتلاند) العديد من الأفكار التي كانت تدور بين ناشطي

^١ جون فوغلر، "البيئة"، في، برايان وايت، ريتشارد ليتل ومايكل سميث، محررين. قضايا في السياسة العالمية. ط. ١ (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص. ٢٦٨.

البيئة حول فكرة التنمية المستدامة، وما أسمته اللجنة بأنه "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على احتياجاتها" ودعم هذا التعريف مقارنة شاملة للتنمية في كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية بطريقة لم تضر بالبيئة ولم تستنزف الموارد الطبيعية بحيث تكون متوفرة في المستقبل.¹ وتشكل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.²

وبما أن هدف حماية البيئة أو بالأحرى حماية النظام البيولوجي هو السبب وراء نهج سلوك المنظمات البيئية غير الحكومية وبالتالي، فهو بمثابة مبدأ ضابط لسلوكها؛ إذ أن فكرة الضابط هذه جاء بها البنائيون والتي تعني حسبهم أن الفاعلين السياسيين يأخذون صفة لاعبي أدوار معينة تملها عليهم طبيعة المضامين التي يصفونها على الحقائق الاجتماعية وعلى الضوابط ذاتها، وبالنتيجة يكون السلوك الذي يقوم به الفاعل بإيعاز من الدور المنوط به مما يعني أن هذه الضوابط تلعب تأثيراً تكوينياً من خلال تحديد قواعد السلوك السياسي الذي يحكم السياسة العالمية لاسيما الشق البيئي منها.

إذا، بإمكاننا إسقاط ذلك على المنظمات البيئية غير الحكومية كفاعلات غير دولانية وكفاعلين سياسيين؛ إذ بات لها "دور وقائي فعال بالغ الأهمية ففي الوقت الذي يمكن أن تلعب فيه دوراً في تحقيق التنمية، والحفاظ على البيئة بإشراكها مؤسسياً في جميع مراحل وضع السياسات البيئية، وإدارة البيئة، وصنع القرار البيئي عبر إشراك ممثليها في لجان ومجالس إدارات البيئة، فإنه في ذات الوقت من الأهمية بمكان الاستعانة بهذه الفواعل في رفع الوعي البيئي ونشر ثقافة البيئة بين أفراد المجتمع العالمي وشرائحه"³ لحماية النظام البيولوجي كحقيقة اجتماعية وضابط في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال ما يفرضه عليها دورها غير الحكومي ذلك بحكم انتمائها للمجال البيئي وتحركاتها في ظل ضوابط المنظومة البيئية العالمية مما يؤدي إلى تكوين معايير بيئية عالمية يتوجب إتباعها لتحقيق الضبط البيئي.

³ - من تشكل المنظمات البيئية غير الحكومية كفاعلات غير دولانية إلى تطور عدد مشاركتها في المؤتمرات البيئية العالمية- نحو تحقيق الضبط البيئي

لقد أصبح إشراك المنظمات البيئية غير الحكومية كفاعلات غير دولانية في صنع السياسة العالمية على نحو متزايد، وهذا ما بدأ به مؤتمر ريو دي جانيرو عالم¹⁹⁹²، إذ قامت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بالسعي إلى تخفيف الشروط على المنظمات غير الحكومية من أجل تكثيف مشاركتها في المؤتمر، كما نجد أجندة القرن²¹ تؤكد على أن الالتزام بمشاركة المنظمات البيئية غير الحكومية كفاعلات غير دولانية مؤشر مهم

¹ Environment and Globalization, p.43.(Retrieved on: 25-06-2011).

<<http://www.globalization.101.org.pdf>>

² Ibid.

³ محمد سليمان عبيد وعادل فريد عبد القادر. توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل تنمية ورفاهية الإنسان (برنامج الأمم المتحدة للبيئة- شعبة الإنذار المبكر والتقييم، ٢٠١٠)، ص.٤٠٩.

جدا على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى إثر هذا المسلك اتبعت معظم المؤتمرات البيئية العالمية المتعاقبة هذا النموذج في التعامل مع الفواعل غير الدولاتية كجزء من المجتمع المدني العالمي، حيث شاركت حوالي ٣,٠٠٠ منظمة غير حكومية في قمة جوهانسبورغ العالمية حول التنمية المستدامة.¹

علاوة على ذلك، فإن العديد من الباحثين يضع المنظمات غير الحكومية البيئية في مركز تحليلاتهم للسياسة البيئية العالمية، وتؤكد هذه الأدبيات العدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية المشاركة في القضايا البيئية الدولية، ولها تأثير حسب العديد من الدراسات في المجموعة الدولية المهتمة بالمشاكل البيئية، إذ تعمل على إثارة الوعي العام حول القضايا البيئية، وتعمل على كسب قرارات مهمة من صناع القرار الرسميين من أجل التأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة، وتعمل كذلك على تنسيق الجهود لتعديل سلوك الشركات المضرة بالطبيعة، وتشارك في المفاوضات الدولية وتساعد على مراقبة وتطبيق الاتفاقيات الدولية.²

أي على مدى العقود الأخيرة، أخذت حركة التنظيمات غير الحكومية في مجال البيئة تتخذ طابعا عالميا متزايدا، مع ظهور تنظيمات بيئية أخرى قوية مثل الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي يمثل حلقة وصل فريدة من نوعها في القطاع الحكومي منذ عام ١٩٤٤، حيث يربط الإتحاد في عضويته نحو ٥٥ دولة، و١٠ وكالة حكومية، و٤٥ منظمة غير حكومية.³

ومن جهة أخرى، أعطت الأمم المتحدة للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقبة في النقاش الدولي، وهذا في إطار الانفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الاقتصادية الدولية على المجتمع المدني. ومن أجل تدعيم الحوار، قام عدد من هذه التنظيمات بإنشاء منظمات غير حكومية مثل المركز العالمي للتجارة والتنمية المستدامة الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة.⁴ والتطور لهذه المنظمات المشاركة في بعض المؤتمرات البيئية يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢): تطور عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في بعض المؤتمرات البيئية

السنة	المؤتمر البيئي	عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة
١٩٧٢	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية ستوكهولم	٢٥٥
١٩٩٢	قمة الأرض ري ودي جانيرو	١٤٢٠

¹ صالح زباني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية للحكم البيئي العالمي، المرجع السابق، ص. ١٢٧.

² المرجع نفسه، ص. ١٣٢، ١٣١.

³ مصطفى كمال طلبية، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم ١٩٧٢-١٩٩٢) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٢)، ص. ٢٥٦.

⁴ المرجع نفسه، ص. ٢٥٧.

١٠٦	اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الأول للأطراف	١٩٩٤
١٧٧	اتفاقية تغير المناخ المؤتمر الأول للأطراف	١٩٩٥
٢١٢	اتفاقية تغير المناخ المؤتمر الثاني للأطراف	١٩٩٦
٢٦٤	اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الثاني للأطراف	١٩٩٦

المصدر: صالح زباني، مراد بن سعيد، المصدر السابق، ص.١٣.

من خلال الجدول يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها: أن "المنبر العالمي" أوضح في مؤتمر ريو دي جانيرو النطاق الكامل للمنظمات البيئية غير الحكومية وتنوعها، مما لاشك فيه أن لها تأثيرا هاما جدا في السياسة البيئية وظهور مجتمع مدني عالمي جنبا إلى جنب مع نظام الدول يسعى إلى تحقيق الأمن البيئي.

فالفواعل غير الدولاتية بهذا المعنى تسعى لتعزيز مبدأ الضبط البيئي من خلال تعليم المواطنين حماية البيئة، والمحافظة عليها برفع الوعي حول حماية البيئة من كل المخاطر والتهديدات بشتى أنواعه من جهة. ومن جهة أخرى، تعليمهم معنى الاشتراك المدني [أي الانخراط في هذه المنظمات ماديا ومعنويا] كعامل اجتماعي واقتصادي كآلية للتطوير والدفاع وترقية الحقوق الجماعية العامة.¹

ووفق نمط ضبطي مستديم، فقد أكد Douglas Hofstadter عن إمكانية وجود التدرجات المتشابهة في التفكير الإنساني، حيث أن كل فاعل يحمل هامشا معيناً من الاستقلالية بما فيها المنظمات البيئية غير الحكومية حتى يسمح لها بالوصول إلى قابلية نجاحها واستمراريتها.²

ثالثا: نحو تحقيق إطار شبكي متكامل للمنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

١- تقوية الروابط التفاعلية المأسسة بين المنظمات البيئية غير الحكومية لمسار عمل عام للاستدامة البيئية

¹ Rabéa Naciri, Op.cit.pp.09, 10.

² صالح زباني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات، المرجع السابق، ص.٨٣.٨٢.

إذا انطلقنا من مقولة بيترا كاي كيلبي "إن المشكلات التي تهدد الحياة فوق الأرض نجمت عن وضع جماعي، وتؤثر فينا جميعاً، وينبغي أن نتصرف بشكل جماعي لتغييرها"¹ فإن تفاعل المنظمات البيئية غير الحكومية واحتكاكها مع بعضها البعض في إطار شبكي منسجم وموحد يعمل على صقل هوية هذه المنظمات ويكسبها طابعاً عالمياً في حل المشكلات البيئية وتحقيق الاستدامة البيئية لصنع السلام مع الكوكب، لأن ذلك يستدعي دوائر أوسع من التعاون بشكل جماعي تتميز باحترام الحياة المتبادل تعمل على التغيير بالقضاء على إشارات الاختلال الوظيفي المنظم في الفشل للتجاوب مع حاجات الإنسان، لاسيما البناء المادي الذي يتسبب في التدهور البيئي.²

لأنه في ظل العولمة يُفترض بوجود حاجة ماسة إلى التعاون بين المنظمات البيئية غير الحكومية وبعضها البعض بهدف التنسيق فيما بينها، وضرورة إدراكها بأخطار التباعد وعدم التعاون، والتشبيك بين هذه المنظمات يؤدي إلى التبادل الوقائي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتبادل فيما بينها ضمن إستراتيجية التشبيك عن القضايا البيئية المشتركة وعن بعضها البعض، ومعلومات عن السياسات والخطط وبرامج العمل، والخبرات، وتبادل استخدام بعض الموارد والاستفادة منها.

أي تمتد إستراتيجية التشبيك أثناء تعزيزها للعلاقات المتشابكة بين المنظمات غير الحكومية البيئية إلى إنشاء روابط تفاعلية مأمّسة؛ إذ تجد هذه المنظمات في إنشاء إطار مؤسّساتي بإقامة شبكة بيئية عالمية وسيلة فعالة لتقليل المخاوف الناتجة عن المخاطر البيئية وتأمين المكاسب المحققة بفضل النهج التعاوني، مما يفضي إلى جوانب إيجابية للمأسسة من الناحية العقلانية بحيث تزود شبكة المنظمات البيئية غير الحكومية بفضاء تنسيقي يساعد على خفض التكاليف والخسائر المادية.

من هذه الناحية فإن الروابط التفاعلية الناجحة بين المنظمات البيئية غير الحكومية تتطلب توفير إطار مؤسّسي يحدد أسس التعاون بينها مع مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات البيئية التي تطرأ على المستوى العالمي، هذا فضلاً عن الالتزام باحترام استقلاليتها وحققها في ممارسة أية أدوار دفاعية تبتغيها في الدفاع عن النظام البيئي، لأن الشبكية الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين هذه المنظمات واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات التعاون.

بالنتيجة، فإن عملية التفاعل بين المنظمات البيئية غير الحكومية يؤدي إلى الترابط النمطي وتقوية الروابط المؤسسية بينها مما يعني أن لها سلوكاً خارجي موحد، وينتج ما يسمى بتحديد "الرؤية الكالانية للمشكلات البيئية، الخيارات وخطط العمل"،³ الشيء الذي يمكنها من ممارسة ضغوطات كثيرة على الدول الصناعية الكبرى المؤثرة بدرجة كبيرة على البيئة كخط عريض لمسار عمل عام للاستدامة البيئية.

¹ فيصل عودة الرفوع، المرجع السابق، ص. ١٧٩.

² المرجع نفسه، ص. ١٧٥، ١٧٤.

³ صالح زباني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات، المرجع السابق، ص. ١٢٤.

١- تعزيز التشبيك البيئي بين المنظمات البيئية غير الحكومية

إن عملية التشبيك توجي بتأسيس الشبكات التي قد تسمح بتبادل المعلومات وتدفع المعرفة واقتسام الخبرات، لذا يمكن للمنظمات البيئية غير الحكومية الاندماج في مجموعات أو تحالفات لتحقيق التعاون دون أن تفقد استقلاليتها، والانضمام إلى الشبكات على مستوياتها المختلفة.^١

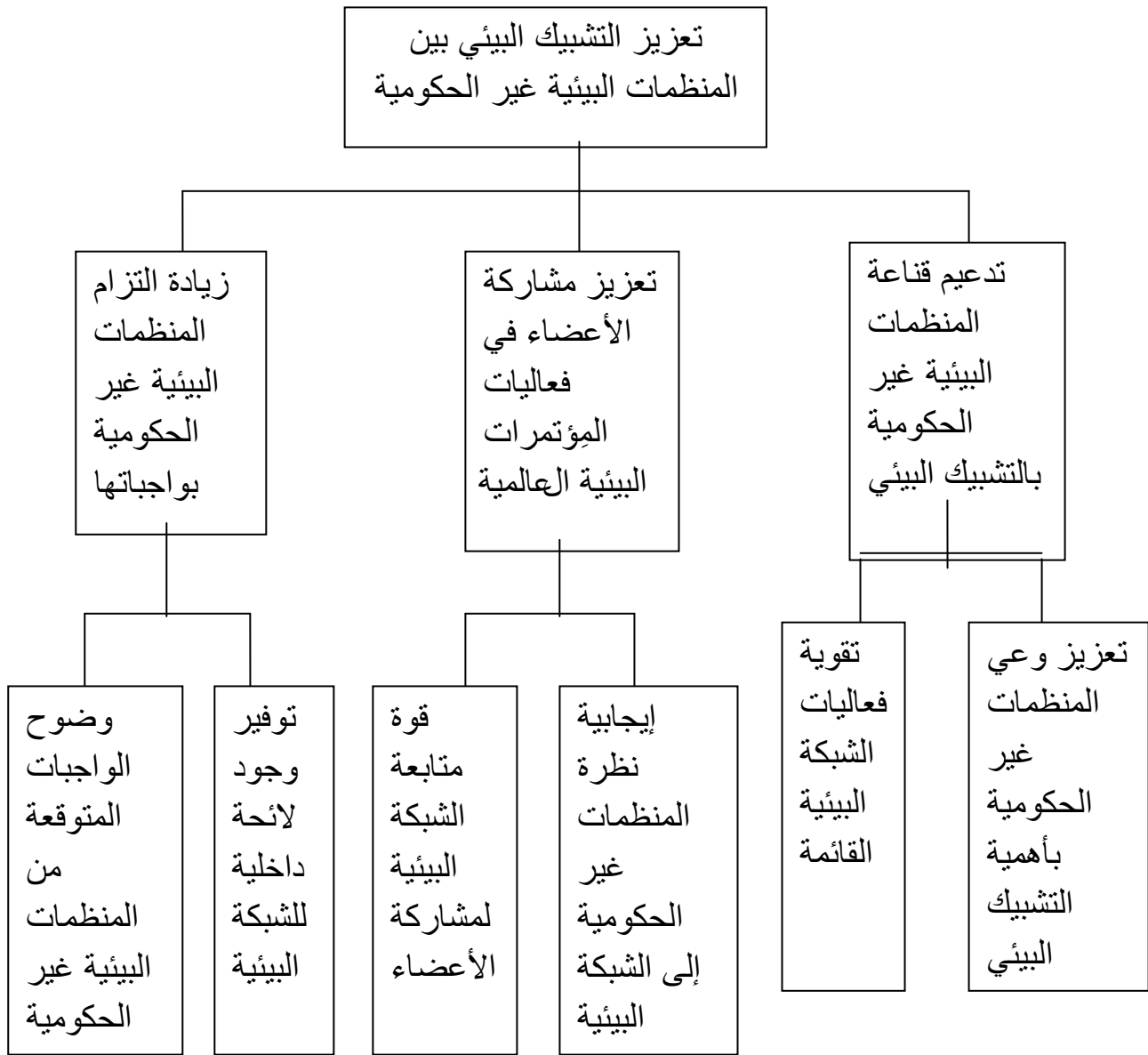
أي لابد من إقامة شبكة بيئية تضم هذه المنظمات البيئية غير الحكومية تغطي أقاليم العالم بأكملها، بالكيفية التي تسمح بالحصول على المعلومات الكافية عما يصيب البيئة من كوارث طبيعية واصطناعية، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من دراسات وبيانات ويشرف جهاز شؤون البيئة على إنشاء وتشغيل هذه الشبكة البيئية.^٢

والشكل التالي يبين لنا كيف يمكن تعزيز التشبيك البيئي بين المنظمات البيئية غير الحكومية وبالتالي تعمل في إطار شبكة بيئية عالمية من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة:

^١ Robert Easels, *Networks and Organizations* (Boston-Massachusetts : Harvard Business school press, 1992), pp.1-14.

^٢ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.٣٣٦، ٣٣٧.

الشكل رقم (٣٠) تعزيز التشبيك بين المنظمات البيئية غير الحكومية



المصدر: شكل من اقتراح صاحبة المقال مستوحى من أفكار البحث والمرجع التالي

خليل توما، مترجماً، مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط١ (فلسطين: منشورات مفتاح)، (٢٠١)، ص: ٦.

إذا، تعزيز التشبيك البيئي بين المنظمات البيئية غير الحكومية يوحي بأنه بات لها أن تشكل نسيجاً متماسكاً من الاتصالات المتبادلة التي تعمل من خلالها مجموعات فرعية محددة في حملات بيئية، لتبني مواقف محددة تجاه القضايا البيئية وتشكيل جماعات ضغط من أجل تغيير السياسات البيئية.

٣- المنظمات غير الحكومية البيئية كشبكات فوق وطنية تسعى لهندسة نظام الحوكمة البيئية العالمية

تصبح المنظمات البيئية غير الحكومية أشد قوة عندما تتحدث بصوت واحد، وتوفر الشبكات قوة عددية ويمكنها مساعدة البيئة في حمايتها. ومن أهم مهام تلك الشبكات هو توضيح أهمية المساعدة من أجل الإصلاح لمختلف المجموعات في المجتمع.¹ وقد يتم إنشاء هذه الشبكات عن طريق الحوار على المستوى العالمي، ومن خلال مشاركة مجموعة كبيرة الأطراف المعنيين في سلسلة من ورش العمل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.²

مما يعني أن إستراتيجية الشبكات البيئية تفضي إلى شبكات بيئية فوق وطنية تمثل إحدى دعائم السياسة العالمية البيئية المأسسة، فهي جد فعالة في مجال المنظمات البيئية غير الحكومية كفواعل غير دولانية، كما تلعب دورا حاسما في إنشاء بُنى الحوكمة من خلال تشكيل الأجنداث، التأثير في مسارات وعمليات التفاوض وتحسين تنفيذ الاتفاقيات الدولية،³ وقد ظهرت العديد من أنواع الشبكات العالمية، حيث نجد شبكات المناصرة التي تسعى إلى ربط المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية مع الوطنية مثل الشبكة البيئية لشعوب آسيا والمحيط الهادي، مركز الاتصال البيئي، شبكة العمل المناخي، منتدى أصحاب المصلحة وشبكة العالم الثالث، وكذلك هناك أنواع أخرى من الشبكات العالمية مثل حملة المدن لحماية المناخ، التي تعتبر كشبكة عالمية تربط الإدارات المحلية العاملة في حوكمة التغيرات المناخية، الشبكات العالمية المتضمنة لفواعل تابعة مثل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، تحالف المناخ العالمي والغرفة التجارية الدولية.⁴

أي بعبارة أخرى، تشير المنظمات غير الحكومية البيئية كشبكات فوق وطنية إلى هندسة نظام الحوكمة البيئية العالمية الذي يشير بدوره إلى مجموعة من المنظمات، الآليات السياسية، آليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية، وضمن سياق تطور السياسة البيئية العالمية، بحيث يبقى الهدف النهائي للحوكمة البيئية العالمية هو تحسين حالة البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.⁵

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن عملية إقامة علاقة تشاركية بين المنظمات البيئية غير الحكومية يعتبر كمبدأ ناظم بينها، ويتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني بالرغم من الاحتفاظ باستقلاليتها للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها، كما تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لتعبئة القدرات ودمج الموارد لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة كحماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة، الأمر الذي

¹ ميجان باستيك وكريستين فالاسيك، محررين، رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي (ترجمة: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٨)، ص. ٢٦.

² المرجع نفسه، ص. ٢٧.

³ صالح زباني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية للحكم البيئي العالمي، المرجع السابق، ص. ١٣٢.

⁴ المرجع نفسه، ص. ١٣٦.

⁵ المرجع نفسه، ص. ٥٣.

منحها صفة الشبكات فوق الوطنية تسعى لهندسة نظام الحوكمة البيئية العالمية الذي يمثل في الأخير "نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية، أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على المستويات من المجتمع الإنساني (من المحلي إلى العالمي)، تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل والتكيف مع التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص، تحول نظام الأرض، ضمن السياق المعياري للتنمية المستدامة".¹

الخاتمة:

تعتبر حماية البيئة والتنمية المستدامة مهمة الفواعل الدولية وغير الدولانية لاسيما المنظمات البيئية غير الحكومية بحكم انتمائها للمجتمع المدني العالمي، ونشاطاتها البيئية ضمن حركية نشطة تسعى لتحقيق الاستدامة البيئية العالمية من خلال ترشيد استخدام الموارد البيئية ترشيدا عقلانيا يراعي طلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

كما أنه بالرغم من دور المنظمات البيئية غير الحكومية الفعال أثناء استقلاليتها كعامل محدد في نشأتها إلا أنه بإمكانها من خلال مبدئها الضابط لسلوكها "حماية النظام الايكولوجي" وزيادة مشاركتها وعددها في فعاليات المؤتمرات البيئية العالمية أن تتخذ منها مبدأً ناظماً ضمن إستراتيجية التشبيك كمدخل؛ إذ يمكن لها أن تلعب دورا جد فعال أثناء ترابطها وتعاونها في إطار كلي ممأسس "شبكة بيئية عالمية" تنضوي تحتها هاته المنظمات مع الاحتفاظ باستقلاليتها، والذي يمكن أن يؤسس لعهد بيئي جديد مؤثر في السياسات البيئية العالمية، بوضع خطط منسقة ومبادرات وانجازات ومعايير دولية تسعى لهندسة نظام الحوكمة البيئية العالمية، تكون فيه الفواعل الرسمية وغير الرسمية كالمنظمات البيئية غير الحكومية شبكات فوق وطنية تعمل لصالح النظام البيئي المتوازن بمختلف أبعاده.

¹ صالح زباني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات، المرجع السابق، ص. ٧٣.

المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة

أ. وافي حاجة / باحثة بجامعة عبد الحميد بن باديس، عضوة بمخبر القانون العقاري و البيئة (الجزائر)

مقدمة:

تعد مشكلة البيئة من المشكلات الدولية الحديثة نسبيا في التاريخ المجتمعات البشرية، وهذا بعد أن اتضح جليا بأن آثار المساس بالبيئة لا ينحصر في مجال معين بل يمتد إلى مجالات عديدة أخرى.

نتيجة لهذا أخذ البعد الدولي لموضوع حماية البيئة مداه وازداد الاهتمام الدولي به إذ أصبح موضوع البيئة موضوع الساعة و محل اهتمام دولي، فكثرت الدراسات و انعقدت كثير من المؤتمرات الدولية التي خرجت بجملتها من التوصيات والإعلانات كما أبرمت العديد من الاتفاقيات للحفاظ على البيئة الإنسانية من الأخطار التي تهددها، إضافة إلى ظهور الكثير من المنظمات الدولية البيئية ذات الصيت الإعلامي الكبير وصارت تلعب دورا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئة، وقد ترتبت على ذلك العديد من القرارات والتوجهات التي تعتبر الروافد المباشرة للقواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة، و من هنا بدأ القانون الدولي للبيئة يجد أساسه القانوني في الاتفاقيات الدولية الواجب إبرامها للحفاظ على البيئة، و من خلال قرارات المنظمات الدولية و كذا المؤتمرات الدولية.

انطلاقا من كل هذا أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورا نشيطا على الصعيد الدولي، بكونها تهدف و تسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق اتصال فعال بين الأفراد و الجماعات على المستوى الدولي، كما أصبح النظام الدولي يعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف في التنظيمات المؤسسية الدولية لتأكيد مصداقيتها و لأنها النمط الجدير بالاهتمام و به يجرى قياس الموقف الشعبي في التجمعات العالمية. و في هذا الصدد يقول "برهان غليون" "أن المنظمات غير الحكومية في عصر العولمة قنوات الاتصال و التواصل الرئيسية على مستوى المجتمعات و القاعدة التي تبني عليها الإرادة العالمية الإنسانية الجديدة".¹

و لقد شهدت المنظمات غير الحكومية البيئية اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي والوطني منذ ظهورها من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها، إلى تبني مواقف تمكنها من فرض و تحديد مكانتها في نطاق عملها لإحداث تغيير في نظرة الإنسان إلى البيئة، حيث تعمل على درء مشاكل البيئة و تبيان

¹ - د. عثمان بقنيش، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ٨٠.

انعكاساتها من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي، و كذا مشاركتها في كفالة و ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة ملائمة و موارد متاحة.

بهذا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، تمثل أحد تنظيمات المجتمع المدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشاكل البيئية التي تفاقمت في الأونة الأخيرة مثل التلوث البيئي و استنزاف الموارد الطبيعية، و هذا عن طريق بذلها لجملة من الجهود لتحقيق هدفها المنشود.

و عليه فالإشكالية التي سنعالجها من خلال هذا البحث تكمن في: فيما يكمن الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا بحثنا إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: مساهمة المنظمات غير الحكومية في التربية و التنمية البيئية

إن ما وصلت إليه البيئة اليوم دفع بالمنظمات غير الحكومية إلى التحرك و دق ناقوس الخطر الذي يهدد الكرة الأرضية برمتها و التي تعد ثراثا مشتركا للإنسانية، و عليه كان على هذه المنظمات الاعتماد على أليات و ميكانيزمات لتحقيق غرضها المتمثل في حماية البيئة و المحافظة عليها، خصوصا في ظل التدهور البيئي المتنامي و ما خلفه من أضرار على جميع كائنات و مكونات البيئة.

المطلب الأول: المساهمة في التربية البيئية

من أبرز التوصيات التي أقرها مؤتمر ستوكهولم لسنة ١٩٧٢^١، أن التكنولوجيات و التنظيمات و التشريعات جميعها يمكن أن تعجز في سبيل تحقيق أهدافها لإرساء سياسة بيئية ذات فعالية، نتيجة لافتقارها الوعي البيئي، و من هنا كان لابد من البحث عن أسلوب أكثر فاعلية و استمرار من القوانين و التشريعات و ينجح في تنظيم استغلال الإنسان للموارد و صيانة البيئة.

و هذا ما تجسد في التربية البيئية التي يقصد بها إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم، أي جعل الأفراد قادرين على فهم نظم البيئة، و بعد إقرار مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ بدور التربية البيئية في حماية البيئة، برزت موجة إهتمام عارمة بالتربية البيئية، و تمثل ذلك في المؤتمرات و الندوات التي انعقدت في مختلف مناطق العالم، و كان ميثاق بلغراد الذي تمخض عن الندوة الدولية التي عقدت في العاصمة اليوغسلافية في أكتوبر ١٩٧٥ بمثابة إطار شامل حدد أسس العمل في مجال التربية البيئية، ثم تلاه الندوة العربية للتربية البيئية التي عقدت بالكويت في نوفمبر عام ١٩٧٢ و المؤتمر الدولي الذي عقد في تبليسي السوفياتية في أكتوبر ١٩٧٧ الذي يعد آخر لقاء دولي سعى إلى تنمية التربية البيئية و وسائل نشرها.^١

^١ - د. راتب السعود، المرجع السابق، ص ١٣٤.

هنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية البيئية، التي تعمل على تحسيس الجماهير وأصحاب القرار بالمشاكل البيئية، كما تقوم هذه المنظمات بإيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور كما هي دون تحريف أو تشويه، كما تقوم بتحذير الرأي العام وقوى الشعب بكل ما قد يتسبب في تدمير البيئة.

أولاً: المساهمة في نشر الوعي البيئي

يقصد بالوعي البيئي تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة، و التعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات التربوية والإعلامية، وكذا الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي و تنمية الوعي لديهم للمشاركة بفاعلية في تحسين البيئة و حمايتها من التلوث.¹

لعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عالم¹⁹⁷، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المهكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية.²

كما تقوم المنظمات غير الحكومية في سبيل تحسيس المواطن و نشر وعي بيئي وكذا تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة سليمة، بإتباع جملة من الأساليب و الطرق كالمشاركة في مختلف البرامج الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام المقروءة و المكتوبة التي تتناول مواضيع بيئية، كما تبادر بتقديم محاضرات و ندوات و تنظيم معارض باعتبارهم من الأدوات الهامة من أجل نشر ثقافة بيئية في أوساط أفراد المجتمع، بمساهماتهم في التبليغ عن المشاكل البيئية و تزويدهم بالمعلومات و المعطيات اللازمة لمناقشتها و تقديم الاقتراحات التي يرونها لازمة للمحافظة على البيئة.

كما أنشأت المنظمات غير الحكومية معاهد متخصصة في مجال علوم البيئة وأصبحت تحت الدول على إدراج مادة التربية البيئية بصفة مستقلة في برامجها التعليمية الرسمية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي قد عدد ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بينها:³

¹ - مجاهد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٢١.

² - أ.د محمد ياسر خواجه، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، المركز الدولي للأبحاث و الدراسات، ٢٠٠٩، ص ٣٤.

³ - JEROME FROMAGEAU, PHILIPPE GUTTINGER, droit de l'environnement , éditions Eyrolles, Paris, 1993, p p 124-125 .

- إعلام و تربية الجمهور.

- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين و الإداريين و المنتخبين.

- نشر المعلومات لوسائل الإعلام.

- إصدار نشرية أو مجلة.

و حسب تقدير الأخصائيين، فقد صارت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا محددًا في تشكيل وعي بيئي في الهيئات الدولية للتنمية المستدامة، فالبعض من هذه المنظمات و إن كان غير معروف إعلاميا، فإنه أنجز عملا في مجال التحسيس و التوعية حول مشاكل البيئة و ساهم مساهمة فعالة في إعداد و متابعة كبريات الندوات الدولية¹.

يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية استطاعت و بجدارة من بلورة الوعي البيئي، و خير دليل على ذلك مشاهد المظاهرات العارمة في مدينة سياتل الأمريكية المناوئة للعولمة، و التي تعد آخر المظاهر الكبرى التي سجلها القرن العشرين و التي أشارت إلى قوة الحس و الوعي البيئي و إلى تبلور حركة معارضة قوامها حقوق الإنسان و البيئة و الديمقراطية كمعايير أخلاقية جديدة مثل فيها المطلب البيئي أحد الأبعاد الرئيسية الرامية إلى إخضاع أنظمة المنظمة العالمية للتجارة للقوانين و المعاهدات البيئية الدولية التي تنظم الجهود والقوانين البيئية في العالم.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٦١٢٠ المتعلق بالجمعيات قد أكد على دور الجمعيات على اختلاف نشاطاتها و مجال عملها، في نشر الوعي البيئي من خلال تنظيم أيام دراسية و ملتقيات و ندوات، و إصدار المجلات و وثائق إعلامية لها علاقة بهدفها المنشود و المتمثل في ضمان حماية البيئة و عدم المساس بها².

ضف إلى كل هذا فإن بعض المنظمات غير الحكومية و الجمعيات البيئية و بغية مساهمتها في نشر الوعي البيئي، قد عمدت إلى إنشاء أحزاب سياسية شعارها حماية البيئة و التوعية بأهميتها، و من أمثلة ذلك الحزب الأخضر في ألمانيا الذي تأسس عام ١٩٨٠ و حصل على نسبة ١,5% من مجموع أصوات الناخبين، و حصل في سنة ١٩٨٣ على ٥,6% من مجموع الأصوات و أصبح لهم وقتها ٢٧ مقعد في البرلمان، كما أن الحكومة الإئتلافية في فرنسا إحدى تشكيلاتها "حركة الإيكولوجيين" التي تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الإنتخابات منها وزارة البيئة، كما أن إحدى نشاطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهلها إلى نقل انشغال الدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية.

¹ - أ. صباح العشاوي، المرجع السابق، ص ص ١٣٩-١٤٠.

² - تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢-٠٦ المتعلق بالجمعيات على أنه "يمكن للجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بما يأتي:

- تنظيم أيام دراسية و ملتقيات و ندوات و كل اللقاءات المرتبطة بنشاطها.

- إصدار و نشر نشرات و مجلات و وثائق إعلامية و مطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور و القيم

و الثوابت الوطنية و القوانين المعمول بها."

مثل هذه الحركات الخضراء لم تكن قصرا على الدول المتقدمة فحسب، بل ظهرت كذلك في دول العالم الثالث ومنها " حزب الطبيعة و النمو" في الجزائر و حزب الخضراء المصري، و إن كانت مثل هذه الأحزاب ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها بسبب نقص الإمكانيات المادية و البشرية من جهة و العراقيل السياسية و البيروقراطية من جهة أخرى.¹

ثانيا: دور المنظمات غير الحكومية في العمل البيئي

إن المنظمات غير الحكومية البيئية و سعيها منها للحماية البيئية، تقوم باتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية و كذا العمل على إصلاح الضرر البيئي الحاصل.

إنطلاقا من هذا، فإن العمل التطوعي للمنظمات غير الحكومية يشكل نواة الأعمال المادية للمنظمات و الجمعيات البيئية بمختلف مجالاته سواء تم لغرض إزالة النفايات أو القيام بعمليات التشجير أو الحفاظ على المساحات الخضراء أو تنقية المسطحات المائية أو كانت تلك النشاطات تتعلق بالمحافظة على التربة أو مكوناتها أو يراد منها حماية الهواء أو بصفة عامة المساعدة في التخفيف من كل مشكلة بيئية.

و بخصوص العمل التطوعي نجد أن هيئة الأمم المتحدة قد تطرقت إلى تعريفه بمناسبة اليوم العالمي للتطوع الموافق للخامس من ديسمبر و ذلك لسنة ٢٠٠٠ في برامجها بأن "العمل التطوعي هو عمل غير ربحي لا يقدم نظير لأجر معلوم و هو عمل غير مهني يقوم بالأفراد من أجل مساعدة و تنمية مستوى معيشة الآخرين و المجتمعات البشرية بصفة مطلقة".²

أما المشرع الجزائري فإنه لم يعرف العمل التطوعي و ذلك نظرا لإنعدام تشريع خاص بالعمل التطوعي من جهة، و من جهة أخرى كون التعريفات من اختصاص و مهام الفقه أكثر من التشريع، و بالمقابل نجد أن المشرع التونسي قد عرف العمل التطوعي بموجب الفصل الثاني من قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٢٠١٠/٠١/٢٠ المتعلق بالعمل التطوعي التونسي بأنه " كل عمل جماعي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة ينفذ في إطار منظم وفق عقد تطوع يلتزم بمقتضاه المتطوع بصورة شخصية و تلقائية بإنجاز ما يوكل إليه من نشاط دون أجر و بكامل الأمانة و الانضباط و في نطاق احترام القانون و حقوق الأفراد و كرامتهم".³

و تجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية قد أخذت على عاتقها مسألة التخفيف من حدة المشكلة البيئية المراد معالجتها و إن أمكن الوقاية أو إصلاح الضرر البيئي، و بهذا الشأن فقد شهدت قمة الأرض " ريو ٢٠٠٢" إطلاق عدد من الشراكات و التعهدات على مستوى واسع من أجل التوصل إلى حلول إبداعية

¹ - د. ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص ١٥-١٦.

² - د. مهدي بخدة، دور الجمعيات في الوعي و العمل البيئي، الملتقى الوطني الأول حول تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة، مخبر القانون العقاري و البيئة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، يومي ١٥ و ١٦ ماي ٢٠١٣.

³ - د. مهدي بخدة، دور الجمعيات في الوعي و العمل البيئي، المرجع السابق.

لمشكلة التغير المناخي وهذا عن طريق تكثيف العمل البيئي التطوعي، حيث تعهدت المنظمة التطوعية " البيئة مباشر Environment Online" المعنية بتشجيع الأطفال على زراعة الأشجار والنباتات، وهذه المنظمة ناشطة في حوالي سبعة آلاف (٧٠٠) مدرسة تتوزع على مائة وخمسون (١٥٠) دولة، كما تعهدت هذه المنظمة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو٢٠٠٢" بزراعة مائة (١٠٠) مليون شجرة خلال السنوات الخمس المقبلة.

أما على المستوى العربي، فقد قامت جمعية البيئة بقلبية بتونس في سنة ٢٠٠٠ بالقيام بتجربة بأحد أحياء المدينة (حي الرياض) تتمثل في عملية فرز النفايات المنزلية من المصدر، وقد لاقى هذه العملية استحسان كل سكان الحي والأحياء المجاورة وكذلك البلدية ووزارة البيئة والتنمية المستدامة، الشيء الذي جعل الجمعية تشجع لتواصل تطبيق برنامج الفرز على مدار السنة بمساعدة الوكالة الوطنية لحماية المحيط وبلدية القليبية وفي سنة ٢٠٠٠ تم اختيار وتبني هذه العملية من قبل إدارة التنمية والتعاون السويسرية وكذلك الصندوق العالمي للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للتنمية.^١

نتيجة لهذا، فقد جعلت هذه التجربة قطاع النفايات مجالا واعدا للاستثمار حيث أصبح منظومة إنتاج عوضا عن منظومة استهلاك، كما تم بفضل مقاومة التلوث الناجم عن النفايات ومحاولة الحد من أثارها السلبية على البيئة.

و عليه يمكن التأكيد على أن المنظمات الدولية غير الحكومية والجمعيات الأهلية البيئية، تسعى جاهدة لمعالجة المشاكل البيئية محليا و جهويا و و طنيا و عالميا، وذلك من خلال القيام ببرامج و حملات تطوعية يكون الهدف من ورائها المحافظة على الموارد الطبيعية و على سلامة المحيط و استدامة التنمية، و هذا من أجل النهوض بمقومات العيش و ضمان حق كل مواطن في بيئة سليمة. المطلب الثاني: التأثير في سياسات التنمية

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في التأثير في سياسات التنمية، لا سيما بالمتابعة الميدانية لها، و كمثال على ذلك ما تقوم به شبكة عمل المناخ (RAK) التي تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي و تقدم تحاليل من أجل إتخاذ الإجراءات الممكنة لمواجهة الاحتباس الحراري.^٢

من خلال هذا تبرز احترافية المنظمات غير الحكومية في التفاعل مع القضايا العالمية (خاصة القضايا البيئية) و ذلك بالتفكير و التحليل و حتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى و متطلبات التنمية المستدامة، فهي تطورت من مجرد الحفاظ على البيئة، إلى الاستثمار حتى في كبريات المسائل السياسية و الاقتصادية للتنمية المستدامة، و هناك العديد من المنظمات غير الحكومية على هيئة شبكات أفقية في ميدان الخبرة مثل " المركز العالمي لقانون

^١ - أ. وحيد الجنحاني، المركز النمودي لتجميع النفايات بقلبية : أفاق واعدة لمزيد من تنمية الموارد البشرية، بحث مقدم في إطار المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان " التنمية البشرية و أثارها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ ، مصر، ماي ٢٠٠٧، ص ص ٣٧١-٣٧٢.

^٢ - أ. صباح العشراوي، المرجع السابق، ص ١٤٠.

البيئة والتنمية CIEL " و المؤسسة من أجل التنمية للدولة و القانون FIELD" المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة، و التي تقدم خبرة ذات مستوى عال مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة.¹

تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن جل اهتمامات هذه المنظمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الإستدامة البيئية، و دمج السياسات البيئية في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة مع النظام الرأسمالي الذي يهدف فقط إلى الربح السريع و لو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، بالمقابل قامت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية، بإنشاء منظمات غير حكومية، مثل المركز العالمي للتجارة و التنمية المستدامة، الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية و المنظمة العالمية للتجارة.²

و في الدول السائرة في طريق النمو، فإن المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي، أصبحت هي الأخرى تفرضها متطلبات التنمية المتزايدة، لا سيما و أن الدولة لا تستطيع بمفردها مواجهة مشكلات التخلف و كذا الوضع البيئي المتدهور الذي تشهده العديد من هذه الدول، و في هذا الإطار فقد ظهرت الدعوة الملحة إلى تعاون المنظمات الحكومية و غير الحكومية في مواجهة متطلبات التنمية، و على ذلك فإن جانب من المسؤولية يقع على عاتق الجمعيات و التنظيمات غير الحكومية، في كل بلدان العالم النامي على كافة المستويات المحلية و القومية.³

تجدر الإشارة هنا إلى أن كل هذه الجهود أدت بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار عدة قرارات منها القرار رقم ٢٤/٨ (د ٢٩) لسنة ١٩٧٧، المتضمن ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية، و الذي جاء فيه ضرورة الربط بين السياسة البيئية و الإنمائية.⁴

من جهة أخرى نجد أن مؤتمر القاهرة للسكان و التنمية لسنة ١٩٩٦ قد أكد على الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في مجال التأثير في سياسات التنمية، على أساس اعتبارها شريك شرعي و فعلي للحكومات في عملية التنمية، و بموجب هذا حُصص الفصل الخامس عشر لتوصيات المؤتمر لهذه المنظمات غير الحكومية، و من بين ما جاء فيه " نظرا لما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية و محتملة يكتسب اعترافا أوضح ... فمن الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق و فعالة بين الحكومات و المنظمات غير الحكومية للمساعدة في وضع و تنفيذ و رصد الأهداف المتعلقة بالسكان و التنمية".

^١ - مجاهد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ١٠٢.

^٢ - أ. صباح العشراوي، المرجع السابق، ص ١٤١.

^٣ - د. مريم أحمد مصطفى، د. إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

^٤ - تنص المادة ٣٠ من ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية على أنه " حماية البيئة و حفظها و الارتقاء بها من أجل الأجيال الحاضرة و المقبلة واقعة على جميع الدول، و على جميع الدول العمل على وضع سياساتها البيئية و الإنمائية التي تتماشى مع هذه المسؤولية، و ينبغي أن يكون من شأن السياسات البيئية لجميع الدول النهوض بإمكانيات الإنماء الحالية و المستقبلية للبلدان النامية و عدم التأثير تأثيرا عكسيا عليها ... " عن: ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٧٤.

الجدير بالذكر أن العالم العربي يشهد كذلك حركة ديناميكية للمنظمات غير الحكومية في تفاعلها مع القضايا البيئية، و في هذا الصدد نظمت " جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية " ¹ في مصر العربية و " مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" و " البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة" ملتقا عربيا حول " دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة" في القاهرة خلال الفترة بين ٦ ١٨١ أكتوبر ١٩٩٩.

كما نوه مؤتمر " الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية و الحكومية الدولية في التنمية المستدامة" الذي عقد في دولة قطر من ٤ إلى ٦ مارس ٢٠٠٠، على دور المنظمات غير الحكومية في التحسيس و التوعية و الممارسات تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.²

المبحث الثاني: مساهمة المنظمات غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي

نجد أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد حاولت مؤخرا تعديل قواعد العمل الدولية الجاري التعامل بها من قبل الدول و الهيئات الدولية في مجال البيئة، و هي تركز في ذلك على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي، و قدرتها على التحليل و التفكير و الإقتراح، و بهذا استطاعت بالاعتماد على جملة من السبل المساهمة في إعداد قواعد القانون الدولي للبيئة.³

المطلب الأول: تطوير القانون الدولي البيئي وقت السلم

مما لا شك فيه أن انتشار المنظمات غير الحكومية و تعاظم دورها قد أثر بشكل ملحوظ على الكثير من المفاهيم الأساسية السائدة في ميدان القانون الدولي، و قد بدأ نطاق هذه المنظمات يتسع باطراد خلال السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي لتحقيق أغراض متعددة منها توفير الحماية الدولية للبيئة، و قد تمكن الأفراد مؤخرا من خلال هذه المنظمات من التأثير في السياسات الإقليمية و الدولية إزاء البيئة.

و في نطاق القانون الدولي البيئي فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بنشاطات دولية متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي في الدول، إلى الحد الذي يمكن هذه المنظمات من مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية وفقا للاتفاقيات الدولية، و تقديم التقارير إلى الهيئات الدولية ذات العلاقة.

¹ - تعتبر جمعية الإرتقاء بالبيئة العمرانية منظمة أهلية (منظمة غير حكومية) تضم العديد من الخبراء الدوليين في شؤون البيئة، في مقدمتهم الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طلبة، و الأستاذ الدكتور محمد الحفناوي، و أهم ما تسعى إليه الجمعية كتنمية متواصلة هو تحسين الأحوال المعيشية بتشجيع المشروعات الصغيرة و تطوير الخدمات و تدريب الكوادر و دعم إنشاء مجتمع تطو عي يراقب و ينفذ و يتحمل المسؤولية، و من مهامها أيضا الغرقاء بالعمران، و الوقاية من التلوث البصري. عن: د. عطية حسين أفندي، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

² - مجاهد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ١١٤.

³ - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ١١٧.

بالتالي يمكن للمنظمات غير الحكومية من المساهمة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال الاعتراف له بجملة من الحقوق تتمثل فيما يلي:¹

- المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية سواء بمنح المنظمة غير الحكومية صفة المراقب، أو بالاستعانة بها لتمثل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض وبهذا تمتلك الحق في المشاركة باتخاذ القرار، وتوفر مشاركة المنظمة غير الحكومية للدولة الاستفادة من الخبرة العلمية والقانونية والاقتصادية التي تمتلكها هذه المنظمات، وفي نفس الوقت تقوم المنظمة بعرض وجهة نظرها وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل البيئية.

- تقوم الهيئات الرسمية في بعض الاتفاقيات البيئية كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية التي تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقيات.

- تقوم هذه المنظمات بمراقبة امتثال الدول وتنفيذها لالتزاماتها وفقا للقانون البيئي الدولي والاتفاقيات البيئية، وكذلك يمكن أن تقوم بمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية وفقا للقانون الوطني، ففي اتفاقية "أمريكا الشمالية للتعاون البيئي" يمكن لأي منظمة غير حكومية أو أي شخص أن يسلم سكرتارية الاتفاقية ما يؤكد بأن أحد الدول الأطراف قد فشلت في تنفيذ قواعد القانون الدولي للبيئة بفاعلية ليتم اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الهيئة المسؤولة في الاتفاقية.

كما إن للمنظمات غير الحكومية دور مهم في التشجيع على إيجاد صيغ قانونية مناسبة لمحاسبة الدول والهيئات الدولية عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة، وقد نجحت منظمات غير حكومية في سنة ١٩٩٣ بتقديم الدعم للبنك الدولي لإنشاء فريق تفتيش يعني بتقييم الأضرار التي تصيب الأفراد والتي تسببها المشاريع التي يقوم البنك بدعمها أو تمويلها، ليتم اتخاذ القرار المناسب في حالة وقوع الضرر بدفع التعويض للمتضررين أو قطع أو سحب الدعم المالي للمشروع.²

كما تسمح اتفاقية "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن النشاطات الخطيرة على البيئة" التي تبناها المجلس الأوروبي، للأفراد والجمعيات المتضررين من أفعال أو نشاطات مقامة في دولة أخرى برفع دعوى أمام الأجهزة القضائية للدولة المتسببة في التلوث العابر للحدود.³

إضافة إلى هذا نوهت الأمم المتحدة بإسهامات المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون البيئي في معظم تقاريرها، ولا سيما القرار ٨١/١٨١ إذ نص على أنه "بهذه الوسائل أكدت المنظمات الدولية غير الحكومية داخل و

¹ - د. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

² - د. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص ٩٣.

³ - أ. وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة- دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات-، المرجع السابق، ص ١٦٠.

خارج إطار برنامج الأمم المتحدة على أهمية القانون الدولي البيئي للحد من الأثار الضارة على البيئة البشرية و تسهيل مهمة الدول الأعضاء في المنظمات لإعداد تشريعات و تدابير وطنية أو إقليمية لحماية البيئة البشرية"، ومن هنا فإن للمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية دور أساسي في تعزيز هذا القانون و النهوض به.¹

نتيجة لكل هذا تقع على عاتق المنظمات غير الحكومية البيئية مسؤولية وضع الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة، و يعتبر الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة UICN² من المنظرين الأساسيين في إعداد الإستراتيجية العالمية للمحافظة (Stratégie Mondiale de Conservation) التي اعتمدت بتاريخ ٠٦٠٥ مارس ١٩٨٠، و حسب تعبير الرئيس الفرنسي " جاك شيراك" فإن الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة يتميز بمكانة مرموقة ووحيدة بين المنظمات الدولية، يجمع الدول، الجمعيات و رجال الأعمال، اضطلع بمسؤولية وضع اتفاقيات هامة و هو يقوم بمهام المطالبة التي هي للمنظمات الدولية غير الحكومية.³

و حسب وزيرة البيئة و التهيئة العمرانية الفرنسية السيدة " دومينيك فواني " فإن الإتحاد كرس المبدأ الذي عبره تستطيع المدارس البيئية تأسيس سياسة الدول و توجيه النشاط الاقتصادي ، كما أنه رقى مبدأ الحيطة (la prudence) ⁴، فالدور الهام الذي يقوم به هذا الإتحاد يعد نشاطا دائما مستمرا و مؤشرا في السياسة الدولية عامة و السياسة الوطنية في بعض الدول بصفة خاصة.⁵

لهذا فقد عملت المنظمات غير الحكومية خلال العشرية الماضية على تعزيز تواجدها من خلال تطوير قواعد حماية البيئة و التأثير بصورة مباشرة في إنتاج القواعد الدولية لحماية البيئة ، و قد طرح هذا الموضوع خلال اللجنة التحضيرية الثالثة لندوة الأمم المتحدة للبيئة في سبتمبر من عام ١٩٩١ بجنيف، كما اجتمعت مجموعة أخرى من المنظمات غير الحكومية في فرنسا في ديسمبر ١٩٩٩ و خرجت ببيان "ياوانانشي YAWANANCHI" و تم الاتفاق على ٤ اتفاقيات و أربعة إعلانات عامة.⁶

و بما أن التهديد الذي تتعرض له البيئة في زمن الحرب أكبر منه في زمن السلم، فإنه وجراء تفاقم الخطورة التي تتعرض لها البيئة أثناء النزاعات المسلحة، أخذت المنظمات غير الحكومية على عاتقها مسألة تطوير قواعد و مبادئ تحمي البيئة.

¹ - د. بدرج العوضي، المرجع السابق، ص ص ٧٦-٧٧.

² - الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة هو منظمة غير حكومية نشأت عام ١٩٤٨ مقرها GLAND بسويسرا، ٧٠ دولة عضو، عدد من الوكالة الحكومية، ٦٥٠ منظمة غير حكومية. عن:

Jean-Marc Lavieille, droit international de l'environnement, ellipses édition marketing, 1998,p28 .

³ - أ. نصر الدين هنوني، المرجع السابق، ص ١٦٩.

⁴ - مبدأ الحيطة أو الإحتياط يقضي بأنه " لا ينبغي أن يكون عدم توفر التقنيات، نظرا للمعارف العلمية و التقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية و المتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة و المضرة بالبيئة، و يكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة " . عن: المادة ٠٣ الفقرة ٦ من قانون ١٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق.

⁵ - أ. نصر الدين هنوني، المرجع السابق، ص ١٧٠.

⁶ - وناس يحي، المجتمع المدني و حماية البيئة- دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات-، المرجع السابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

المطلب الثاني: تطوير القانون الدولي البيئي وقت الحرب

لقد شهدت القواعد الخاصة بحماية البيئة وقت النزاع المسلح تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، و كان لحرب الخليج سنة ١٩٩١ و ما تركته من آثار بيئية مدمرة في مختلف القطاعات و ما ترتب من آثار ضارة بالغة و مباشرة بصحة الإنسان، مما أكد في الوقت ذاته عدم ملائمة القواعد الاتفاقية و العرفية الحالية و المكرسة في اتفاقيتي لاهاي

١٩٧٨ و ١٩٧٩) و النصوص الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) و البرتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧) المعنية بحماية البيئة^١، لهذه الأسباب كان من الضروري إيجاد أدوات قانونية جديدة لضمان حماية البيئة وقت النزاع المسلح.

و عليه نجد أن جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٢، قد نص في الفصل ٣٦ من المادة ٦ على أنه ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات تتماشى مع القانون الدولي لأجل التقليل من الأضرار الهائلة أثناء النزاع المسلح و الذي يصيب البيئة، و الذي ليس له مسوغ من وجهة نظر القانون الدولي، و إن الجمعية العامة و اللجنة السادسة هما الجهازان المناسبان لمعالجة هذه المسألة، و من المناسب الأخذ بعين الاعتبار كفاءة اللجنة الدولية للصليب الأحمر و دورها النوعي^٢.

و في ضوء هذا التفويض نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر^٣ في جنيف ثلاثة إجتماعات بين أبريل ١٩٩٢ و جوان ١٩٩٣ مكرسة لموضوع حماية البيئة في زمن النزاع المسلح، و كان العمل الذي أنجزته اللجنة هو التعبير الواضح و الملموس عن التفويض الذي أوكله المجتمع الدولي إليها من خلال الجمعية العامة.

و عليه بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تنظيم اجتماع للخبراء لدراسة قضية حماية البيئة في زمن الحرب و ذلك في سنة ١٩٩٢، و كان الهدف من الاجتماع دراسة موضوعات أربع و هي:^٤

- تحديد فحوى القانون المطبق.

- تحديد المشاكل الرئيسية لتطبيق هذا القانون.

^١ - أورد البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام ١٩٧٧ و الذي يختص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، مادتين تنطبقان على تحريم الضرر البيئي، إذ نصت المادة ٣٥ الفقرتين ٣ على أنه " يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الإنتشار و طويلة الأمد".

كما نصت المادة ٥٥ من نفس البرتوكول على أنه " تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية".

^٢ - د. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

^٣ - اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة غير حكومية تأسست سنة ١٨٦٣، و هي منظمة فاعلة في مجال القانون الدولي الإنساني، إذ تقوم بمهام الحماية الإنسانية و تقديم المساعدة لضحايا الحرب و النزاعات المسلحة و تسعى إلى الحفاظ على قدر من الإنسانية في خضم الحروب . عن: د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ٩١.

^٤ - د. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

- تحديد ثغرات هذا القانون.

- تحديد الإجراء الواجب إتخاذه كحل مؤقت.

وبناء على التقرير الصادر عن هذا الاجتماع تبنت الجمعية العامة قرار رقم ٤٧-٣٧ بتاريخ ١٩٩٢/٢٠، أكدت بموجبه على أهمية أحكام القانون الدولي السارية على حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح، و أعربت عن قلقها إزاء الضرر الذي لحق بالبيئة أثناء نزاعات حدثت مؤخرا، كما أكدت على أن تدمير البيئة الذي لا تبرره الضرورة العسكرية والمنفذ عمدا يعد أمرا يتعارض مع أحكام القانون الدولي.^١

طبقا لما ورد في هذا القرار عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اجتماعين للخبراء خلال النصف الأول من عام ١٩٩١، و قد لخصت أعمال الاجتماعين في تقرير اللجنة الدولية، و يمكن حصر أهم ما ورد بهذا التقرير في:^٢

- التأكيد على النصوص الرئيسية في القانون الدولي الإنساني المطبقة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في ميدان حماية البيئة.

- يشير التقرير إلى بعض معاهدات نزع السلاح التي يمكن أن يساهم تطبيقها أيضا في حماية البيئة.

- الإشارة إلى القصور في ميدان حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.

انطلاقا من هذا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها/٣٤٠٤ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٩، الذي أكدت بمقتضاه على أهمية العامل الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها منظمة غير حكومية، كما دعت الدول إلى استعراض نص مشروع الإرشادات المتعلقة بالأدلة العسكرية التي توضع لحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح.

و في مبادرة تتصل بالجهود الدولية لتدوين قواعد تتعلق بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح، أعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ١٩٩٤/٩٩ مبادئ توجيهية بشأن الأدلة العسكرية الخاصة بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح، و قد دعت الجمعية العامة في قرارها/٥٤٩٠ جميع الدول الأعضاء إلى نشر هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع، و أن تولي العناية الواجبة لإمكانية دمجها في أدلتها العسكرية و التعليمات الأخرى الموجهة إلى أفرادها العسكريين.^٣

كما تجدر الإشارة إلى أن معالجة الآثار المترتبة على البيئة في زمن النزاع المسلح ووضع قواعد حماية لها، لم تقتصر على الجهود المذكورة أنفا فحسب، إذ عقدت عدة اجتماعات لمختصين في مجالي المنازعات المسلحة و حماية البيئة و هذا بحضور العديد من المنظمات غير الحكومية، و من بين هذه الاجتماعات إجتماع لندن لسنة

١٩٩١ بعنوان

^١ - قرار الجمعية العامة ٤٧-٣٧، المتعلق بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح.

^٢ - د. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

^٣ - د. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

" مسودة اتفاقية جنيف الخامسة حول حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح"، لكن هذا المؤتمر لم يصل إلى وضع حلا للخلل الذي أصاب القانون البيئي الدولي في هذا المجال.

كذلك عقد مؤتمر برعاية وزارة الخارجية الكندية في جويلية ١٩٩٥ في أوتاوا، حيث شدد على التزام الدول وجميع الأطراف في النزاع المسلح بالإمتثال لشروط القانون المعني بحماية البيئة، كما أكد على أن قواعد القانون الدولي البيئي المطبقة وقت السلم تبقى مطبقة وقت النزاع المسلح، وهذا ماجاء به أيضا المؤتمر المنعقد في أكتوبر ١٩٩٢ من طرف مجموعة من الخبراء و بحضور منظمات غير حكومية و كذا المجلس الدولي للقانون البيئي.¹

على الرغم من هذه الجهود و غيرها المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها ، إلا أنه في أحيان كثيرة تجد هذه المنظمات نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها التي انشأت من أجلها و هذا نتيجة لعقبات و صعوبات و تحديات تحول دون ممارستها لوظيفتها المتمثلة أساسا في الحد و الإصلاح إن أمكن من التدهور البيئي الذي أصاب البيئة الإنسانية في مجمل عناصرها المكونة لها.

الخاتمة

إن الاهتمام الدولي و الوطني بموضوع حماية البيئة نابع أساسا من الأخطار والمشاكل التي أصبح الجميع عرضة لها، غير أن هذه الحماية لا تكتمل إلا إذا تضافرت الجهود مجتمعة سواء من السلطات العالمية أو المحلية أو المنظمات و الجمعيات المهتمة بحماية البيئة، حيث قامت هذه الأخيرة بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر و تقييم الأثار البيئية، و اتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما ساهمت برصد الاهتمام العام و السياسي بالقضايا البيئية و الإنمائية، و اكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال جهودها و إنجازاتها ونشاطاتها الميدانية في النهوض بحماية البيئة و المحافظة عليها، شهرة و نفوذ كبيرين على الساحة الدولية، إذ أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول و المنظمات الدولية غير الحكومية، بل حتى من قبل الأفراد، و هذا من أجل الاستفادة من خبراتها المميزة في مجال حماية البيئة، فهذه المنظمات حلت محل الدول في العديد من المجالات و لاسيما المجال البيئي، و ذلك بفضل استراتيجياتها المختلفة، و الأجهزة المكونة لها و الخبرة العلمية والميدانية التي يتسم بها أعضاؤها و المنتسبين إليها.

كما تزداد أهمية هذه المنظمات البيئية بشكل بارز بحكم دورها و بحكم كونها تشكل أحد المصادر الرئيسية و الأساسية التي تساهم في نشر الوعي البيئي لأعضاء المجتمع الدولي، هذا الوعي الذي يعد بمثابة خطوة هامة لحماية البيئة و الحفاظ عليها من خلال تكوين المجتمع الدولي و إكسابه سلوكيات إيجابية اتجاه البيئة.

¹ - د. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع نفسه، ص ٢١٠.

كل هذا يعود إلى الاعتراف الدولي المستمر بهذه المنظمات، بحيث أصبحت شريكا فعالا يحسب له ألف حساب في كبريات المؤتمرات و الإعلانات و ما ينجم عنها من اتفاقيات و معاهدات دولية تنظم و تحتوي مجمل المشكلات البيئية التي أضحت تؤرق العالم بأسره، وهنا نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد حرصت على تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الدول المصادقة عليها، و هذا ما أسهم في تطوير القانون الدولي البيئي و ترقيته، بل الأكثر من ذلك أخذت بعين الاعتبار ضرورة الالتزام باحترام هذا القانون في ظل الحروب والنزاعات الدولية.

و بناء على ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الوقوف على مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية في المجتمع الدولي، و كذا من خلال الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمات بغية مواجهة تدهور البيئة على المستويين المحلي و العالمي و العمل على درء مشاكل البيئة و تبيان انعكاساتها.

نتائج الدراسة:

أولاً: إن مواجهة المشاكل البيئية و معالجتها و العمل على الحد منها، لا يتم دون تضافر الجهود و تكاملها فهذه المواجهة لا تكمن في عمل فرد واحد أو طرف واحد أو دولة واحدة أو منظمة واحدة، بل تكمن في وضع خارطة طريق يساهم فيها الجميع، سواء كان ذلك على مستوى وطني أو إقليمي أو على مستوى عالمي.

ثانياً: لقد أدركت الدول أهمية العمل و التعاون الدولي المشترك لصون البيئة و المحافظة عليها، فكان لازماً عليها تحقيق هذا التعاون مع مثيلاتها و كذا مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية، لهذا عقدت المؤتمرات الدولية والإقليمية التي كان جدول أعمالها يدور حول قضية البيئة، و بموجب ذلك أطلقت البرامج و المقررات و التوصيات في مجال حماية البيئة، و الملفت للانتباه تأكيد جل المؤتمرات على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية البيئية على اختلافها، في سبيل الرقي بالبيئة و نظمها.

ثالثاً: إن جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، سواء من خلال نشر التربية البيئية أو المساهمة في عملية التنمية، أو عن طريق تطوير القانون الدولي البيئي في مختلف الأزمنة، هذا كله يترجم أن موضوع البيئة في ربع القرن الأخير قد أصبح ليس شغل و اهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل أو الخارج فحسب، إنما أصبح كذلك مركز اهتمام المنظمات غير الحكومية داخليا و خارجيا، و هذا بفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعا بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان و بيئته التي يحي فيها.

و بعد عرضنا لهذه النتائج، خرجنا ببعض التوصيات التي يعتقد أنها إن نفذت بالشكل الصحيح و السليم سيكون ذلك مدعاة إلى حل الكثير من المشاكل البيئية و ضمان حرية المنظمات غير الحكومية البيئية، مما يجعلها في منأى عن الضغوط التي يمكن لها أن تؤثر على مرد وديتها في مجال حماية البيئة.

التوصيات:

أولاً: توفير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية و الفواعل الدولية الأخرى، وهذا عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق جهود المتخذة في مجال حماية البيئة، و كذلك تنسيق العمل بين جهود المنظمات الدولية غير الحكومية منها، و الإقليمية وكذا المنظمات المحلية، و هذا من خلال عقد المؤتمرات و اللقاءات و التشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد الكوكب الحي.

ثانياً: تقديم الدعم و الاهتمام بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها الهامة في مجال حماية البيئة

ثالثاً: وجوب تقرير مبدأ إعفاء الشركات و المنشآت التي تحافظ على البيئة من بعض الضرائب لتحفيزها على إدراج بعض الأهداف البيئية في جميع مخططاتها الاستثمارية المستقبلية، بالمقابل ضرورة إقرار مبدأ الضرائب التصاعديّة على الشركات و المنشآت ذات السلوكات الماسّة بالبيئة.

الفييس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية

أ. درقاوي عبد القادر شريف - كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة وهران السانیا

ملخص الدراسة:

شبكات التواصل الاجتماعي هي تركيبة اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وتتم من خلالها عملية تعزيز الانتماء ، وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقاً كما تحتوي على المجتمع المدني الافتراضي و الذي هو أحد الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة على صفحات الانترنت تتناول مصالح و قيم و أهداف مشتركة، و تشمل هذه الأنشطة المتنوعة تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة.

فالواقع الافتراضي تغلب على الواقع الحقيقي في عدة مجالات بدليل أن عدة صحف توقفت نهائياً عن الصدور واكتفت بإصدار نسخة إلكترونية! وفي مجال التعليم ، أخذت المدارس والجامعات الافتراضية تحل محل المدارس والجامعات الحقيقية فعلى الإنترنت يوجد مليارات المواقع، بعضها لديها عدد محدود من المستخدمين، وقد أصدر "جوجل" عام ٢٠١٠م قائمة بأكثر ١٠ موقع من حيث عدد مستخدميه (زياراته) على مستوى العالم.

فاستخدام فيس بوك في الوطن العربي ينمو بشكل متسارع ، وذلك بسبب ارتفاع شريحة الشباب التي تبدي اهتماماً كبيراً بالتعامل مع هذه الشبكة وتمثل حالياً شريحة الشباب ٢٩١٩ سنة) حوالي ٧٥% من مستخدمي فيسبوك في العالم العربي.

كما تبين الدراسات ارتفاع استخدام فيس بوك في المنطقة العربية بمعدل أسرع في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 مقارنة بعام 2010 ، وبلغت نسبة الزيادة 29% في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 مقابل 18% خلال نفس الفترة في عام ٢٠١٠ ، وقد شهدت البلدان التي انطلقت فيها الحركات الأهلية صعوداً سريعاً خلال وبعد اندلاع تلك الحركات الشبابية، وهذا راجع إلى أسباب عديدة أهمها المطالبة بالتغيير أما الأسباب الأخرى سوف نتطرق إليها بالتفصيل في البحث.

فاستخدام فيس بوك يكون عبر عدة أساليب مما جعل البعض يسمونها "السلطة الخامسة" والتي غيرت الكثير من المفاهيم الإعلامية.

و تجدر بالذكر أن نسب الانخراط الشبابي في شبكات التواصل أثر على صنع القرار في العالم العربي مما جعل الحكام يبحثون عن العديد من الأفكار و الاستراتيجيات الحقيقية للتعامل مع الشعوب العربية كأحد المدخلات

المؤثرة في النظم السياسية الجديدة في العالم العربي، فأصبحت الشعوب هي الصانع الحقيقي للسياسات والمتخذ الفعلي للقرارات وقائد عملية التغيير.

فعند الحديث عن التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعية يتبادر إلى الذهن الدور الذي لعبته تلك الشبكات في الثورات العربية والتي دار حولها ولا يزال جدل كبير من قبل المتخصصين. فمنذ مطلع العام ٢٠١١م نشرت الكثير من المقالات والدراسات أهمية شبكات التواصل الاجتماعي.

ولعنا من نستفيد دروساً من أحداث الساحة العربية، حين سحب البساط من كل المواقع التي تديرها النخبة من المفكرين والعلماء، وغيرها من الأمور الأخرى الكثيرة التي تعكس تأثير مشاركة الجماهير وقناعاتهم على الواقع المعاش والخطاب الثقافي؛ فللرأي العام المتشكل أثراً وظيفياً ملموساً.

فالنجاح لا يكون بالأفكار الفعالة فقط وإنما أيضاً بفهم شروط اللعبة، وكذا معرفة استغلال هذه الوسائل.

الكلمات المفتاحية

شبكات التواصل الاجتماعي : صفحات على الإنترنت ينخرط فيها الأعضاء

على المجتمع المدني الافتراضي: منظمات الانترنت

صفحات الانترنت: كل ما يمكن تصفحه في شبكة الانترنت

السياسات العامة: قرارات النظام ومخرجاته

فالواقع الافتراضي: واقع الإنترنت

الحركات الأهلية: تحركات الشعب

الانخراط الشبابي: الانضمام فئة الشباب

"لكي نفهم طبيعة الإعلام الجديد، فأنا نحتاج لتجاوز الفهم السائد" (ليف مانوفيتش)

"الشباب في أي أمة من الأمم هم العمود الفقري الذي يشكّل عنصر الحركة والحيوية، إذ لديهم الطاقة المنتجة، والعطاء المتجدد، ولم تنهض أمة من الأمم غالباً إلا على أكتاف شبابها الواعي وحماسه المتجددة". الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله -

مقدمة البحث:

زرع الله جل ثناؤه في فطرة الإنسان الميل إلى معايشة أفراد جنسه و الأُنس بهم، و إقامة العلاقات التبادلية والتكاملية معهم ووجود المعايشة الاجتماعية شرط أساسي في تمدين الإنسان و رقيه و نموه المتكامل، فهو لا يتعلم اللغة و لا يكتسب العادات و التفكير الراقى و لا يرقى سلوكه و منتجاته المادية إلا من خلال تعاونه مع أخيه الإنسان، وهنا تكمن أهمية المجتمع بالنسبة للإنسان ، و علماء الاجتماع يذكرون تعريفات عديدة للمجتمع ، نختار منها تعريف الدكتور عبد الكريم بكار: " إنه أوسع تجمع للناس الذين يتشاطرون عقائد و نظماً مشتركة من الاتجاهات و العادات و المثل ، و يتطلعون إلى أهداف عامة مشتركة، مع سكناهم في أرض محددة، و اعتبارهم أنفسهم وحدة اجتماعية واحدة".

و من خلال هذا التعريف للمجتمع التقليدي ، نجد أن المعايير المذكورة في تحديده تعكس نوعين من الانتماءات للأفراد ، و معظمها يأخذ شكل الانتماءات القهرية كالانتماء إلى الأسرة و القبيلة ، و بعضها يأخذ شكل الانتماءات الطوعية كما في حالة انتمائهم إلى حزب أو ناد أو رابطة ثقافية ، و لا تروج الانتماءات القهرية لنفسها كما تقوم بذلك الانتماءات الطوعية ، لأن الأولى تعتمد على قوى استاتيكية ثابتة و غريزية ، بينما تقوم الثانية على مرتكز فكري . وبشكل عام يمكن أن نقول : أن كثرة خيارات الانتماء ، ووفرة المجموعات و الوحدات الطوعية دليل آخر على مدى تقدم المجتمع و حيويته و إمكاناته في استيعاب تطلعات أفرادهِ .

هذا التعريف التقليدي للمجتمع طرأ عليه بعض التغييرات مع ثورة الاتصالات الأخيرة ، و نشأة ما يسمى بالمجتمع المدني الافتراضي ، و لعل هذا المجتمع يعد انعكاساً لمسيرة التطور في مفهوم المجتمع ، حتى صار على هذه الصورة الحالية ، و غدا يرتكز على الانتماءات الطوعية في مقابل اليسير جدا من الانتماءات القهرية التي هي من انعكاسات المجتمع الواقعي عليه ، فلم يعد لرابطة القبيلة أو العائلة أي قوة في ظل انتشار الأسماء الوهمية و الرمزية ، كما أن العنصر الجغرافي لم يعد ضروريا في الانتماء لجماعة محددة ، فالتقارب في المكان تغني عنه سرعة الاتصال و مرونته.

أصبح الانتماء لجماعة الكترونية محددة يعتمد أكثر من أي وقت مضى على المحاور الفكرية ، و النظم التي تساعد على تحقيق مصالح الأفراد ، و تلبية رغباتهم و حاجاتهم و طموحاتهم ، على هدي من المبادئ العامة التي تمثل العمود الفقري للعقيدة الاجتماعية ، و هو ما يجعل التسويق لأفكار الجماعة أمر مهم للغاية ، و جودة الأفكار من محاور جذب الاهتمام.

فعلماء الاجتماع، يعتبرون أنّ التغيُّر في المجتمعات يخضع لعوامل عديدة، يختلف تأثيرها بين مجتمع وآخر، أبرزها العامل الديموغرافي، حيث الكثافة السكانية تُحدث كثافة معنوية، ثمّ العامل الثقافي، المتمثل بالأيديولوجيات أو الدين إضافة إلى التغيُّر في البنية التحتية الاقتصادية التي تفرض تغييراً في بنية العلاقات

الاجتماعية، وترتبط فعالية علاقة التأثير و التآثر فعالة بفعالية العامل الاتصالي و الذي برز كأحد أهم وسائل التغيير في المجتمع.

و منذ الأيام الأولى من القرن الحالي بدأت تتجلى على السطح محاولات إصلاح للواقع المعاش ، و نشأ الوعي تدريجياً بأهمية التغيير، ولم يكن هذا ليسكن القلوب دون أن يكون محفزاً لجملة من الوظائف الاجتماعية بل تجلى أكثر ما تجلى في جملة من المبادرات الإصلاحية التي تعلن عن رسائل محددة تسعى لتفعيلها على أرض الواقع كانت بعض هذه المبادرات تحمل الهم السياسي ، حتى أصبحت هنالك قناعة بأن الأمة العربية تجتاح إلى مشروع حضاري شمولي يهدف إلى تأسيس طرح فكري و منهج حركي لإصلاح العطب السائد في كافة المجالات. لم تكن مشكلة المبادرات الإصلاحية في صدق رسالتها الإعلامية غالباً ، و لكن في محاولة إيجاد مجتمع بديل يتيح لها الحركة ، و في السابق تجلت أشكال المجتمعات البديلة و التي من بينها نذكر الافتراضية.

أبرزت ثورة الاتصالات الأخيرة، - وخصوصاً مع شبكة الإنترنت وماتحتويه من مواقع التواصل الاجتماعي- ساحات خصبة للعمل و الإصلاح، فعمليات العولمة كلها قد اعتمدت على الإبداعات التكنولوجية، و الشبكات الإلكترونية في تسهيل التدفقات الثقافية و المالية، كما أثرت على الفكر الإداري والتنظيمي تأثيراً عميقاً، بل و أنتجت مفاهيم جديدة حول أسس التنظيمات من ناحية البنية ، و القيادة ، والسيطرة ، و الاتصال، و التكيف، و الاستفادة من مواهب الجميع ، وهي صفة غيرت من أساس الفكرة التي انبنى عليها مبدأ " الهرمية " في التنظيم الإداري التقليدي ، و اعتمدت على الشكل الانسيابي في التنظيمات ، وهذا ما أعطاها تقدماً كبيراً على الأجهزة الهرمية التقليدية ، و لم تعد المبادرات الإصلاحية بحاجة لأن تستأصل شرعيتها عن طريق السلطات الثقافية الحاكمة ، فقد تجاوزت حدود الزمان و المكان ، و بنت مشاريع و تنظيمات فعالة تدير أعمالها بسرعة و فعالية مع وجود الأعضاء و القادة في أماكن متباينة و بلدان شتى ، و هذا كان في صالح التنظيمات الافتراضية بعد أن تشكل ما يعرف بالمجتمع المدني الافتراضي ، فالشبكة العنكبوتية كانت هي المجتمع البديل المنتظر التي ساهمت في بقاء مبادرات التغيير وتفعيلها.

فتنظيم الحراك الاجتماعي والمدني والسياسي في العالم العربي في المدى المنظور، متعلق إلى حد كبير بشبكات التواصل الاجتماعي و ما تحتوية من منظمات المجتمع المدني الافتراضي خصوصاً بعد الإقبال الشبابي الكبير للإنخراط في عوالمها المختلفة انطلاقاً من فكرة أن مشاركة الشباب في قضايا المجتمع من أهمّ الوسائل المستخدمة للمساهمة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، خصوصاً بعد عجز بعض الحكومات على سدّ احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، خصوصاً بعد تعقّد الظروف الحياتية، و ازدياد الاحتياجات الاجتماعية، والدعوة إلى التغيير ، ولذلك كان لا بدّ من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية، تقوم بملاء المجال العام، وتُكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، و هذا ما عاشه الوطن العربي في الآونة الأخيرة من انتفاضات و ثورات مناهضة للوضع السائد مما أدى إلى خلق تغيير على مستوى آليات رسم السياسة و صنع القرار العربي.

فالأوضاع الحالية جعلت من التكنولوجيا الحديثة المسؤول الأساسي عن صياغة عقول الشباب، خاصة مجموعات «فيس بوك» التي تعتبر ساحة للتعبير عن الخواطر والمشاكل والإحباطات والأحلام المستقبلية من خلال أفكار متنوعة تجتمع على قضية واحدة و أصبحت النشاطات مكثفة في العالم الافتراضي .

كما أن هذه التكوينات المؤسساتية الجديدة في مرحلة أولى من ظهورها تبقى مرتبطة بعدة شروط و عوامل مساعدة على نجاحها.

موضوع البحث:

إن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الشباب العربي من خلال المنظمات الافتراضية، هو موضوع البحث في هذه الدراسة وخصوصا موقع: (شبكة فيس بوك) ، و هو النموذج التي يتم تناوله بالبحث والتحليل، فهذه الظاهرة تستحق الدراسة والبحث، نظرا لافتقار المكتبات الجامعية من مثل هذه الدراسات الأكاديمية نظرا لحدثة موضوع البحث.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتمحور حول قوة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الأحداث العربية ، وتناول موقع " فيس بوك نموذجاً " لاستخلاص النتائج.

أهمية البحث:

نأمل أن هذه الدراسة ستسهم في إثراء المكتبات العربية بموضوعها، وتستفيد منها بالتحديد الجهات البحثية العلمية في الدراسات الأكاديمية، وطلبة قسم الإعلام والاتصال، وكلية العلوم السياسية، والمهتمون بدراسة شبكات التواصل الاجتماعي.

حدود البحث:

تنحصر هذه الدراسة مكانياً: في إطار الحدود المكانية الحقيقية في الوطن العربي ، أما في الحدود الافتراضية فتشمل كل منخرطي المجتمع المدني الافتراضي العربي .

وزمنياً: في الحدود الزمنية خلال الفترة الأخيرة و التي عرفت أحداثا و تغيرات عديدة، خصوصا مع مطلع سنة ٢٠١١.

كما يتناول البحث بالخصوص فئة الشباب العربي التي تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ إلى ٣ سنة .

صعوبات البحث:

رغم انه تم تجوزها من خلال المثابرة إلا أننا سوف نكتفي بذكر أهمها حتى نعطي للقارئ نظرة أدق:

* نقص المراجع .

* عدم صحة كل الإحصائيات المنشورة .

* قلة البحوث و الدراسات في هذا المجال.

منهج البحث:

نظرا لأهمية الدراسة والأهداف المرجوة منها، يستخدم الباحث منهجاً علمياً واحداً واستمارات استجوابيه:

منهج المسح الوصفي: من اجل وصف المعطيات المتحصل عليها و كل المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وكذا دراسة سلوكيات أفراد العينة المدروسة ،مما يسمح بتعميم نتيجة المسح على المجتمع الذي سحبت منه العينة، كما أنه يمكن أن يلعب دوراً تفسيرياً بشرح الأحداث أو الظواهر المدروسة .

و تم اختيار منهج المسح الوصفي، لاقتراب هذا المنهج من دراسة البحث الحالية.

الإشكالية البحثية:

- هل تقوم الشبكات الاجتماعية و مختلف منظماتها الافتراضية بدور المجتمع المدني البديل؟

و إلى أي مدى ساهم انخراط شباب الوطن العربي فيها في رفع معدلات المشاركة و المساهمة في التغيير ؟

وللوصول إلى الإجابة سوف نطرح بعض الإشكاليات الفرعية:

* هل من يتحكّم بالعالم الافتراضي يتحكّم بالعالم الواقعي ؟

* هل وجود مواقع التواصل الاجتماعي هو الذي صنع الثورة؟، أم أنه ساهم في نجاحها، وحولها من

احتجاجات فردية وضيقة، إلى تنظيم قوي؟

* هل يمكن الحديث عن مستقبل فعال للمجتمع المدني الافتراضي العربي ؟

فرضيات الدراسة:

نظرا لسعينا من اجل الوصول إلى نتائج علمية سوف نطلق من جملة فرضيات و التي سنحاول إثباتها في

بحثنا:

*أصبح الواقع الافتراضي منافس حقيقي للواقع الحقيقي لما يتميز به من خصائص.

*تعتبر الثورات العربية احد ثمار تظاهرات منخرطي موقع فيس بوك.

*ساهمت المنظمات الافتراضية إلى حد كبير في تغيير البناء الاجتماعي العربي و بلورة الفكر التحرري.

الفصل I : واقع المجتمع المدني الافتراضي في الوطن العربي

وصل عدد مستخدمي موقع فيس بوك في العالم العربي حتى شهر إبريل ٢٠١١ إلى ٤٣ مليون مستخدم مع نمو واضح في استخدام اللغة العربية ضمن وسائل التواصل الاجتماعي وذلك وفقاً لأحدث نتائج "تقرير الإعلام الاجتماعي العربي" في إصدار خاص أطلقه يوم ٦ مايو برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية ضمن السلسلة التي يصدرها بشكل دوري.

كما ارتفعت نسبة مستخدمي فيس بوك من سكان العالم العربي أجمع من ٤ في المائة منذ عامين إلى حوالي ١٢ في المائة اليوم منهم ٧٠ في المائة من شريحة الشباب الأمر الذي يشير إلى تبني قطاعات متنامية من المجتمع العربي لوسائل الإعلام الاجتماعي بهدف إحداث تغيير في مجتمعاتهم.

و في ظل تزايد الاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي و الانخراط فيها يمكن التصريح بان ذلك لا يكون إلا من وراء عوامل متعددة ساعدت إلى حد كبير في رفع نسب الانخراط في هذه المواقع.

المبحث الأول : شبكات التواصل الاجتماعي:

المطلب ١: مدخل مفاهيمي:

نظرا للدور المهم الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي على المستوى العالمي عموما و الوطن العربي خصوصا ، سنتطرق بالشرح الوافي لأهم المصطلحات المتعلقة بهذا المجال.

١- مفهوم التواصل الاجتماعي:

تعريف التواصل الاجتماعي

يعرفها محمد عواد بأنها: "تركيبية اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل الفرد الواحد) باسم (العقدة - Node) ، بحيث يتم إيصال هذه العقد بأنواع مختلفة من العلاقات كتشجيع فريق معين أو الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية لبلد ما في هذا العالم. وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقا كطبيعة الوضع الإجماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص" (١)

و تعرف إجرائيا بأنها: "شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون وفي أي مكان من العالم، ظهرت على شبكة الإنترنت منذ سنوات قليلة وغيرت في مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب، واكتسبت أسمها الاجتماعي كونها تعزز العلاقات بين بني البشر، وتعدت في الآونة الأخيرة وظيفتها الاجتماعية لتصبح وسيلة تعبيرية واحتجاجية، وأبرز شبكات التواصل الاجتماعي هي (فيس بوك، تويتر، ويوتيوب) وأهمها هي شبكة (فيس بوك) ، التي لم يتجاوز عمرها الست سنوات وبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من (٨٠) مليون شخص من كافة أنحاء العالم".

بشكل مبسط هي عملية التواصل مع عدد من الناس (أقارب، زملاء، أصدقاء، أو كل ما سبق) عن طريق مواقع وخدمات إلكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع، فهي مواقع لا تعطيك معلومات فقط، بل تتزامن وتتفاعل معك أثناء إمدادك بتلك المعلومات عن من في نطاق شبكتك، وبذلك تكون أسلوب لتبادل المعلومات بشكل فوري عن طريق شبكة الإنترنت.

قد نتساءل عن الفائدة من ذلك، والإجابة بسيطة جدا، فمن قديم الأزمان ترابط الناس مع بعضهم عن طريق تناقل الأخبار والمعلومات عن شعوب أو قبائل أخرى، ومواقع التواصل الاجتماعي تؤدي نفس الغرض بشكلها المبسط.

ب- أنواع مواقع التواصل الاجتماعي:

يوجد العديد من أنواع مواقع التواصل الاجتماعي، وفي كل يوم يظهر المزيد منها ولكن لتسهيل عملية الاستيعاب سوف نقوم بتصنيفها حسب الأستاذ محمد المنصور¹:

وبالاعتماد على معيار الاستعمال و الأهمية ارتأينا التطرف إلى شرح احد أهم مصطلحات شبكة التواصل الاجتماعي:

٢ - فيس بوك:

هو موقع اجتماعي أطلق في الرابع من فبراير ٢٠٠٦ وهو يتبع نفس شركة فيس بوك الخاصة و يسمح هذا الموقع للمستخدمين بالانضمام إلى عدة شبكات فرعية من نفس الموقع تصب في فئة معينة مثل منطقة جغرافية معينة أو مدرسة معينة وغيرها من الأماكن التي تساعد على اكتشاف المزيد من الأشخاص و الذين يتواجدون في نفس فئة الشبكة.

مؤسس الموقع مارك زكربيرج Mark Zuckerberg أسس الموقع عندما كان طالبا في جامعة هارفارد و كان الموقع في البداية مخصصا فقط للطلبة في جامعة هارفارد فقط لكن تم توسيعه لاحقا ليصبح لطلبة الجامعات بشكل عام بالاشتراك في الموقع من ثم تم توسيعه لاحقا ليشمل طلبة المدارس الثانوية و أي شخص يتعدى عمره ١٣ سنة .

٣ - المجتمع المدني الافتراضي:

يشير مصطلح المجتمع المدني الافتراضي إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة على صفحات الانترنت حول مصالح و قيم و أهداف مشتركة. و تشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها أفراد المجتمع المدني الافتراضي من تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا، يجوز أن

¹ الأستاذ: محمد المنصور تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال الأكاديمية العربية في الدانمارك ص

يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاقة صانعي السياسات أو مكافأتهم).

يضم المجتمع المدني الافتراضي مجموعة واسعة النطاق من التنظيمات الافتراضية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم المنخرطين فيها ، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. و يطلق على هذه المنظمات مصطلح منظمات المجتمع المدني الافتراضي .

المطلب ٢ : الدراسات السابقة المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي :

هناك عدة دراسات تطرقت لأثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على شخصية الشباب، وخرجت بنتائج مهمة تفيد أغراض الدراسة الحالية ، وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة: أولاً على المستوى الغربي:

١ دراسة آرين كاربنسكي (Aren karbnsky) 2010:

تناولت بالدراسة اثر موقع " فيس بوك " على التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعات، وقد طبقت الدراسة على (219) طالباً جامعياً، حيث أظهرت النتائج أن الدرجات التي يحصل عليها طلاب الجامعات المدمنون على شبكة الانترنت وتصفح موقع " فيس بوك " أكبر الشبكات الاجتماعية على الإنترنت أدنى بكثير من تلك التي يحصل عليها نظراؤهم الذين لا يستخدمون هذا الموقع، كما أظهرت النتائج أنه كلما ازداد الوقت الذي يمضيه الطالب الجامعي في تصفح هذا الموقع كلما تدنت درجاته في الامتحانات.

كما بينت النتائج أن الأشخاص الذين يقضون وقتاً أطول على الانترنت يخصصون وقتاً أقصر للدراسة مشيراً إلى أن لكل جيل اهتمامات تجذبه ، وأن هذا الموقع يتيح للمستخدم "الدردشة"، وحل الفوازير، وإبداء رأيه في كثير من الأمور والبحث عن أصدقاء جدد أو قدامى ، وبينت النتائج إن (79 %) من الطلاب الجامعيين الذين شملتهم الدراسة اعترفوا بأن إدمانهم على موقع " فيس بوك " أثر سلبياً على تحصيلهم الدراسي.

٢-دراسة ميشيل فانسون (Meshel Fansone) 2010 :

هدفت إلى التعرف على أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغ قوامها (1600) شاب من مستخدمي شبكات التوصل الاجتماعي في بريطانيا ، وقد أظهرت النتائج أنّ أكثر من نصف الأشخاص البالغين الذين يستخدمون مواقع من بينها (فيس بوك و يوتيوب) قد اعترفوا بأنهم يقضون وقتاً أطول على شبكة الإنترنت من ذلك الوقت الذي يقضونه مع أصدقائهم الحقيقيين أو مع أفراد أسرهم.

وأظهرت الدراسة أيضا أنهم يتحدثون بصورة أقل عبر الهاتف، ولا يشاهدون التلفاز كثيرا، ويلعبون عددًا أقل من ألعاب الكمبيوتر، ويرسلون كمية من الرسائل النصية وكذلك البريدية، وقد بينت الدراسة أنه نحو (53%) من الذين شاركوا في الدراسة المسحية، بأن شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت تسببت بالفعل في تغيير أنماط حياتهم، وكشفت الدراسة عن أن نصف مستخدمي الإنترنت في بريطانيا هم أعضاء في أحد مواقع التواصل الاجتماعي، مقارنة ب (27%) فقط في فرنسا، و (33%) في اليابان، و (40%) في الولايات المتحدة.

دراسة مركز (بيو) الأمريكي للأبحاث (٢٠١): "فيس بوك يساعد في تكوين صداقات أفضل"

أظهرت نتائج دراسة مسحية أجراها مركز (بيو) للأبحاث، إن مستخدمي فيس بوك أكثر ثقة ولديهم قدر أكبر من الأصدقاء المقربين ودرجة انخراطهم في السياسة أعلى، وقال (كيث هاملتون) الذي قاد الدراسة "سنتحقق من الكم الكبير من التكهنات بشأن أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الحياة الاجتماعية للشخص، وتركزت معظمها حول احتمال أن تكون هذه المواقع مضرّة بعلاقات مستخدميها وتبعدهم عن المشاركة في العالم".¹

أما على صعيد الوطن العربي:

- دراسة لشركة (تكنو وايرلس) (٢٠١): تحت عنوان (١). مليون مستخدم جديد للإنترنت في مصر بعد الثورة"

كشف تقرير حديث عن زيادة كبيرة في استخدام الإنترنت في مصر في أعقاب ثورة (٢٩) يناير، التي أطاحت بالرئيس السابق (حسني مبارك) بعد (٣) عاماً في السلطة، وبشأن الآلية التي اعتمدت عليها الشركة في جمع الإحصاءات قال (مصطفى أبو جمرة) رئيس مجلس إدارة

(تكنو وايرلس): "نعتمد على تقنيات عالية الدقة في مراقبة وإحصاء مستجدات وتغيرات الأسواق الرقمية بمصر، ومن أهم هذه التقنيات استخدام قواعد بيانات ضخمة، كما يتم رصد سلوكيات استخدام الإنترنت والمتغيرات التي تطرأ عليها بصفة يومية مما يمكننا من تقديم أدق الإحصاءات والتقديرات التي تتعلق بهذا المجال، وربما تفتح هذه الزيادة الكبيرة في أعداد مستخدمي الشبكة المجال أمام توسع سوق الإنترنت في مصر

وتناول تقرير (تكنو وايرلس) بالتفصيل² حجم الزيادة في استخدام ثلاثة مواقع كان لها أثر كبير في الانتفاضة الشعبية وهي: (فيس بوك وتويتر)، بالإضافة إلى موقع (يوتيوب) لتبادل ملفات الفيديو، وذكر "إن عدد مستخدمي (فيس بوك) قبل (٢٩) يناير كان (٤.٢) مليون شخص لكنه ارتفع (٢٣%) بعد الثورة إلى (٥.٢) مليون، أما (تويتر) فكان عدد مستخدميه قبل الثورة (٢٦٨) مستخدم زاد بعدها إلى (٤٤٢)، وبخصوص (يوتيوب) قال التقرير: "إنه خلال الأسبوع الأول من الثورة تمت مشاهدة (٨) مليون صفحة على الموقع من قبل مستخدمين مصريين،

¹ د حسني عوض اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب جامعة القدس المفتوحة ص ١٢١

² المرجع نفسه

جاء هذا العدد رغم قطع السلطات المصرية خدمات الإنترنت في جميع ربوع البلاد من (٢٨) يناير حتى الأول من فبراير".

ورصد التقرير الذي صدر في (٢) صفحة اختلافاً في سلوكيات المستخدمين المصريين على الإنترنت بعد (٢٩) يناير، إذ كانوا قبل هذا التاريخ "أكثر اهتماماً بالترفيه"، أما بعد الثورة فقد أصبح المستخدمون، "أكثر دراية بكيفية استخدام أدوات الإنترنت، ولأول مرة تعلموا استخدام المواقع الوسيطة والتغلب على تعطيل الشبكات الاجتماعية، والبحث عن الأخبار ذات المصدقية والتركيز على إيجاد مصادر للمتابعة الحية".

وأضاف "وجدنا العكس تماماً وإن من يستخدمون مواقع مثل (فيس بوك) لديهم عدد أكبر من العلاقات الوثيقة، واحتمال انخراطهم في الأنشطة المدنية أو السياسية أعلى، وتشير الدراسة إلى تغير كبير في العلاقات الاجتماعية، ويستخدم (٤٤%) من البالغين مواقع التواصل الاجتماعي في ارتفاع عن (٢٦%) عالم (٢٠٠٩) حين أجريت دراسة مماثلة، وكشفت الدراسة أن مستخدمي (فيس بوك) الذين يدخلون الموقع عدة مرات في اليوم أكثر ميلاً بنسبة (٤٣%) من مستخدمي الإنترنت الآخرين، وأكثر ميلاً بثلاثة أمثال من من لا يستخدمون الإنترنت إلى الشعور بأنه يمكن الوثوق في معظم الزائرين.

دراسة العتيبي (٢٠٠٩):

التي هدفت للتعرف على تأثير فيس بوك على طلبة الجامعات السعودية، حيث أن نسبة انتشار استخدام فيس بوك بين طلاب الجامعات السعودية وطالباتها بلغت (77%) وأن دور الأهل والأصدقاء وتأثيرهم في التعرف عليه بدافع تضيبة الوقت، كعامل رئيس لاستخدامه، حيث جاء هذا العامل في المرتبة الأولى في الإشاعات المتحققة من استخدامه، وخلصت العينة إلى أن "فيس بوك حقق ما لم تحققه الوسائل الإعلامية الأخرى، وأن استخدامه كان له تأثيره على الشخصية أكثر من الوسائل الإعلامية

ثالثاً: التعليق على الدراسات والبحوث السابقة:

لا شك أن للدراسات السابقة أهمية كبيرة لدى كافة الباحثين الأكاديميين، أو المعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث، أو الشركات والمؤسسات البحثية عند القيام بأي بحث علمي معتمد ورسين، وقد يستفيد من هذه الدراسات الباحثون أو الجهات البحثية الأخرى، إذا كانت تتعلق بمواضيع بحوثهم أو تقترب منها في الإجابة على تساؤلات الدراسة وصياغة فروضها وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتوصل الباحثون إلى نتائج واستنتاجات ومقترحات قد تسهم في إثراء مواضيعهم البحثية، والتي من شأنها أن تعوض النقص الحاصل في الدراسات التي سبقتها، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي أعتمدها الباحث في هذه الدراسة وبالرغم من قلتها، قد تناولت إلى حد ما بعض الجوانب الأساسية من هذه الدراسة، وأشارت إلى أهمية الإعلام الجديد ودوره في إحداث نقلة نوعية في مفهوم وسائل الإعلام كافة.

وتناولت شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت في متناول أي متصفح لشبكة الإنترنت، بالرغم من التعامل الحذر معها الذي أكدت عليه بعض الدراسات، وتأثيراتها السلبية المنظورة وغير المنظورة على جيل الشباب والمراهقين، إلا أن معظم الدراسات أكدت على الدور الإيجابي الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي، في التقارب بين الشعوب من خلال تقديم الأخبار والمعلومات وتبادل الثقافات، والخروج على سلطة الرقيب وإتاحة المجال لإبداء الرأي وحرية الاختيار، والدور المتميز الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، واليوتيوب)، في أحداث (ثورات الربيع العربي).

وقد اقتربت بعض الدراسات من هذه الدراسة في تأكيد وإثبات: (تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الشباب العربي)، وهو الهدف الذي يسعى الباحث في الوصل إليه في هذه الدراسة، كما يمكن ملاحظة أن اغلب الدراسات تناولت الدول الغربية مع نقص ملحوظ على مستوى الوطن العربي.

المبحث الثاني: اندماج الشباب العربي في الواقع الافتراضي:

المطلب ١: العيش في الواقع الافتراضي:

الواقع الافتراضي هو "واقع الكتروني مشابه للواقع الحقيقي" وتطبيقاته كثيرة منها البريد الإلكتروني، آلة البيع الإلكتروني الألعاب الإلكترونية، المكتبات الإلكترونية وغرف الدردشة الإلكترونية، ويبدو أن الواقع الافتراضي قد تغلب على الواقع الحقيقي في بعض المجالات بدليل أن بعض الصحف الغربية الشهيرة قد توقفت نهائياً عن الصدور واكتفت بإصدار نسخة إلكترونية! وفي مجال التعليم، أخذت المدارس والجامعات الافتراضية تحل محل المدارس والجامعات الحقيقية في بعض الدول بل أن حياة الإنسان المعاصر صارت محكومة بالواقع الافتراضي فالأجهزة الإلكترونية صارت تسجل تفاصيل استهلاك الخدمات العامة، المعاملات البنكية، معاملات الاستيراد والتصدير وتفاصيل جوازات السفر وحالات الوصول والمغادرة بحيث أصبح الفصل بين الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي مستحيلاً بل أن أي تعطل في نظام خدمات الواقع الافتراضي صار يؤدي إلى إصابة الحياة الحقيقية بالشلل التام.

أما في المنطقة العربية فلا مجال للنقاش حوله، غير أن الفرق بين هذه المجتمعات وتلك يكمن في المكانة التي بلغتها هذه الوسائط في المجتمع، فبين من يستعملها كوسيلة أساسية وبين من يلجأ إليها مضطراً كوسيلة تكاملية يكمن الفرق وتبرز الأهمية، فنلاحظ أن طفو المشاكل التي تعانها ثقافتنا وحضارتنا العربية أدى إلى محاولة إيجاد حلول "محلية" لها، و الذي تزامن مع التطور الهائل على مستوى تقنيات التواصل أدى إلى وجود إقبال كبير على مواقع الانترنت التي تربط أفراداً أغلبهم من فئة الشباب تجمعهم هواية مشتركة أو نشاط مشترك و الغوص في ما يسمى بالواقع الافتراضي و تبين أن عدداً متزايداً من شباب الوطن العربي أصبحوا في الوقت الراهن، يتصفحون هذه المواقع الاتصال التي انتشرت كثيراً عبر الانترنت، واستعمال هذه الشبكات الاجتماعية بشكل غير عادي

طرف الشباب، على غرار نشر الصور والملفات وكيفية التعامل مع صفحاتها، خاصة في ما تعلق بالقضايا الراهنة ونشر مختلف الأخبار .

المطلب ٢ : تشكيل منظمات على صفحات الويب:

وفي نفس الوقت فان هناك إقبالا كبيرا على المواقع التي تتيح حياة افتراضية، ومن أشهر صورها مواقع "الحياة الثانية"، التي تستطيع من خلالها أن تختار شخصية افتراضية وتختار عملا افتراضيا وتربح أموالا افتراضية وتجد أصدقاء افتراضيين.. الخ .

ومع الإقبال الكبير على مواقع الحياة الافتراضية تطورت بحيث أصبحت أيضا مواقع يلتقي فيها من تجمعهم اهتمامات مشترك إلا أن التطور لم يقف على المواقع الافتراضية، فقد انقلبت الآية وأصبحت نوادي حقيقية تقدم فرصة لروادها لان يعيشوا حياة مختلفة داخلها، يمكنهم خلال هذه الحياة أن يرتدوا ملابس الشخصية التي يريدونها، ويلعبوا الدور الذي يحبونه .ومع زيادة الإقبال على تشكيل النوادي و المنظمات الافتراضية في الوطن العربي أعطى ذلك دفعا قويا للتدعيم ركائز المجتمع المدني الافتراضي العربي و خير دليل على ذلك أن عشرات الملايين من الشباب العربي يفضلون إعلان انتماءهم للوطن من خلال منتديات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها موقع فيس بوك، وعبر المدونات والمواقع الشخصية للمشاهير من الدعاة والسياسيين والرياضيين، الدعاة مثل عمرو خالد أو الدكتور محمد العريفي أو الدكتور طارق السويدان وغيرهم وجدوا في شبكة المعلومات فرصة ذهبية للإعلان عن مشروعاتهم التي تكثف الانتماء للوطن العربي والإسلامي .

واتجه الشباب أيضا لممارسة الانتماء على الشبكة بطريقته الخاصة، فمنهم من يعبر عن حب الوطن من خلال مواقع خاصة ومشتركة مثل مواقع جمعيات صناع الحياة المنتشرة في مختلف الدول العربية والتي وجدت في الانترنت ميدان معركة رقمي لإعلان الانتماء لأوطانهم والدفاع عن تاريخها، وعلى موقع فيس بوك قد تدور معارك افتراضية من أجل قضايا الوطن فهناك على سبيل المثال مجموعات من دولة عربية كبيرة تطالب بإتاحة الفرصة أمام كل المواطنين للترشح لمنصب رئيس الدولة دون قيود قانونية، وهناك مجموعات أخرى تطرح حلولاً عملية لإنقاذ الوطن من التقسيم، ومجموعة ثالثة تدعو للقيام بمبادرات للتقريب بين السنة والشيعه للتوحد ضد غير المسلمين.

ويرى عبد الله بن مصلح (شاب خليجي) أن الانتماء يجب أن يكون للأمة العربية والإسلامية وليس لدولة أو قطر ، ويقول أنه يدخل على منتديات الدول العربية ويتفاعل مع كافة قضايا العرب لأنه من وجهة نظره هو الانتماء الأشمل ، مطالباً الشباب بأن يتحولوا بانتمائهم لأشياء عملية كالمساعدة في المحن والأزمات التي تواجه بعض الدول العربية .ومحمود طالب يدرس الإعلام بإحدى الجامعات العربية يؤكد أن منتديات الانترنت وموقع فيس بوك أصبحت بديلاً لممارسة الوطنية والانتماء عن الأحزاب السياسية التي عجزت عن جذب الشباب إليها

ومن ثم أصبح الانترنت بديلا لدى الشباب للتعبير عن الوطنية و القيام بالأعمال الخيرية والسياسية والاجتماعية والتي هي من متطلبات ومقتضيات الوطنية الحقة و الانتماء الافتراضي.

المبحث الثالث : دراسة ارتفاع نسب الانخراط الشبابي في شبكات التواصل الاجتماعي:

المطلب ١ : عرض إحصائي:

نشر موقع (Internet World Stats) إحصاءا يتعلق باللغات العشر الأولى الأكثر استخداما على شبكة الإنترنت لعام ٢٠١م وكانت المرتبة الأولى من نصيب اللغة الإنجليزية بعدد مستخدمين فاق ٥٣ مليون تمثلا ٢٧% من إجمالي مستخدمي الإنترنت، تلتها في المرتبة الثانية اللغة الصينية والتي تجاوز عدد مستخدميها ٤٤ مليون أي ٢٢.٦% من مجموع المستخدمين. أما المرتبة الثالثة فكانت للغة الأسبانية حيث وصل عدد مستخدميها إلى حوالي ١٥ مليون مستخدم بنسبة ٧% من إجمالي عدد المستخدمين. في حين تراجعت اللغة الفرنسية من المركز الخامس إلى المركز الثامن.

وقد كانت اللغة العربية في عام ٢٠٠م في المرتبة الثالثة عشر، ولكنها في عام ٢٠١م سجلت تقدماً كبيراً حيث احتلت المركز السابع بتعداد فاق ٦٥ مليون مستخدم تمثلا ٣.٣% من مجموع مستخدمي الإنترنت في العالم، وبنسبة نمو متسارعة هي الأعلى إذ قدرت بأكثر من ٢٥٠% خلال الفترة بين عامي ٢٠٠م و ٢٠١م، مما يفسر انفتاح المستخدم العربي على الإنترنت ويبين بوادر جهود إثراء المحتوى العربي وانتشاره.

يوجد على الإنترنت مليارات المواقع، بعضها لديها عدد محدود من المستخدمين، بينما البعض الآخر لديه أعداد كبيرة من المستخدمين. وقد أصدر "جوجل" عالم ٢٠١م قائمة بأكثر ١٠ موقع من حيث عدد مستخدميها (زياراته) على مستوى العالم. وحل فيس بوك في المرتبة الأولى بحوالي ٨٨٠,٠٠٠ مستخدم، تلاه موقع يوتيوب في المرتبة الثانية بحوالي ٨٠٠,٠٠٠ زائر، ثم ياهو في المرتبة الثالثة بحوالي ٦٦٠,٠٠٠ زائر وكما هو موضح في (جدول ١) الذي يحصي استخدام الانترنت في العالم.

جدول (1) احصاءات استخدام الانترنت في العالم

WORLD INTERNET USAGE AND POPULATION STATISTICS						
World Regions	Population (2011 Est.)	Internet Users Dec. 31, 2000	Internet Users Mar. 31, 2011	Penetration (% Population)	Growth 2000-2011	Users % of Table
Africa	1,037,524,058	4,514,400	118,609,620	11.4 %	2,527.4 %	5.7 %
Asia	3,879,740,877	114,304,000	922,329,554	23.8 %	706.9 %	44.0 %
Europe	816,426,346	105,096,093	476,213,935	58.3 %	353.1 %	22.7 %
Middle East	216,258,843	3,284,800	68,553,666	31.7 %	1,987.0 %	3.3 %
North America	347,394,870	108,096,800	272,066,000	78.3 %	151.7 %	13.0 %
Latin America/Carib.	597,283,165	18,068,919	215,939,400	36.2 %	1,037.4 %	10.3 %
Oceania / Australia	35,426,995	7,620,480	21,293,830	60.1 %	179.4 %	1.0 %
WORLD TOTAL	6,930,055,154	360,985,492	2,095,006,005	30.2 %	480.4 %	100.0 %

NOTES: (1) Internet Usage and World Population Statistics are for March 31, 2011. (2) CLICK on each world region name for detailed regional usage information. (3) Demographic (Population) numbers are based on data from the [US Census Bureau](#). (4) Internet usage information comes from data published by [Nielsen Online](#), by the [International Telecommunications Union](#), by [GfK](#), local Regulators and other reliable sources. (5) For definitions, disclaimer, and navigation help, please refer to the [Site Surfing Guide](#). (6) Information in this site may be cited, giving the due credit to [www.internetworldstats.com](#). Copyright © 2001 - 2011, Miniwatts Marketing Group. All rights reserved worldwide.

المصدر : <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>

وبما أن أهم وأشهر مواقع التواصل الاجتماعي هو فيس بوك و نظرا للدور البارز الذي يلعبه حاليا فسوف نتطرق إلى عرض إحصائي لاستخدامه على المستويين العالمي والعربي :

١- ارتفاع نسب مستخدمي فيس بوك Facebook :

فيس بوك هو أحد شبكات التواصل الاجتماعي التي رغم أن عمرها لا يزيد عن عشر سنوات إلا أن مواقعها أصبحت الأشهر والأكثر استخداماً وتأثيراً على مستوى العالم.

والآن يملك الموقع حوالي ٨٨ مليون مستخدم، بمعنى آخر فإن شخصاً واحداً من بين كل ١٣ شخص على الأرض لديه حساب في موقع فيس بوك، بحوالي ٧٥ لغة ، ويقضي هؤلاء المستخدمين جميعاً أكثر من ٧٠ بليون دقيقة على الموقع شهرياً.

ومن الإحصاءات الأخرى لموقع فيس بوك والتي نشرتها مدونة digitalbuzzblog في يناير ٢٠١١ ما يلي:

يبلغ متوسط عدد الأصدقاء لكل مستخدم ١٣ صديق.

٤٨% من مستخدمي الموقع ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٤١٨ سنة يقومون بالاطلاع عليه بعد استيقاظهم من النوم، منهم ٢٨% يفعلون ذلك قبل حتى قيامهم من على السرير.

نسبة المستخدمين من الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ سنة تزيد باطراد وهي تمثل حالياً أكثر من ٣٠% من إجمالي المستخدمين.

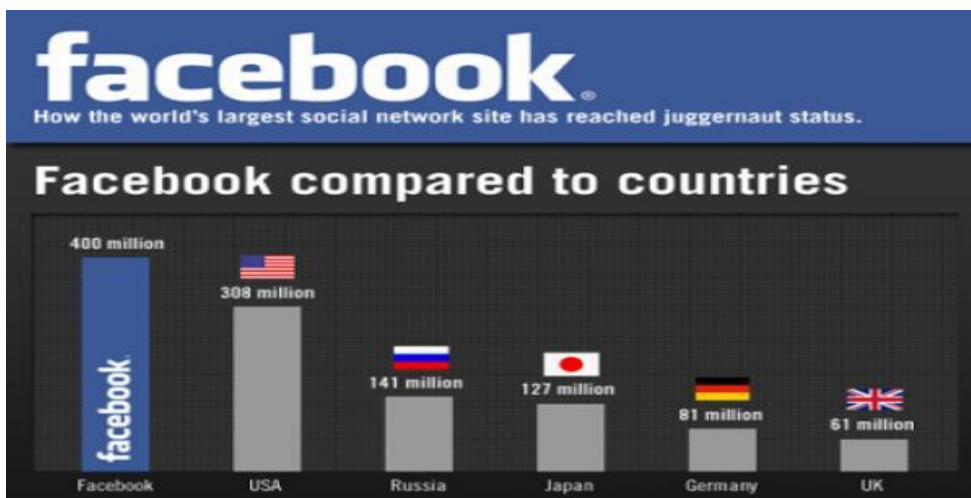
المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤١٨ سنة هي الأسرع نمواً بنسبة ٧% سنوياً.

أكثر من ٢٠ مليون شخص يدخلون على الموقع بواسطة هواتفهم الجواله.

٤٨% من الشباب ذكروا بأن فيس بوك أصبح مصدرهم لاستقاء الأخبار.

في كل ٢٠ دقيقة على فيس بوك تتم مشاركة مليون رابط، وتتم قبول صداقة ٢ مليون شخص، كما يتم إرسال حوالي ٣ ملايين رسالة.

كما أوضح موقع النهار- أون الجزائري لاین أنه لو كان " فيس بوك " بلداً لاحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الصين والهند من حيث عدد السكان. ويضم "فيسبوك" أكثر من ٩٠ مليون مستخدم ناشط يتصل أكثر من نصفهم بالموقع مرة في اليوم على الأقل، وأكثر من نصف مستخدمي الانترنت في العالم يستخدمون " فيس بوك " ويخصصون دقيقة من أصل ٧ دقائق يمضونها على الإنترنت، لتصفح هذا الموقع بالذات، وفق إحصائية شركة "كومسكور". وتضم الولايات المتحدة أكبر عدد من مستخدمي " فيس بوك " في العالم (١٦٩ مليوناً في عام) بحسب شبكة التواصل الاجتماعي التي تفيد بأن الهند (٥ مليوناً)، والبرازيل (٤٩ مليوناً) هما مركزا نمو رئيسيان للموقع. ويضم فيس بوك أيضاً ٢ مليون مستخدم في المكسيك و ١ مليوناً في إندونيسيا وفق "كومسكور". ويحتل " فيس بوك " المرتبة الأولى على لائحة مواقع التواصل الاجتماعي في البلدان كلها تقريباً كما هو مبين في الشكل التالي:



فيسبوك ثالث أكبر دولة في العالم

العالم العربي وشبكات التواصل الاجتماعي :

تشير الدراسات ان المشاركة الشبابية العربية في الشأن العام عرفت كغيرها في أغلب دول العالم ضعفا نسبيا ، ففي تونس بلغت النسبة 16.7% حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2005 في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز بصفة عامة نسبة 20% في الدول الغربية إلا أن استشارة الشباب لسنة 2010 في تونس بينت في أرقامها غير المعلنة أن نسبة المشاركة التونسية تراجعت إلى حوالي 8%.

و في المقابل كان توجه الشباب التونسي إلى الشبكات الاجتماعية ملحوظا حيث سجل حضوره على شبكة فيس بوك في نفس السنة أي 2010 بعدد ناهز 1.6 مليون شاب من أصل 3 مليون شابا مما جعل المحللين يتحدثون عن المشاركة الإلكترونية للشباب مفسرين ذلك على أنه انخراط في مجتمع المعرفة والمعلومات.

وتأتي مصر في المرتبة العشرين عالمياً والأول عربياً بعدد مستخدمين يبلغ ١٦٣, ٢٠, مستخدم، تليه المغرب بعدد مستخدمين حوالي ١٣, ٢١٣, فالمملكة العربية السعودية بحوالي ٩, ٧٧٤, مستخدم.

كما أصدرت كلية دبي للإدارة الحكومية في العدين الأول والثاني من سلسلة تقاريرها ربع السنوية والتي تسلط الضوء وتحلل إستخدامات وشبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية خدمة الإنترنت إلى العالم العربي في مرحلة متأخرة عن كثير من دول العالم الأخرى وبشكل خاص الدول العربية.

وقد كانت الكويت من أوائل الدول التي أدخلت الإنترنت وذلك عالم ١٩٩٠م تلتها مصر والإمارات العربية المتحدة في عالم ١٩٩٠م فالجزائر والمغرب عالم ١٩٩٠م . أما المملكة العربية السعودية فلم تدخلها الإنترنت إلا عام ١٩٨٨م، هذا العام والذي سبقه شهدا أيضا نمواً متزايداً في أعداد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي حيث ارتفع عدد المستخدمين من ١٥ ألف مستخدم في بداية عالم ١٩٩٠م إلى أكثر من ٣٥٦ ألف مستخدم في نهاية هذا العام، أي بنمو قدره ٢٣٧%. وفي نهاية عالم ١٩٩٠م تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ٧٠ ألف مستخدم أي بزيادة قدرها ١٩٧% عن العام السابق.

وفي عالم ٢٠٠٠م أشار تقرير للشبكة العربية لحقوق الإنسان إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي وصل إلى ٥٨ مليون مستخدم معظمهم من الشباب، وأن عدد الهواتف الجواله بلغ حوالي ١٧ مليوناً، وعدد خطوط الهاتف الأرضي حوالي ٣٤ مليون خط كما هو مبين في (جدول ٢).

وذكر التقرير أن مصر هي البلد العربي الأكبر من حيث عدد مستخدمي الإنترنت بحوالي ١٥ مليون مستخدم، وأن عدد المدونات العربية بلغ حوالي ٦٠ ألف مدونة منها ١٥ ألف مدونة نشطة. ووفقاً للتقرير فإن الشريحة الأكثر استخداماً للمدونات هي الفئة العمرية بين ٣٥٢٥ عاماً بنسبة ٤٥% ويمثل المدونون العرب فوق ٣٥ عاماً نسبة ٩%.

التقرير أشار أيضاً إلى أن الإناث يمثلن ٣٤% من المدونين العرب. وتوجد أكبر نسبة للإناث مقارنة بالذكور المدونين في مصر والسعودية من الفئة العمرية بين ٢٤١٨- عاماً، حيث تمثل الاناث في مصر ٤٧% تليها السعودية بنسبة ٤٦% من المدونات الإناث.

وبلغ عدد مستخدمي فيس بوك في العام العربي يبلغ حوالي ١٢ مليون مستخدم. هذا الرقم ارتفع إلى ٢٧,٧١١ مليون مستخدم بنهاية ربيع ٢٠١١ م.

جدول (2) استخدامات الانترنت والاتصالات العربية لعام 2009

الاستخدامات	الكمية والدول
عدد مستخدمي الانترنت العرب	٥٨ مليون مستخدم
عدد التليفونات المحمولة في العالم العربي	١٧٦ مليون
عدد خطوط الهاتف الأرضي بالعالم العربي	٣٤ مليون خط
عدد مستخدمي الفيسبوك في العالم العربي	نحو ١٢ مليون
عدد المدونات العربية	نحو ٦٠٠ ألف ، والناشط منها ١٥٠ ألف تقريباً
أكبر الدول لعدد مقاهي الانترنت	الجزائر ١٦ ألف مقهى ونادي للانترنت
أكثر عدد لمستخدمي الانترنت	مصر: ١٥ مليون مستخدم
أقل عدد لمستخدمي الانترنت	موريتانيا : ٦٠ ألف مستخدم
أكثر الدول استخداماً لموقع الفيسبوك	مصر ، لبنان والجزائر
أكبر عدد لخطوط الهاتف المحمول	الإمارات : ٧.٥ مليون خط
أعلى نسبة لعدد مستخدمي الانترنت مقارنة بعدد السكان	الإمارات: ٢,٨٦ مليون مستخدم بنسبة تزيد على ٥٠% من إجمالي السكان
أشد الدول رقابة على الانترنت	السعودية وتونس
أشد الدول قمعاً لنشطاء الانترنت	مصر
أفضل الدول تعاملها مع الانترنت	لبنان، والجزائر
أفضل الدول لخدمات الانترنت	المغرب
أكثر الدول تصنفاً على مستخدمي قطاع الاتصالات	لبنان ومصر
أكثر الدول تطلفاً في مواقع الانترنت	السعودية
أكثر الدول التي يبيت منها مواقع علمانية	المغرب، ولبنان ومصر
أفضل التجارب لتجمعات المدونين ونشطاء الانترنت	المغرب
أكثر الدول استخداماً لموقع يوتيوب	مصر

المصدر: كتاب علاقة الاعلام الجديد بحرية الرأي في فلسطين- قائمة باستخدامات الانترنت والاتصالات العربية لعام 2009 (15)

أما بالنسبة لاستخدام فيس بوك:

فانه ينمو بشكل متسارع في المنطقة العربية وذلك بسبب ارتفاع شريحة الشباب التي تبدي اهتماماً كبيراً بالتعامل مع هذه الشبكة وتمثل حالياً شريحة الشباب ٢٩١٩ سنة) حوالي ٧٥% من مستخدمي فيس بوك في العالم العربي.

وحسب ما جاء أيضاً في تقرير الإعلام الاجتماعي العربي للسداسي الأول من سنة 2011 زاد انتشار استخدام فيس بوك في المنطقة العربية بمعدل أسرع في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 مقارنة بعام 2010 ، وبلغت نسبة الزيادة 29% في الشهور الثلاثة الأولى. من عام 2011 مقابل 18% خلال نفس الفترة في عام 2010 وقد شهدت البلدان التي انطلقت فيها الحركات الأهلية صعوداً سريعاً خلال وبعد اندلاع تلك الحركات، باستثناء ليبيا التي شهدت انخفاضاً شديداً في عدد مستخدمي فيس بوك وهو ما قد يكون نتيجة لرحيل عدد كبير من المقيمين من غير الليبيين هناك خلال الشهور الأولى من الثورة. وقد تغير ترتيب البلدان بشكل طفيف، والذي يشير إلى توزيع النمو في عدد المستخدمين عبر المنطقة العربية يقود الشباب النمو الذي يشهده استخدام فيس بوك في المنطقة، لتصل نسبتهم إلى 70% من إجمالي مستخدمي فيس بوك ، وصل عدد مستخدمي فيس بوك الإجمالي في العالم العربي إلى 27,711,503 مستخدم في 5 أبريل 2011 بعد أن كان 21,377,282 مستخدم في 5 يناير 2011 ما يعني أنه قد تضاعف تقريبا مقارنة بنفس الفترة العام الماضي 14,791,972 في أبريل 2010 ، وبلغ الآن عدد المستخدمين أي حسب إحصائيات شهر أكتوبر 2011 حدود 32.273.580 نسمة من أصل 273.540.000 في بداية أبريل 2011 ، تجاوز متوسط انتشار مستخدمي فيس بوك لكل دولة في المنطقة العربية 7.5% ، بعد أن كان أقل من 6% في نهاية 2010 وفي ما يلي جدول توضيحي للنسب المتعلقة بالفئات العمرية المختلفة لمستخدمي فيس بوك بالبلدان العربية حسب مواقع الإحصاء ل فيس بوك في شهر أكتوبر 2011 انظر (جدول ٣).

كما نلاحظ أن المشاركة الشبابية العربية في هذه الشبكة الاجتماعية لا تمثل ظاهرة خاصة بل إن نسق انتشار مستخدمي فيس بوك في أغلب المناطق و الدول يفوق نسق الانتشار في المنطقة، ففي 2008 يوجد 65 مليون مستعمل فيس بوك في العالم و في 2009 أصبح العدد 250 مليون 2010 بلغ العدد 500 مليون 57 بالمائة منهم شباب بين 18 و 34 سنة في 2011 وصل إلى أكثر من 750 مليون أما في الولايات المتحدة بلغ عدد مستخدمي فيس بوك هذه السنة إلى حوالي 155 مليون مشترك بعد أن كان 126 مليون في 2010 و 24 مليون في 2008 في تركيا تجاوز عدد المستخدمين 26 مليون في 2011 بعد أن كان 22.5 مليون في 2010 .

أما في الدول العربية تتصدر مصر الدول العربية بأكثر من 8 مليون مستعمل بالنسبة لسنة 2011 و بالتالي فيس بوك في المنطقة العربية لعب بالأساس دوراً إعلامياً مهماً من طرف فئة مشاركة قليلة لفائدة فئة مشاركة كبيرة في فيس بوك

قادة الرأي في الحراك الاجتماعي العربي مثلما أثبتته التقرير العربي للإعلام الاجتماعية وكما هو موضح في (جدول ٤)

Country	Ages 13-19	Ages 20-29	Ages 30-39	Ages 40-49	Ages 51+	% Ages 13-19	% Ages 20-29	% Ages 30-39	% Ages 40-49	% Ages 51+
Morocco	1,475,040	1,694,440	477,000	162,700	68,780	37.6%	43.2%	12.1%	4.1%	1.8%
Algeria	887,940	1,229,000	373,200	128,420	52,000	32.6%	45.2%	13.7%	4.7%	1.9%
Jordan	607,800	865,640	277,060	105,980	39,840	31.8%	45.3%	14.5%	5.5%	2.1%
Yemen	72,620	119,760	33,060	8,820	3,160	30.4%	50.1%	13.8%	3.7%	1.3%
Egypt	2,608,800	4,172,780	1,412,200	473,080	200,500	29.2%	46.7%	15.8%	5.3%	2.2%
Tunisia	790,840	1,234,680	428,840	151,200	72,380	28.9%	45.1%	15.7%	5.5%	2.6%
Lebanon	314,100	565,380	240,340	106,680	45,200	24.4%	43.9%	18.6%	8.3%	3.5%
Bahrain	73,500	122,100	69,760	25,460	9,740	24.2%	40.2%	23.0%	8.4%	3.2%
Mauritania	18,140	37,800	13,180	4,600	1,960	23.3%	48.6%	16.9%	5.9%	2.5%
Libya	71,140	139,020	66,660	25,900	8,640	22.5%	43.9%	21.1%	8.2%	2.7%
Oman	70,920	150,180	69,920	25,000	9,560	21.6%	45.7%	21.3%	7.6%	2.9%
Saudi Arabia	966,000	2,143,780	940,420	308,220	113,300	21.3%	47.3%	20.7%	6.8%	2.5%
Iraq	245,440	593,440	216,480	80,300	29,580	20.9%	50.5%	18.4%	6.8%	2.5%
Qatar	51,760	134,420	86,800	28,220	9,580	16.4%	42.7%	27.6%	9.0%	3.0%
Kuwait	129,440	351,520	238,680	84,420	30,600	15.3%	41.7%	28.3%	10.0%	3.6%
UAE	317,080	1,150,920	792,280	250,220	82,540	12.1%	43.9%	30.2%	9.5%	3.1%
	8,700,560	14,704,860	5,735,880	1,969,220	777,360	27.0%	45.6%	17.8%	6.1%	2.4%

(جدول ٣) جدول توضيحي للنسب المتعلقة بالفئات العمرية المختلفة لمستعملي فيس بوك بالبلدان العربية.

Rank	Country	Facebook Users
1	Egypt	8,929,740
2	Saudi Arabia	4,536,320
3	Morocco	3,926,640
4	Tunisia	2,738,180
5	Algeria	2,721,620
6	UAE	2,622,200
7	Jordan	1,911,420
8	Lebanon	1,289,180
9	Iraq	1,174,300
10	Kuwait	843,640
11	Oman	328,320
12	Libya	316,460
13	Qatar	314,880
14	Bahrain	303,860
15	Yemen	239,040
16	Mauritania	77,780
		32,273,580

(جدول ٤) جدول توضيحي لنسب مستعملي فيس بوك بالبلدان العربية^١

^١ السيد سيف الله لطفي المشاط دور الشبكات الاجتماعية في دعم المشاركة الشبابية الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس و اللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية ١٦١ نوفمبر ٢٠١٠ الدوحة - اللجنة الدائمة للإسكان - جامعة الدول العربية.

المطلب ٢ تحليل الأسباب و الدوافع:

لا يمكن للشبكات الاجتماعية أن تحقق مشاركة شبابية فاعلة في الشأن العام إلا إذا تبينت أسباب معينة يمكن أن نصنفها كالآتي :

تقنية :

مجهودات الدول العربية في تطوير شبكات الاتصال .

ارتفاع نسبة التطور في مجال سرعة الانترنت.

اهتمام أصحاب القطاع الخاص بمجال الاتصالات

سهولة التسجيل في فيس بوك يحدث أن تخترق بريدك الإلكتروني رسالة تحمل دعوة من صديق لزيارة مجموعته على موقع facebook.com ، و الذي هو ذو واجهة بسيطة تداعب فضول الزوار مما جعله اليوم من أكثر المواقع زيارة في العالم.

نفسية :

أثرت مختلف الأحداث التي مرت بها الدول العربية على نفسية الجيل الصاعد مما جعله يبحث عن علاج في مختلف مواقع شبكات التواصل الاجتماعي ومن بين الأسباب النفسية نذكر:

المرض النرجسي : الكل منا يعرف أن مستخدمي الانترنت العرب هم شبان و صغار فذلك هو عمر النرجسية و التي تعني حب الذات و محاولة فرض الأفكار البديلة عن تلك التي وجدها الشبان عند آباءهم و أجدادهم محاولين تجاوز التراث الفكري.

توهم العدو الخيالي : أي بدلا من البحث عن المصادر والأسباب الرئيسية لهذه المشاكل التي تعانها ثقافتنا وحضارتنا العربية ومحاولة إيجاد حلول "محلية" لها، يبدأ الكثير من الأشخاص "بإحالة" ما وقع من مصائب أو مشاكل علي "الغرب" وما شابهه من الأعداء الذين يخترعهم الكثير أن لم يوجدوا. فلا بد من وجود "عدو" يترص " ولا بد من وجود "شيء" ما يجعل حياتنا في الوطن العربي صعبة بعض الشيء. تستمر هذه "الإحالة" النفسية لهذه المشاكل إلي البحث عن قنوات التخاطب حيث يبدأ المناقش بالفضح و يصل حتى درجة شتائم وغيرها من الوسائل التي يستخدمها الضعفاء عادة للنيل "المتخيل" من العدو "الخيالي

سوسيوسياسية :

من المؤكد أنّ الشباب العربي استفاد من التطور الذي طال تكنولوجيا الاتصالات وأستخدم العالم الافتراضي لهز بعض الأنظمة العربية وتهديد غيرها، عبر تحركات شعبية فرضت واقعاً جديداً غير واضح المعالم. يشهد العالم العربي منذ بداية العام الماضي تحركات شعبية بقيادة مجموعات شابة أو ما يطلق عليه مدفوعة

بقناعة ورغبة قوية في التغيير، أصحابها متأثرون بثقافة العصر، وقيم الديمقراطية والحرية التي ساهم الانفتاح على الثقافات العالمية بتشكيلها لديهم و قد وجدت هذه الفئات صدى لها في مواقع التواصل الاجتماعي. ويؤكد منصور أن فيس بوك نجح في تحريك هذه التحركات الشعبية التي يشهدها العالم العربي لأسباب عدة، أهمها القدرة على تأمين الاتصال السريع بأقل تكلفة ممكنة ونقل الأفكار والأخبار بسرعة تختصر الزمان، وسهولة استخدامه من قِبل الفئة العمرية الشابة على الأخص حيث سُجل استخدامه في مصر مثلاً من قبل ٩٠% من الشباب.

و نفسر أيضا ارتفاع نسبة المشارك في مواقع التواصل الاجتماعي للأسباب الآتية:

* محاولة مشاركة الشباب في قضايا المجتمع أي اشتراك الشباب بفعالية وتأثير في قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية؛ بهدف تحقيق الصالح العام، وتشمل المشاركة الفاعلة للشباب الاعتراف بمكان القوة لديهم، واهتماماتهم وقدراتهم، والعمل على استثمارها في تحقيق الصالح العام.

* سعي بحث الشباب عن الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهتم المجتمع ومن ثمة منح للشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

* الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني من خلال توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى، وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة المجتمع و ذلك من خلال تكوين صداقات ومجموعات من الأفراد لها نفس الاهتمامات.

ساهم التطور التقني للاتصالات بشكل كبير في تزايد قنوات التواصل الاجتماعي و احتلالها مكانة هامة داخل المجتمع الدولي عموماً والعربي خصوصاً و ذلك نظراً لما تحتويه من مميزات مهدت لتزايد مناصريها بعد تراكم العديد من الفواعل المساعدة على اللجوء إلى هاته القنوات كبديل عن التعبير والتغيير في الواقع المعاش.

الخاتمة:

هذا في الوقت الذي لا زالت تستمر فيه ثورات في الوطن العربي لتصرخ جماهيرها بصوت واحد على الأرض وفي الفضاء المعلوماتي قائلة: "الشعب يريد إسقاط النظام".

إن من غير العدالة القول بأن فيس بوك أو تويتر هما من أسقطت تلك الأنظمة العربية لأن في ذلك إجحاف للشوار الذين ضحوا بأرواحهم سعياً وراء الحرية، فالتقنية هي مجرد أدوات ووسائل لدفع عجلة الحركات الشعبية وليست سبباً في الحراك الشعبي نفسه الذي نتج في حقيقة الأمر بسبب عوامل وظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة عملت مجتمعة إلى إثارة سخط المواطنين في تلك الدول وجعلت الأرض تحت أقدامهم جاهزة للانفجار.

إن ما فعله فيس بوك وتويتر لم يكن صناعة تلك الثورات أو إيجادها ولكنها عملت على إيقاد شرارة تلك الثورات في الوطن العربي وغيرها من دول حول العالم. لقد مكّن فيس بوك وتويتر الشعوب في تلك الدول من توحيد أصواتهم والتعاون حيال القضايا الأساسية التي تهمهم وذلك من خلال وضعهم بشكل لم يكن تحقيقه من قبل ممكن على أرضية واحدة مشتركة.

يمثل الشباب في العالم العربي الفئة العمرية الأوسع والأكثر نمواً عددياً مقارنة بالمجموعات العمرية الأخرى. إلا أن ذلك ليس مؤشراً سلبياً أو إيجابياً بحد ذاته. بل يمثل تفاعله مع عوامل سياسية ومتغيرات اقتصادية واجتماعية متعددة ثقلاً إضافياً على عاتق دول عربية تعاني من الضعف وقصور في التنمية، أو قد يشكل مورداً ثميناً يساهم في عملية التنمية المستدامة على جميع المستويات.

وتبقى مشاركة الشباب في الحياة السياسية بأنماطها وأوجهها المتعددة العامل الأهم في تحديد مستوى انتماء واندماج الشباب في مجتمعهم من جهة، والمؤشر الأكثر دلالة علىالنضوج السياسي وديمقراطية الأنظمة المعنية من جهة أخرى. ويبقى تحديد سبلتفعيل المشاركة الشبابية، أكان على المستوى المدني أو في نطاق المجال العام أحد الأهداف الأساسية لدراسة الواقع العربي وموقع الشباب فيه.

و في الختام يمكن تأكيد صحة الفرضيات المطروحة للدراسة من خلال استنتاج أن منظمات المجتمع المدني الافتراضي وجدت في الأوساط الشبابية العربية أرضية صلبة استطاعت من خلالها التأثير على مجرى الأحداث برسم معالم مستقبلية جديدة.

نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميليشيات: العراق كنموذج للدراسة

د. محمد الساعدي أستاذ القانون العام المساعد (العراق)

مقدمة

لجميع الدول ذات السيادة، سلطة تامة في تشكيل القوات المسلحة وفقاً لقوانينها الداخلية¹، حيث تُلقى مسؤولية الأمن الداخلي على عاتق جهاز الشرطة أو هيئات تطبيق القانون أو قوات الشرطة الأكثر تسليحاً (المعروفة باسم قوات الدرك) وقد توجد بعض الهيئات الأكثر تخصصاً في الأمن الداخلي لتعزيز تلك القوات الأساسية مثل حرس الحدود ووحدات الشرطة الخاصة أو قطاعات من هيئات المخابرات في الدولة. وفي بعض الدول، يكون الأمن الداخلي هو المسؤولية الأساسية لقوة البوليس السري، هذا من جانب قوى الأمن الداخلي، أما الأمن أو الدفاع الخارجي فتقوم القوات المسلحة (البرية، البحرية والجوية) بدور أساسي حيث تضطلع بمسؤولية الدفاع عن البلاد ضد المخاطر الخارجية، باستثناء أوقات الاضطرابات الشديدة أو غيرها من حالات الطوارئ، حيث يحظر حظراً صريحاً أن تشترك القوات العسكرية في حفظ الأمن الداخلي، أو يكون ذلك قاصراً على ترخيص المساعدة العسكرية للقوات المدنية كجزء من المبدأ المعاصر الذي يقضي بأن السلطة المدنية هي التي يجب أن تحكم المؤسسة العسكرية²، ويمكن وضع وحدات القوات الخاصة في بعض الحالات تحت قيادة القوى المدنية بصورة مؤقتة من أجل بعض مواقف الأمن الداخلي الخاصة مثل عمليات مكافحة الإرهاب.

وفي حالة نشوب حرب، جميع التشكيلات العسكرية الرسمية، لها الحق بالمشاركة في الأعمال العدائية ضد الطرف الآخر، ويتمتع جميع أعضائها، بجميع الامتيازات والضمانات التي يمنحها قانون الحرب للمقاتلين في ساحة الحرب³، على اعتبار أن وظيفة هذه التشكيلات العسكرية هي صميم واجباتها الرسمية المحددة سواء في خدمة القوات المسلحة، الإلزامية أو الطوعية أو الاحتياطية، هذا من جانب القوات المسلحة النظامية، أما المفهوم المقابل لهذه القوات، أي القوات المسلحة غير النظامية، فمن أجل تعويض غياب السلطة بعد عام ٢٠٠٢ أتجهت أغلب مكونات الشعب العراقي على نحو متزايد بإنشاء الميليشيات أو الجماعات المسلحة الأخرى من أجل الحماية⁴.

¹ - Paul Guggenheim, *Traité de droit international public*, Librairie de l'Université, Georg & Cie., 1953, p.318.

² - Kees Homan, *Civilian Control of the Military, Promoting Good Governance in the Security Sector: Principles and Challenges*, Editors Mert Kayhan and Merijn Hartog

The Centre of European Security Studies, February 2013, p.83.

³ - Lassa Francis Oppenheim, *international law*, London, 1957, P.256.

⁴ - Human Rights Report, UN Assistance Mission for Iraq, 1 November - 31 December 2006.

حيث تعود "استراتيجية الميليشيا" في العراق إلى عهد ما قبل نظام الرئيس المخلوع صدام حسين وسيطرة حزب البعث على السلطة عام ١٩٦٦ ، لقد وظفها نظام الحكم الجمهوري أول مرة في ظل دستور ٢٧ تموز ١٩٥٥ بشكل ممنهج، وكجزء من السلطة السياسية على شكل قوات مسلحة غير نظامية في ظل دساتير الحكم الجمهوري، كما عرفت هذه الظاهرة لدى صفوف المعارضة العراقية (الجناح العسكري) التي كانت تقاتل ضد النظام البعثي كما سنى ذلك لاحقاً.

حل الميليشيات أو دمجها في القوات المسلحة العراقية يشكل تحدياً كبيراً تواجهه الحكومة العراقية، فالقانون الدستوري العراقي ينص على أن تشكيل ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة محظور، وعلى الرغم من هذا الحظر، لا تزال فعالية الميليشيات بالعمل في جميع أنحاء العراق.

يمثل المشهد العراقي مجموعة من المسائل العنصرية لمختلف القوى والفاعلين داخل العراق، فبنية المجتمع العراقي وما يتسم به من تعددية في الانتماء ستؤثر بالتأكيد في مستقبل العراق، خصوصاً في ظل تعدد المرجعيات المجتمعية المنبثقة عن تلك التعددية الأنتمائية، نظراً لهشاشة المرجعيات السياسية المتولدة عن التغيب القسري للقوى السياسية المعارضة والمنع التام لقيام أي تفاعلات سياسية على الساحة العراقية الداخلية وعلى مدى عقود عدة، مما أدى بالمحصلة إلى ضعف النخب السياسية البديلة، ومن ثم ضعف تأثيرها¹.

وفي ظل هذه التوصيفات تتنوع وتتعدد مداخل الصراع ضمن إطار الدولة الواحدة، إذ إنها قد تأخذ شكلاً طائفيًا، اجتماعياً أو سياسياً، أو شكلاً دينياً عقائدياً، كما ويكون من الممكن أن يجمع الصراع بين اثنين أو أكثر من هذه المداخل أو التوصيفات، الأمر الذي يضيف على الصراع تعقيدات ليست من السهولة بمكان، خصوصاً إذا ما حاول أطرافه التمسك "بحقوق تاريخية" محاولين أضعاف صفة النزاع القانوني بدلاً عن الصراع المصلحي، ومع قيام حالات التمرد يظل الهاجس الأمني الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، ولكن في كثير من البلدان، شرعت لتشكيل ميليشيات كعملية "إرضاء عكسية" استبدالت بهيمنة سلطة الدولة على إثرها².

تُطرح تساؤلات لمعرفة أهمية هذه الدراسة والوقوف على طبيعة بنية الميليشيات المسلحة وعلاقتها بالدولة وكيفية التعامل معها، مدى إضطراد هذه الظاهرة وانتشارها بما يمكن أن تؤديه من دور في تفكك مفهوم الدولة، ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة، ومن هنا كان ثمة سمات متقاطعة بين صور العنف الذي تحدّثه الميليشيات بصور العنف الذي يصدر عن الإرهاب، بل ان ذلك جعل ثمة أختلاط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم الميليشيات كظاهرتين لهما دور متباين ومتنامي في الصراع السياسي الدولي والأقليمي، كالميليشيات المشروعة وغير

¹ - د. ايناس عبد السادة على العززي، الاستراتيجية الامريكية وادارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الحادي والأربعون، ٢٠٠٩، ص ٦٩.

² - Jago Salmon, Militia politics the formation and organisation of irregular armed forces in Sudan (1985 - 2001) and Lebanon (1975 - 1991) Berlin, Humboldt-Univ. Diss, 2006, p.34.

المشروعة أو المقاومة المشروعة وغير المشروعة ، كما تهدف الدراسة الى تحديد مفهوم الميليشيات ومبررات وأسباب وجودها والتوصل الى مقترحات تساعد الدول في تفكيك بنية هذه الميليشيات وحلها ونزع سلاحها¹ ودمجها² في المجتمع المدني من خلال إيجاد إطار دستوري وقانوني لها ، يقوم على التمييز بين الميليشيا النظامية والميليشيا غير النظامية.

حيث تنطلق فرضية الدراسة من وجود علاقة إرتباطية بين ظهور الميليشيات المسلحة في الدول العربية وبين طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، فالنظم السياسية التي تتسم بالإستبداد وغياب الديمقراطية وعدم التداول السلمي للسلطة يؤدي الى خلق مناخ ملائم لتكوين ميليشيات مسلحة من جهة ، ومن جهة أخرى ثمة علاقة طردية بين غياب السلطة وبين نمو حركة الميليشيات المسلحة ، كما توجد ثمة العديد من الصعوبات المفاهيمية التي تحيط بمفهوم الميليشيات، والتي تجعل من الصعب الوصول الى تحديد مجرد للكلمة ، دون إدخال عناصر خارجية ، تتمثل في مجموعة الآراء المتباينة حول مدى شرعية التنظيمات التي تمارس نمطية القوة في الصراع ، وبطبيعة الحال فإن هذه الصعوبة في التعريف للمصطلح ستنتج عنه صعوبة أخرى ملازمة له وهي توافق الدول في النسق العام لتتوصل الى مصاديق واحدة متفق عليه لهذه الظاهرة .

أصبحت الميليشيات أحد أهم العناصر المؤثرة في العديد من المؤسسات السياسية العربية، بعدما أصبح لها دور كبير في تحديد مفاعلات السياسة الداخلية للدولة ، الأمر الذي أستوجب بحث هذه الظاهرة بشكل مهيج أكاديمي وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة ، وما نقصده من مقاربتنا لهذا الموضوع جانبه القانوني مبتعدين قدر الإمكان عن جوانبه السياسية ما أستطعنا الى ذلك سبيلا ، والتي لا نستطيع ان نكون بمنجاةٍ منها لأن الموضوع بطبيعته قانوني وسياسي ، حيث سنقسم بحثنا هذا الى ثلاثة مباحث ، نناقش حق حمل السلاح والأحتفاظ به في المبحث الأول ، التعريف بمفهوم الميليشيا والتأصيل التاريخي لتكوينها في العراق في المبحث الثاني ، وحل الميليشيات ودمجها في الدستور العراقي بالمبحث الثالث ، نختمه بإستنتاجات وتوصيات

المبحث الاول: حق حمل السلاح والأحتفاظ به

كتب جيمس ماديسون في الأوراق الفيدرالية (ان تكون مسلح .. يمتلك هذه الميزة الامريكيون فقط من دون بقية الامم الاخرى ، على الرغم من ان المؤسسات العسكرية في عدد من ممالك أوروبا، تضطلع بإدارة الموارد العامة، فإن الحكومات تخشى ائتمان الشعب على الاسلحة)³.

¹ - يقصد بنزع السلاح عملية جمع الأسلحة الصغير والأسلحة الخفيفة والثقيلة والتخلص منها .

² - إعادة الدمج تعني تدابير المساعدة التي تتاح لمقاتلين القوات المسلحة غير النظامية تهدف الى زيادة إمكانية استيعابهم في المجتمع المدني، على الصعيدين الأقتصادي والاجتماعي.

³ - الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جاي :الأوراق الفيدرالية، الورقة رقم ٤٦، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٦، ص ٣٤٣.

حق امتلاك وحمل الأسلحة هو المصطلح الذي يوضح بأنه للناس حقوق شخصية في امتلاك الأسلحة للاستخدام الشخصي، أو حق حمل الأسلحة في الجيش أو كلا الحقلين، حيث يختلف حق امتلاك وحمل الأسلحة بشكل كبير حسب القوانين في كل دولة ويعد من أحد أكثر مواضيع حقوق الإنسان جدلا في السياسة المحلية والدولية.

عبارة "حق الحفاظ وحمل السلاح" استخدمت لأول مرة في نص التعديل الثاني لدستور الولايات المتحدة، والمفهوم العام لهذا الحق يختلف على نطاق واسع من بلد الى آخر، لذا سنقوم بالتحليل بشئ من الاجاز لهذا في دستور الولايات المتحدة، وبقيّة دساتير الدول المقارنة.

المطلب الأول: مفهوم الحق في حمل الأسلحة والاحتفاظ بها في دستور الولايات المتحدة ١٧٨٧

يرجع نظام الميليشيات الى التاريخ العسكري للولايات المتحدة الامريكية من فكرة الدفاع عن الوطن وحماية البلاد من تعسف محتمل للحكومة أو لجيش محترف¹، حيث ينص التعديل الثاني لدستور الولايات المتحدة على ان " الميليشيا المنظمة تنظيما جيدا ضرورية لأمن دولة حرة كما لا يجب انتهاك حق الناس في امتلاك الأسلحة، وهذه فقرة يدور حولها نقاش ساخن بين من يعارضون حرية امتلاك الأسلحة ومن يدعون إليها، ولقد عوضت ميليشيات الدولة بحرس وطني سنة ١٩١١، لكن برز في تسعينيات القرن المنصرم مرة ثانية اهتمام بميليشيات المواطنين وشكلت العديد من الولايات تنظيما من هذه التنظيمات، ويسيطر على بعض هذه التنظيمات وطيون من اليمين ومؤمنون بنظريات المؤامرة حيث يرون أن الحكومة أصبحت مستبدة ولذا وجب اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم قبل فوات الأوان.

فمفهوم الميليشيا يؤكد إرتباط استخدام هذه الظاهرة أبان وجود المستعمرات البريطانية سابقاً، من حيث كونها جيوش تتميز بالصبغة أو الصفة الشعبية التي تتلقى التدريبات العسكرية الأولية وتستنهض للأغراض الدفاعية².

يذهب يوجين فولوك الى انه كما تشكل الجيوش في زمن السلم خطرا على الحرية، فإنها لا يجب أن تستمر حتى، ويجب أن تبقى المؤسسة العسكرية تحت تبعية صارمة تحكمها السلطة المدنية، لا شيء وارد في هذه الوثيقة يجب تبريره لممارسة إخفاء حمل السلاح، أو منع الهيئة التشريعية من سن قوانين جزائية ضد الممارسة المذكورة¹.

¹ - لعبت الميليشيا دورا رئيسيا في القتال من أجل ثورة الأستقلال الامريكية، خاصة في طرد البريطانيين من بوسطن عام ١٧٧٠ وأسر الجيش البريطاني في ساراتوجا عام ١٧٧٧، ولكن معظم المعارك خاضها الجيش القاري الذي ضم الجنود النظاميين.

John Shy, A People Numerous and Armed, Reflections on the Military Struggle for American Independence Revised Edition, 2004, university of Michigan, p.159.

² - نوال موسى إبراهيم آل يوسف، الطبيعة السياسية والاجتماعية للميليشيات في العالم العربي، الجنجويد والبيشمركة كحالتين للدراسة، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، أيلول؛ ٢٠٠٠، ص ٢١.

المواقف البريطانية تجاه الحق في الاحتفاظ وحمل السلاح أثر على واضعي قانون الحقوق (Bill of Rights) حيث تشير المؤرخة (جويس لي مالكولم) الى ظهور حق الأفراد في السلاح في ذلك الوقت، حيث أن لائحة الحقوق الإنجليزية أشارت الى ذلك الحق سابق على اللائحة ولا سبيل الى الشك فيه ، كان هذا التراث الذي أخذه الانجليز معهم إلى المستعمرات الأمريكية وهذا التراث الذي حارب من أجله الأمريكيين لحمايته في حرب الأستقلال عام 1776².

تم مناقشة الجهود البريطانية لنزع سلاح سكان بوسطن حيث تم ضبط (٧٧/٨) بندقية³ ٩٧٣ من الحراب ٦٣٤ (مسدس) في إعلان ٦ يوليو ١٧٧٠، وجرى البحث في أسباب وضرورة حمل السلاح من قبل الكونغرس القاري، مثل هذه التجارب غير المرضية لجهود الحكومة في نزع سلاح الشعب بمثابة قوة دافعة على ضرورة تضمين حق حمل السلاح في دساتير الولايات وكذلك في وثيقة الحقوق³.

التعديل الثاني من دستور الولايات المتحدة الأمريكية⁴ ١٧٨٨ ينص على (حيث أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها)⁴.

عناصر ضمانات الحرية الفردية في إطار الدولة الفيدرالية هي: الدستور الإتحادي ودساتير الولايات ، دساتير تسعة وثلاثين (٣٩) ولاية تضمن الحق في التسلح، بينما ولاية كاليفورنيا وديلاوير وأيوا، ميريلاند، مينيسوتا، نبراسكا، نيو جيرسي، نيويورك، داكوتا الشمالية، فيرجينيا الغربية، ويسكونسن لا توجد لديها ضمانات محددة تجيز حمل السلاح في دساتيرها، ومع ذلك، تضمنت دساتير ستة ولايات الحق الطبيعي لجميع الأشخاص في الدفاع عن النفس⁵، بينما تعتبر ولايتين أخريين⁶ الحق في الحياة حق متأصل وطبيعي، والدفاع عن حياة المرء عادة لا يمارس بشكل فعال مع يدين عاريتين⁷.

التعديل الثاني في صيغته النهائية يضمن أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، وبحق الشعب بحمل واقتناء السلاح لا يجوز انتهاكه ، وهذا الحق الذي يحميه التعديل الثاني " حق جماعي " من الولايات للحفاظ على الميليشيا التابعة لها أكثر مما هو حق فردي .

¹ - Eugene volokh, State constitutional rights to keep and bear arms, Texas Review of Law & Politics, The University of Texas at Austin, Vol. 11, No. 1,2006,P.212.

² - Joyce lee Malcolm, to keep and bear arms: The Origins of an Anglo-American Right, 1994,p. 134.

³ - Robert dowlut, the right to keep and bear arms: a right to Self-Defense against Criminals and Despots, Stanford Law & Policy Review, 1997, p.25-40.

⁴ - The constitution of the United States of America with Explanatory, the world book encyclopedia, 2004 World Book, Inc, U. S. department of state Bureau of International Information Programs 2004, p.33.

⁵ - California; Delaware; Iowa; New Jersey; North Dakota & West Virginia constitution.

⁶ - Nebraska & Wisconsin Constitution.

⁷ - Robert Dowlut and Janet A. Knoop, State Constitutions and the Right to keep and Bear Arms, Oklahoma City University Law Review, 1982, p.178.

بل يذهب راندي بارنيت¹ الى أن قراءة التعديل الثاني للدستور من خلال ادعاء ارتباطه بالولايات فحسب بدلاً من الأشخاص الطبيعيين، قراءة مضللة، أن وجهة النظر الصحيحة أن طابع الحق بحمل السلاح فردي، ويستدل على هذا الرأي بعدم وجود باحث يفسر التعديل الثاني للدستور الأمريكي مهما كانت موقفه المتشدد من حق امتلاك السلاح، ليطالب بجعل هذا الحق "جماعي" فحسب، فالتعديل الثاني يشير أصلاً إلى حق فردي.

وكان الهدف من التعديل الثاني تحقيق هدفين متميزين ، ينظر اليهما كعنصران في الحفاظ على الحرية، أولاً، كان من المفترض أن يضمن حق الفرد في أن يكون له سلاح للدفاع عن النفس، والهدف الثاني المتعلق بالمليشيا، وهذا هو إزدواج الهدفين الذي تسببا في معظم الارياك، حيث أستلزمت الميليشيا الامريكية جمهوراً مسلحاً، فالبند المتعلق بالمليشيات لا يقصد منه الحد من ملكية الأسلحة لأفراد الميليشيا، أو لإعادة سيطرة الميليشيات على الولايات، بل للتعبير عن تفضيله للمليشيا أكثر من الجيش النظامي².

وهكذا فإن السلطات الممنوحة للكونغرس وفق المادة (أ / الفقرة الثامنة) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية (إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء، إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، وضع أحكام لدعوة الميليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو، وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب الميليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظاً للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب الميليشيا وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس)³.

ومع ذلك فإن دستور الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تحتفظ بقوات عسكرية أو سفن حربية في وقت السلم، أو تشتبك في حرب إلا إذا غزيت فعلاً، أو إذا كان هناك خطر داهم لا يسمح بالتأخير⁴، ويكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ومليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة⁵.

كان الغرض من التعديل الثاني ببساطة على حد تعبير (دون كيتس جونيور) من أجل وضع القوات العسكرية المنظمة والمرتبطة بالولايات تكون خارج سلطة الحكومة الاتحادية لنزع سلاحها، وضمان أن الولايات سيكون لها دائماً قوة كافية تحت قيادتها للحد من إملاءات السلطات الاتحادية على حقوقهم ومقاومتها بالسلاح إذا لزم الأمر⁶.

¹- Randy E. Barnett Was the Right to keep and Bear Arms Conditioned on Service in an Organized Militia, Book Review Essay, Texas Law Review, volume 83, March 2005, p. 238.

²- Joyce lee Malcolm, op.cit.at 162-63.

³- Constitution of united state of America on Article (1) section 8, 12, 15, and 16.

⁴- Constitution of united state of America on Article (1) section 10, 3.

⁵- Constitution of united state of America on Article (2) section 2.

⁶- Don B.Kates, Jr., Handgun Prohibition and the Original Meaning of the Second

وكانت قضية مقاطعة كولومبيا وآخرون ضد هيلر معلماً بارزاً لقضاء المحكمة العليا في الولايات المتحدة في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ والتي جاء في حيثياتها أن التعديل الثاني لدستور الولايات المتحدة يحمي حق الفرد في امتلاك سلاح ناري لأغراض مشروعة تقليدياً، مثل الدفاع عن النفس^١، وفي قضية ماكدونالدز ضد شيكاغو قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن التعديل الثاني ينطبق على الولايات بصورة فردية، ورأت المحكمة أن حق الفرد في "الاحتفاظ وحمل السلاح" الذي يحميه التعديل الثاني تم تضمينه في التعديل الرابع عشر ينطبق على الولايات^٢.

المطلب الثاني: مفهوم حق الاحتفاظ بالأسلحة وحملها في الدساتير المقارنة

الحق في المقاومة سمة مشتركة لدساتير دول العالم في أوائل القرن الثامن عشر، حيث أحتوى ما لا يقل عن خمسة وعشرون بالمائة من هذه الدساتير على حق المقاومة والاطاحة بالحكومات الظالمة بالقوة، وعلى مدى المئتان سنة الماضية، نرى عدداً متزايداً من الدول تخول الشعب دستورياً بإسقاط حكوماتها في حالة إتخاذ الحكومة لإجراءات غير شرعية^٣.

المادة (١) من دستور المكسيك الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩١٦ تنص على (يحق لسكان الولايات المكسيكية المتحدة حيازة الاسلحة من أي نوع لحمايتهم والدفاع الشرعي، باستثناء تلك ممنوعة صراحة بموجب القانون، أو التي قد تحوزها الدولة للاستخدام الحصري من قبل الجيش والقوات البحرية، أو الحرس الوطني، مع عدم حمل السلاح داخل الأماكن المأهولة بالسكان دون الامتثال للوائح الشرطة)^٤.

كما تضمنت المادة ١٠ من دستور المكسيك لعام ١٨٥٧ نص مماثل للتعديل الثاني لدستور الولايات المتحدة، من حق جميع الناس بحيازة وحمل الأسلحة لأمنها والدفاع عن نفسها^٥، كما حظر إيواء الجنود في منازل خاصة في أوقات السلم (بنفس المعنى الوارد تقريباً في التعديل الثالث لدستور الولايات المتحدة الأمريكية)^٦.

Amendment, Michigan Law Review, 1983,p. 204-273.

^١ - Supreme Court of the united state ,District of Columbia et al. v. Heller ,No. 07-290,Decided June 26, 2008, available at ;

<http://www.law.cornell.edu/supct/html/07-290.ZS.html>

^٢ - Supreme Court of the united state , McDonald ET AL. v. city of Chicago, Illinois ,ET AL.No. 08-1521,Decided June 28, 2010, available at ;

<http://www.supremecourt.gov/opinions/09pdf/08-1521.pdf>

^٣ - Tom Ginsburg, Daniel Lansberg-Rodriguez & Mila Versteeg,When to Overthrow your Government: The Right to Resist in the World's Constitutions,UCLA Law Review, Vol. 60, No. 5, 2013 ,p.1228.

^٤ - look Original texts (Artículo 10. Los habitantes de los Estados Unidos Mexicanos tienen derecho a poseer armas en su domicilio, para su seguridad y legítima defensa, con excepción de las prohibidas por la Ley Federal y de las reservadas para el uso exclusivo del Ejército, Armada, Fuerza Aérea y Guardia Nacional. La ley federal determinará los casos, condiciones, requisitos y lugares en que se podrá autorizar a los habitantes la portación de armas).

^٥ - Wilfrid Hardy Callcott, Church and State in Mexico: 1822-1857, (Duke University Press: 1926), reprinted (New York, Octagon Books: 1971), p.287.

^٦ - Clayton E. Cramer, The 1824 Constitution of Mexico: Roots Both Foreign & Domestic, History 433, April 24, 1993,p.4 ,available at:

<http://www.claytoncramer.com/unpublishedMexconst.pdf>

تنص الفقرة السادسة والعشرين من المادة التاسعة والأربعون بعد المائة من دستور مملكة أسبانيا الصادر في ٢٩ كانون الأول/١٩٧٧ "للدولة صلاحيات من اختصاصها فقط في المجالات التالي، أنظمة الإنتاج والتجارة والإستملاك واستخدام الأسلحة والمتفجرات".

وتقر المادة الثالثة من دستور جمهورية كوبا لعام ١٩٩٠ بأن " سيادة جمهورية كوبا تكمن في الشعب ، ومن الشعب تنبع كل السلطات في الدولة، وتمارس هذه السلطة مباشرة أو عن طريق المجالس الشعبية وأجهزة الدولة الأخرى وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الدستور والقانون، وعندما لا يوجد سبيل آخر ممكن، للمواطنين الحق في النضال من خلال جميع الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح، ضد كل من يحاول قلب النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم وفق هذا الدستور".

كما تنص المادة (٦) من دستور كوريا الشمالية الصادر في نيسان ٢٠٠٠ أن (الدولة تنفيذ خطة الدفاع من خلال الاعتماد على النفس، وتحديث الجيش، وتسليح كل الشعب وتحصين البلاد على أساس تجهيز الجيش والشعب سياسياً وأيديولوجياً)، كما تنص المادة الحادية والخمسون بعد المائة من دستور الجمهورية الإسلامية في إيران الصادر في ٢٤ تشرين الأول/١٩٧٩ "بحكم الآية الكريمة"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله علمهم" فإن الحكومة مسئولة عن إعداد البرامج، والإمكانيات اللازمة للتدريب العسكري لجميع أفراد الشعب، وذلك وفقاً للموازن الإسلامية، بحيث تكون لجميع أفراده القدرة على الدفاع المسلح عن البلاد، وعن نظام جمهورية إيران الإسلامية، إلا أن حيازة الأسلحة يجب أن تكون بإذن السلطات المسئولة"، حيث يجيز هذا النص الدستوري تطوع المدنيين لمواجهة الأخطار المحتملة التي قد تواجه تلك الدولة.

كما قررت ديباجة دستور جمهورية التشاد الصادر في ٣١ آذار ١٩٩٦ (نحن شعب التشادي، نعلن رسمياً حقنا وواجبنا بمقاومة وعصيان أي فرد أو مجموعة، في الدولة تتولى السلطة بالقوة أو أن تمارسها مخالفة للدستور الحالي؛ كما نؤكد معارضتنا الكلية لأي نظام قائم على سياسة التعسف والدكتاتورية والظلم والفساد والابتزاز والمحسوبية والعشائرية والقبلية والطائفية، أو مصادرة السلطة؛ هذه الديباجة هي جزء لا يتجزأ من الدستور).

كما تضمن المادة (١٤١) من دستور الأكوادور الصادر في ٢٠ تشرين الأول/٢٠٠٠ (دولة إلاكوادور تدين كل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري أو التفرقة، كما تعترف بحق الشعوب في تحرير أنفسهم من هذه الأنظمة القمعية).

مما سبق ذكره، منحت بعض الدساتير المقارنة حق حمل السلاح وأضفت عليه طابع جماعي لممارسته من أجل مقاومة الظلم والطغيان، والبعض الآخر من الوثائق الدستورية المقارنة سمح بحمل الأسلحة واستخدامها إذا ما

واجه الشعب تهديد للنظام السياسي القائم من دون الاشارة الى طبيعة ممارسة هذا الحق بصورة جماعية أو فردية .

في العراق لم تعرف الوثائق الدستورية مفهوم الحق في الاحتفاظ وحمل الأسلحة، وكل ما تضمنته محتوياتها في العهد الجمهوري بعد سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ أن للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخبار سابق والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون¹.

كما تضمن دستور العراق المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ بأن "تتولى الدولة وحدها إنشاء القوات المسلحة، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية"².

المبحث الثاني: التعريف بمفهوم الميليشيا والتأصيل التاريخي لإنشائها في العراق

يقول العالم اللغوي الأمريكي نوح وبستر (١٨٤٣-١٩٠٧) " قبل فرض سيطرة الجيش النظامي ، لا بد من نزع سلاح الشعب، كما هي الحال في أغلب الممالك الأوروبية ،السلطة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تفرض القوانين الجائرة بحد السيف ،لأن الناس مسلحين، حيث تشكل الأخيرة قوة متفوقة على أي فرقة من القوات النظامية"³.

من أجل الوقوف على مفردات هذا المبحث بشكل مفصل ، لابد من توخي أولاً التعريف القانوني لمفهوم الميليشيا، والتطرق للأساس التاريخي لإنشائها في العراق.

المطلب الأول: مفهوم الميليشيات

كتب نيكولو مكيافيلي في كتابه فن الحرب "كما كان الجزء الأكبر من الرومان وغيرهم ممن قادوا الجيوش، لم تكن لهم أي مشكلة سوى إبقاء هذه الجيوش بصورة جيدة الأهتمام بتوجيهها بشكل آمن، أما الآخرون الذين لا يلتزمون بالتغلب على العدو فقط، لكن، قبل أن يصلون إلى النصر، يستوجب عليهم، ترتيب جيوشهم وتنظيمها ، هولاء بدون شك يستحقون الثناء"⁴.

أعتمد على نظام الميليشيا في بداية نشأت المستعمرات الأمريكية التي كانت تواجه تهديد مستمرا ومفاجئ من قبل الهنود أو من المنافسة الاستعمارية ،البريطانية ،الفرنسية والاسبانية⁵، وحتى لو قررت المستعمرات الأمريكية إنشاء جيش نظامي دائم، فإنها تواجه صعوبات كتحمل التكاليف أو تحرير القوى العاملة في المستوطنات، تحول

¹ - ينظر المادة ٣ من الدستور العراقي الصادر في ٢٩ نيسان ١٩٦٠ المؤقت.

² - الفقرة (ج) من المادة (٣) من الدستور العراقي المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ .

³ - Noah Webster, an Examination into the Leading Principles of the Federal Constitution, The Federalist Papers Project, p.17.

⁴ - Niccolò Machiavelli, the Art of War, rans. Christopher Lynch, Chicago 2003, P.161.

⁵ - Robert Dowlut, the Right to Arms: Does the Constitution or the Predilection of Judges Reign? Oklahoma Law Review. 36, 1983, p.69.

دون ذلك، بدلا من ذلك، تم الاعتماد على الأسلوب القديم الذي كان لا يزال شائعا في انكلترا، الأ وهو نظام الميليشيات¹.

وكانت "الميليشيا" تتكون من المواطنين الذكور البالغين، الذين لم يسمح لهم بالإحتفاظ بأسلحتهم الخاصة بهم، ولكن تحتاج الى القيام بذلك بشكل إيجابي، في التقاليد الإنجليزية وفي حقبة ما قبل الاستعمار لم تكن هنالك قوة للشرطة ولا جيش دائم في وقت السلم، بل عندما تتعرض الدولة لتهديدا على نطاق واسع كغزو، تتم تعبئة الميليشيا المدنية للخدمة العسكرية، فمنذ القدم كان كل رجل إنجليزي حر مسموح له ويطلب منه ان يحتفظ بأسلحة شخص من طبقته، يستطيع تطبيق القانون والخدمة العسكرية².

إن مصطلح الميليشيا من مفردات اللغة الفرنسية (malice) أو اللاتينية (militia) وهو موغل في القدم، كما أن أصل كلمة الميليشيات مُشتقة من مصطلح (militia) اللاتيني miles أو milites بمعنى "جندي، رجل مسلح، أو رجل محارب لقاء ثمن³، فهذا المفهوم يقصد منه كل مدني جندي في زمن الحرب أو حالة طوارئ، يتغلى عن صفته المدنية ويلتحق بالواجب العسكري المؤقت⁴.

التصورات الأولى لمفهوم الميليشيا المدنية التي تتسق مع وجهات نظر المركزية الرسمية، يمكن إرجاعها إلى الدلالة اللاتينية - وهو ما يعادل مصطلح الميليشيا المدنية مع "الحرب، والخدمة العسكرية، وجندي⁵.

وجهات النظر الأخيرة تصور مصطلح وحدات إضافية أو مساعدة للقوات المسلحة الرسمية، وفيما يلي أمثلة على المفاهيم المركزية الرسمية للميليشيات المدنية، منظمة عسكرية تتألف من المواطنين الملتحقين والمتدربين للخدمة في أوقات الطوارئ الوطنية، ويمكن تشكيل هذه الميليشيا إما عن طريق التطوع أو التجنيد الإلزامي⁶، فالجيش المدني متكون من الرجال الأحرار الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر وستين سنة الذين أدوا الخدمة العسكرية الإلزامية في بعض الأحيان لحماية بلادهم، أو المستعمرة، أو الدولة، والمهلعون والفرق المتدربة من السكان المحليين الذين يجب تسليحهم في وقت قصير للدفاع عن أنفسهم⁷.

¹ - Don B. Kates, Jr. op. cit., p.2012.

² - Colin Greenwood, Firearms Control a Study of Armed Crime and Firearms Control in England and Wales, London, 1972, p.7.

³ - نوال موسى إبراهيم آل يوسف، مصدر سابق، ص 1.

⁴ - Robert Dowlut and Janet A. Knoop, State, op. cit., p.190.

⁵ - Answers.com "Militias" available ; <http://www.answers.com/topic/militia>

⁶ - Answers.com "Militias" available ;

<http://www.answers.com/topic/militia> accessed 29th June 2005.

⁷ - <http://www.pbs.org/williamsburg/calltoarms/glossary.html>

التعريفات السابقة تشير ضمناً إلى عدم إستقرار مظاهر السيادة وعدم ثبات الوظائف التي تقع على الدولة الحديثة بصورة حصرية في تعاملها مع المواضيع المسلم بها ، كحماية الدولة، والخدمة العسكرية الإلزامية، والدعوة في وقت قصير إلى الدفاع عن النفس الجماعي، وما إلى ذلك¹، مما يبرر نشوء هذه الظاهرة.

طُرحت عدة نظريات ومدخلات لتفسير مسببات نشأة وتكوين الميليشيات، المدخل السياسي يتجه إلى أن القصور في الانظمة السياسية وإساءة استخدامها للسلطة وتعسفها، هو الدافع الأساسي لتشكيل الميليشيات التي تلجأ إليها قوى المعارضة للنظام السياسي القائم في أي دولة، كما هو الحال مع القوات المسلحة غير النظامية الكوردية والشيعية التي شكّلت لمقاومة النظام العراقي السابق، وميليشيات نموور التأميل وميليشيات الجيش الإيرلندي الجمهوري².

أما المدخل القانوني يفسر معتنقوه هذه الظاهرة كردة فعل حتمية لإضمحلال قوة القانون، إذ أن إنعدام الأسس القانونية في التعامل مع المواطنين داخل البلد يولد بشكل طبيعي نمو الميليشيات ، كما يتوافر الدافع القانوني لوجود ميليشيا مسلحة في الدولة الواقعة تحت الاحتلال، بهدف نيل التحرر ومناهضة الإحتلال وفق مبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي .

أما المدخل النفسي لتفسير هذه الظاهرة ، أن الشعور بالإضطهاد هو الدافع الأساسي وراء تكوينها ، وبالتالي اعتبارها نتيجة وليست سببا ، بمعنى ان نشوء ظاهرة الميليشيات نتيجة حالات الإهمال والاقصاء والفقر والبطالة ، التي تُسلط على جماعة معينة أو أقلية دينية أو سياسية .

لاحظ الأستاذ موريس ديفرجيه وجود صلة وثيقة بين الميليشيات المدنية والجيش النظامي في الدولة³، والافتراضات الأساسية التي تكمن وراء المفهوم المركزي الرسمي للميليشيا المدنية أنها تتسم بسمات هي:

١- التنظيم الطوعي أو عن طريق التجنيد الإلزامي .

٢- المحافظة، والرعاية من قبل الدولة .

٣- الهيكلية التنظيمية وفق تقاليد وقيم النظام العسكري النظامي¹ .

¹- Usman A. Tar , The perverse manifestations of civil militias in Africa Evidence from Western Sudan, Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal, Vol. 7, July 2005,p. 140. Available at ; <http://www.peacestudiesjournal.org.uk>

²- نوال موسى إبراهيم آل يوسف، مصدر سابق ص ٣١.

³- يرى موريس ديفرجيه ان الميليشيا المدنية كقوة عسكرية غير نظامية تنظر وفق نظرية جيش النظامي، من خلال الأضطلاع بمهام معينة وفرض روح التضامن، والتعبئة، والانضباط والتدريب والاستعداد القتالي، على الرغم من أن التعريف الذي يطرحه ديفرجيه لا يشير إلى دور "الدولة" ومركزيتها في تنظيم القوات المسلحة النظامية وغير النظامية التي تكون ضمناً تحت تصرفها .

Maurice Duverger, Political Parties, London; Methuen & Co., 1967, pp. 36-7.

وتتعرّض الافتراضات التالية التي تعتبر من قبل توصيف للمليشيات الغير نظامية :

١ - جيش يتألف من المواطنين المدنيين بدلا من الجنود المحترفين.

٢ - قوة عسكرية ليست جزءا من الجيش النظامي وتخضع للخدمة في أوقات حالات الطوارئ.

٣ - التشكيل العسكري شبه النظامي يتكون من المدنيين اللاتقنين بدنيا ومؤهلين للخدمة العسكرية بموجب قانون الخدمة العسكري².

وجدت الإشارة لمفهوم المليشيات في معاهدة جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ ولكن بأسلوب تلميحى مقتضب "أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلا، علي أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

(أ) أن يقودها شخص مسؤول عن رؤوسيه،

(ب) أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد،

(ج) أن تحمل الأسلحة جهرا،

(د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها"³.

كما يتم التمييز أيضا بين نوعين من المليشيات على وجه الدقة ، "مليشيات حكومية مجازة من قبل الدولة ، ومليشيات مدنية خاصة خاضعة للحكومة أيضاً ، ولغاية هذا الإطار يتعزز دور سلطة الدولة في هذا المجال⁴.

يذهب الدكتور عبد الوهاب الكيالي إلى أن المليشيا تشكيلات من الفرق تتألف من متطوعين مدنيين، يتلقون تدريباً على الأسلحة، كما يقومون بمساعدة الجيش النظامي أثناء الحرب بعد استدعائهم من أعمالهم ووظائفهم

¹ - في كثير من الدول ، تقوم الدولة بتشكيل المليشيات من المتطوعين. على الرغم من أن ذلك قد يبدو مناقضا للناحية الواقعية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يفوض الدستور الدولة بتجنيد القوات شبه العسكرية في أوقات الطوارئ الوطنية.

See "Militia history and Law FAQ" available ; <http://www.adl.org/mwd/faq2.asp>

² - Answers.com "Militias" available ; <http://www.answers.com/topic/militia?method=5>

³ - المادة (٥/أ) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ .

⁴ - see ,Contemporary militias, political ideology and terrorism" available at :

<http://www.asu.edu/cronkite/thesis/freemenstudy/Section2.htm>

، حيث وجدت هذه الفرقة عند الرومان واليونان القدامى، وقد كانت عندهم على جانب كبير من حسن التدريب وجودته¹.

وعند هذه الجزئية هل تتطابق هذه الافتراضات ذات الصلة عالمياً ؟ مع ما يمكن أن يقال مع السياق العراقي بذات السياق ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقاً.

المطلب الثاني: التأسيس التاريخي لإنشاء الميليشيات في العراق

نزعة غائرة في غياهب التاريخ هي (عسكرة المجتمع)، تلك التي كان (حمورابي) سادس الملوك البابليين، أول من قدح شعلتها حينما فرض التجنيد الإجباري على الناس وحاول أن يلبس المجتمع لباساً عسكرياً، واليوم وبعد تلك الحقب كلها، لم تزل بعض شعوب العالم تعيش هاجس ما يسمى بـ(عسكرة المجتمع) في ثقافتها وسلوكياتها وحتى أساليب سلوكها وأنماط حكمها وحكامها، والعسكرة من حيث التعريف والتوصيف، هي "إشاعة الروح العسكرية كأيدولوجية وتعاضم تأثير الجيش كمؤسسة اجتماعية في النظام السياسي، وفي أنساق الدولة وأنماط الحياة العادية".

فمن المفترض اذن ان لاتخرج العسكرة عن مدى وصفها على انها إستراتيجية تعبوية وتدابير احترازية تدفع اليها الضرورة والظروف الاستثنائية وتتلخص في ظاهرها بالاستعداد لمواجهة خطر عدوان خارجي يهدد البلد او خطر داخلي ينشا عن الاختلال في الوضع الأمني، وفي باطنها احكام السيطرة على افراد المجتمع وتنظيمهم بهذه الطريقة بغية تحقيق خضوعهم الكامل وسهولة انقيادهم للطغمة الحاكمة في البلدان².

في هذا المطلب المتعلق بالتأسيس التاريخي لتشكيل أو إنشاء الميليشيات في العراق، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٠، إنشئت منظمة عسكرية من التطوعين تعرف باسم (المقاومة الشعبية)، استناداً إلى أحكام المادة الثامنة عشرة من دستور ٢٧ تموز ١٩٥٠، التي تنص على أن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

وبموجب النص الدستوري اعلاه سُرع القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٠، الذي قرر في المادة الاولى منه على تشكيل منظمات عسكرية شعبية تدعى قوات المقاومة الشعبية وترتبط بوزارة الدفاع.

¹ - د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٠، ص ٥٢.

² - د. سامر مؤيد عبد اللطيف، عسكرة المجتمع ومجزرة الديمقراطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:

وتكون واجبات القوات الشعبية تدريب المواطنين عسكريا للاستفادة منهم في معاونة القطاعات العسكرية النظامية للدفاع المدني والمساهمة في حفظ الامن الداخلي والدفاع عن البلاد وفقا للتعليمات التي تصدرها قيادة القوات المسلحة¹.

وقررت المادة الثالثة من ذات القانون بأن تتالف قوات المقاومة الشعبية من :

أ - المتطوعات والمتطوعين العراقيين .

ب - جنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش.

ج - المتطوعين من البلاد العربية وغيرها بناء على موافقة قيادة القوات المسلحة .

كما تمنح المادة السابعة من ذات القانون لقائد القوات المسلحة فسخ عقود التطوع متى شاء، وتعيد الفقرة (أ) من المادة التاسعة من ذات القانون الموظفين والمستخدمون لدى الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية والمستخدمون في المصارف والشركات والمؤسسات الاخرى ذات الشخصية الحكومية والمعامل الحكومية والاهلية الى اعمالهم الاصلية بعد تسريحهم من الخدمة ، كما واخضعت المادة (١) من ذات القانون المتطوعون في قوات المقاومة الشعبية الى جميع القوانين العقابية العسكرية.

واستنادا الى القانون الدستوري(قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣) وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وأقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة صدر قانون الحرس القومي رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٣ ، المتضمن تشكيل منظمات شعبية مسلحة تدعى قوات الحرس القومي وتكون لها قيادة مستقلة مرتبطة برئاسة أركان الجيش أو بأية جهة يقررها المجلس الوطني لقيادة الثورة².

واجبات الحرس القومي الذي هو قوات شعبية منظمة ومدربة على استعمال السلاح قوامها المتطوعين من الشعب وفق أحكام المادة الثانية من القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٣ (حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي ،معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي ،المساهمة في حفظ الامن الداخلي ،المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي ،القيام بالمهام التي يوكلها اليه المرجع المختص أو من يخوله).

¹ - المادة الثانية من قانون المقاومة الشعبية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ .

² - المادة الأولى من القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٣ .

نقرأ في المادتين (٧٣ و ٧٤) من دستور العراق المؤقت الصادر في ٢١ أيلول ١٩٦٦ (الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية)^١، ويمكن القول بأن دساتير الأنظمة الجمهورية في العراق بعد عام ١٩٥٠ أقرت بتشكيل ميليشيات نظامية ترتبط بالدولة.

جاء في الاسباب الموجبة من قانون الفتوة وكتائب الشباب رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦ "تخوض امتنا العربية اليوم معركة مصيرية تتطلب تحشيد القوى واستنفار كل الطاقات والامكانيات وعلى راسها تدريب الشباب على حمل السلاح واستعماله كي يكونوا جيشا احتياطيا يساند القوات المسلحة في مهماتها الدفاعية المقدسة ويساهم في تدعيم الجبهة الداخلية ولتأمين هذا الغرض شرع هذا القانون".

وحددت المادتين الاولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ غاية الفتوة وكتائب الشباب اعداد قوى الشباب لمساندة القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن وتحصين الجبهة الداخلية والاسهام في الخدمات العامة حيثما دعت الحاجة الى ذلك .

ومنح قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٧، صلاحية قيادة الجيش الشعبي للقائد العام للقوات المسلحة.

تبع ذلك لاحقا من حيث التأطير القانوني لتشكيل ميليشيا نظامية جديدة حملت أسم الجيش الشعبي، وهذا التشكيل وفق أحكام المادة الخامسة من قانون عقوبات الجيش الشعبي رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ "هو القوة القتالية المؤلفة بموجب القانون التي تشكل ظهير الجيش النظامي ، والتوصيف القانوني للمقاتل بموجب أحكام هذا القانون هو المواطن العراقي او العربي الذي يقبل تطوعه في صفوف الجيش الشعبي.

وأستناداً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٩ أسست قوة متطوعين سميت ب(فدائي صدام)^٢ ترتبط بالمرافق الاقدم لرئيس الجمهورية، ويكون الانتماء الى هذه القوة عن طريق التطوع المؤقت وبشروط تحددها تعليمات يصدرها المرافق الاقدم بعد موافقة رئيس الجمهورية.

وحددت المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٩ مهام هذه القوة بما يلي:

اولا - العمل كظهير للقوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص في تنفيذ المهام القتالية ضد اي عدو محتمل.

^١ - بنفس المعنى الفقرة (ج) من المادة (٣) من دستور ١٩٧٧ تموز ١٩٧٧.

^٢ - قرر البند (تامناً) من المادة الاولى من قانون الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ (الأجهزة الأمنية (القمعية) هي أجهزة الأمن العام والمخابرات والأمن الخاص والحمايات الخاصة والأمن القومي والأمن العسكري والاستخبارات العسكرية وفدائي صدام في ظل النظام البائد).

ثانيا - القيام بمهام قتالية منفردة ضد العدو او باسناد القوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص على ان لا تكلف بالواجبات التي هي من اختصاص الاجهزة الامنية الاخرى الا في الحالات الاستثنائية وبامر من رئيس الجمهورية.

ثالثا - جمع ما يطلب اليها من المعلومات في وقت السلم والحرب والقيام باي واجبات عراقية تناط بها منفردة او بالتنسيق مع الاجهزة المختصة.

رابعا - اي واجبات اضافية يكلفها بها رئيس الجمهورية.

ومن أجل حشد المتطوعين ليوم القدس بصورة تشكيلات مقاتلة لتحرير فلسطين (بحسب ما كان يدعيه النظام السابق) أصدر مجلس قيادة الثورة (المنحل) قراره المرقم ٢١ في ٢١/١٠/٢٠٠٧، المتضمن تشكيل فرق من المتطوعين المشاة يكون عددها مساويا لعدد فرق من الجيش والحرس الجمهوري.

لذلك نرى أنه قبل عام ٢٠٠٧ كانت جميع التنظيمات الشبه عسكرية هي ميليشيات نظامية مرتبطة بالدولة باعتبارها جزء من القوات المسلحة أو منظومة قوى الامن الداخلي، بينما الميليشيات المشكلة بعد عام ٢٠٠٧ تتسم بأنها تنظيمات شبه عسكرية ليست جزءاً من القوات المسلحة أو قوى الأمن الداخلي تتكون من عناصر غير متجانسة وعياً وعمراً، وتأخذ شكل جماعات مسلحة غير نظامية قد تتسم بزي موحد¹، ولا تحترف أو تمتن القتال كليا²، لكنها رغم ذلك فهي ليست مدنية، وهي عبارة عن مجاميع مهيأة بصورة ما، يتم إعدادها وتدريبها على استخدام الأسلحة التقليدية، تأخذ صورة التنظيمات الشعبية، ويمكن أن تنبعث كمشروع للتحرير الوطني³ أو في مرحلة مقاومة نظام إستبدادي، أو مواجهة تطهير عرقي أو ديني من حيث الأسباب الموجبة للتأسيس.

المبحث الثالث: دمج أو حل الميليشيات في الدستور العراقي

يقول توبوتومي هيدوشي "يمنع على الناس في مختلف المقاطعات منعا باتا أن يكون في حوزتهم السيوف، والأقواس والرماح والأسلحة النارية، أو أي أنواع أخرى من الأسلحة، فامتلاك الأدوات غير الضرورية يجعل من الصعب تحصيل الضرائب والرسوم ويميل الناس إلى إثارة الفوضى والثورات"⁴.

¹ وبالتالي فإن وجود السلاح في أيدي أشخاص من دون صبغة شبه تنظيمية أو هيكلية خاصة بها لا يمكن وصفها بالميليشيا.

² جنود هذه التنظيمات ينتظمون في صفوف التدريب العسكري وفق قواعد مؤقتة يمتنون من خلالها الجنديّة.

³ كما في تجرّبة الحشد الشعبي في العراق بعد سقوط مدينة الموصل وهجمات تنظيم داعش الإرهابي، لجأت الحكومة العراقية الى هذه التجربة من خلال تجييش الشعب وعسكرته، فعندما تتعرض الاوطان الى غزو خارجي يتحول الشعب الى تنظيمات مسلحة نظامية تساعد الجيش النظامي على صد العدوان، وبالإمكان تعريف الحشد الشعبي بأنه تنظيم عسكري يتكون من المواطنين المتطوعين موضوع تحت أمرة الحكومة.

⁴ توبوتومي هيدو- يوشي (١٩٨٥) من أكبر القادة العسكريين في تاريخ اليابان على الإطلاق، ومن الذين ساهموا في توحيد بلاد اليابان بعد فترة الانقسامات.

في هذا المبحث سنتناول بالدراسة حظر أو دمج الميليشيات في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية لسنة ٢٠٠٢ في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني موقف المشرع الدستوري في الوثيقة الدستورية لسنة ٢٠٠٢، من دمج أو حل الميليشيات.

المطلب الأول: دمج الميليشيات في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٢

تضمنت الفقرة (ب) من المادة السابعة والعشرون من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية " لا يجوز تشكيل قوات مسلحة وميليشيات ليست خاضعة مباشرة لإمرة القيادة للحكومة العراقية الانتقالية، إلا بموجب قانون اتحادي".

ووفقاً لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة حل الكيانات العراقية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢^١، المتضمن صلاحيات مدير سلطة الائتلاف المؤقتة، انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وبناءً على قوانين وأعراف الحرب، تم حل بعض الكيانات العراقية بموجب هذا الأمر اعترافاً باستخدام النظام العراقي السابق لهذه الكيانات الحكومية كأدوات لاضطهاد الشعب العراقي وتعذيب أفرادهم وقمعهم ونشر الفساد في صفوفهم، وبوجب القسم رقم (١) من هذا الأمر حلت الكيانات الواردة ذكرها في الملحق المرفق (الكيانات المنحلة) وقد تضاف لها أسماء كيانات أخرى في المستقبل بحسب تعبير هذا القسم.

وبموجب ملحق أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢) فإن المؤسسات المنحلة بموجب الأمر المشار إليه (الكيانات المنحلة) منها (التنظيمات العسكرية النظامية الأخرى، جيش القدس، القوات شبه العسكرية التالية:

- فدائيي صدام

- ميليشيات حزب البعث

- أصدقاء صدام

- أشبال صدام

- تنظيم الفتوة

تحل كذلك جميع المنظمات التابعة للكيانات المنحلة، وقد تضاف لهذه اللائحة في المستقبل أسماء تنظيمات إضافية أخرى.

Stephen Turnbull, The Samurai: A Military History, Rutledge, London & New York, 2007, p.180.

^١ - ملحق أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢) المنشور في جريدة الوقائع العراقية، المجلد ٤٤، العدد ٣٩٧ (٣٩٧) المؤرخة في ٢٣ آيار ٢٠٠٢.

المادة الاولى من تعليمات تسهيل تنفيذ احكام قانون ادارة الاموال العائدة للكيانات المنحلة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ ، تقرر (يقصد بالكيانات المنحلة المنصوص عليها في قانون إدارة الأموال العائدة للكيانات المنحلة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ ما يأتي ..التنظيمات العسكرية النظامية الأخرى ، جيش القدس ، والقوات شبه العسكرية ، فدائيي صدام ، ميليشيات حزب البعث ، أصدقاء صدام ، أشبال صدام).

وإدراكاً بان الذين قاتلوا ضد النظام البعثي في قوات المقاومة يستحقون الامتياز والفوائد كمحاربين عسكريين تقديراً لخدمتهم تجاه ابناء شعبيهم ،وعازماً على اعطاء هؤلاء الافراد الفرصة لتعزيز مكانتهم ودعم عوائلهم وخدمة شعوبهم عن طريق مواصلة الحياة والاعمال المدنية ، اخذين في الاعتبار ان القوات المسلحة العراقية والقوى الامنية العراقية الاخرى بحاجة الى محترفين على درجة عالية من الخبرة والتدريب وتصميماً علي تاسيس الية تضمن ان القوات المسلحة والميليشيات تخضع لقانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية¹، أعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ (تنظيم القوات المسلحة والميليشيات في العراق)².

عرف الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ القوة المسلحة“ وتعني مجموعة منظمة من الافراد تحمل اسلحة نارية او اسلحة ، ومصطلح ” القوة المسلحة“ يشمل القوات الحكومية والميليشيات³.

أما الميليشيا“ فتعني وفق تعريف الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بأنها قوة عسكرية او شبه عسكرية ليست جزء من القوات المسلحة العراقية او القوات الامنية العراقية المكونة بموجب اوامر سلطة الائتلاف المؤقتة وقوانينها ومذكراتها او بموجب القانون الفيدرالي العراقي و قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية⁴.

أما الميليشيا غير القانونية“ فتعني قوة مسلحة او ميليشيا موجودة بشكل يخالف الحظر المتضمن في القسم الثاني من هذا الامر⁵.

وترتكز العملية القانونية لخطة التحول واعادة دمج الميليشيات⁶ وفق أحكام هذا الأمر من عنصرين مهمين هما:

١- المادة (٢٧/ب) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تنص على ان ” لا يجوز تشكيل قوات مسلحة وميليشيات ليست خاضعة مباشرة لامرة قيادة الحكومة العراقية الانتقالية الا بموجب قانون اتحادي“.

٢- الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨ ، في ١٠/٤/٢٠٠٦ ، الجزء الأول، ص ٦٩.

٣- الفقرة (١) من المادة الاولى من الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥.

٤- الفقرة (٢) من المادة الاولى من الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥.

٥- الفقرة (٩) من المادة الاولى من الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥.

٦- وتعني خطة موثقة ومسجلة توضح القضايا المهمة وعمليات التحول واعادة الدمج التام بالنسبة للعنصر المتبقية في قوة مسلحة او ميليشيا .

الأول ،هو العنصر المتبقي“ ويُعنى به اجزاء من قوة مسلحة او ميليشيا سابقة خاضعة الى خطة التحول واعادة الهيكلة المصادق عليها والتي لا تزال باقية وفي طور الانحسار خلال مرحلة التحول واعادة الدمج وتدار من قبل السلطات الحكومية المختصة وفقا لهذا الامر وبموجب خطة التحول واعادة الدمج لتلك القوة المسلحة او الميليشيا .

الثاني ، العنصر المؤهل“ ويُعنى به عضو من العناصر المتبقية والذي يشترط فيه توافر ما يأتي:-

أ- معرف بصورة واضحة ومحددة من قبل قوة مسلحة و ميليشيا , في الوقت الذي يتكون فيه قيادة الثورة المسلحة او الميليشيا خاضعة الى خطة التحول واعادة الدمج , بوصفه عضوا في القوى المسلحة او ميليشيا في او قبل الاوان من ايار ٢٠٠٠ .

ب- غير متورط في نشاطات ارهابية او مخالف لقوانين الحرب او المبادئ العراقية المتبعة والمتعلقة بحقوق الانسان .

ج- غير مدان بجريمة و جنائية بموجب القوانين الجنائية العراقية بعد الاول من ايار ٢٠٠٠ .

د- لا يشتغل كعميل لحكومة اجنبية ,

هـ- يعمل وبشكل مستمر في كافة الاوقات وفقا للضوابط المتعلقة بالمؤهلات المنصوص عليها في هذا الامر .

المادة (٢) من الأمر رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ تمنع القوات المسلحة والميليشيات , والمجموعات المسلحة من العمل داخل العراق باستثناء ما نص عليهم في هذا الامر .

المادة (٤) من الأمر رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ تنظم عملية التحول واعادة الدمج للعناصر المتبقية من قوات مسلحة او ميليشيات , والاعضاء المؤهلين من العناصر المتبقية قد يتم تحويلهم واعادة دمجهم الى المجتمع العراقي باستخدام الوسائل , هي دمج العناصر في القوات المسلحة العراقية او اي قوى امنية عراقية اخرى , الاحالة على التقاعد, وأخيراً اعادة الدمج.

إن ايراد الامر رقم ٩١ بالتنصيص على عدد القوات المسلحة او الميليشيا أمرٌ معيب , حيث أن ذلك غير ممكن من الناحية القانونية, فعدد القوات المسلحة أو الميليشيات قابل للزيادة والنقصان ولا يمكن حصرها بالشكل الوارد في الامر ٩١ لسنة ٢٠٠٠ , كما يترشح لنا ظهور مشاكل كبيرة مع تطبيق هذه الخطة وهي :

١- صياغة الامر وتوجيهه تمت من قبل الخبراء القانونيين الامريكان لمرحلة إنتقالية مؤقتة , فالحظر المفروض بالامر كان ملزماً ومطلقاً باعتباره قانون عراقي على الرغم من أن أغلب الميليشيات وافقت على هذا الحظر^١.

^١ - David Gompert, Stability in Iraq Won't Come without Disbanding Militias, The Christian Science Monitor, 2 May 2006.

٢- لم تنفذ عملية التحول وإعادة الدمج بشكل صحيح على الرغم من رصد تخصيصات مالية ضخمة لعملية التحول وإعادة الدمج حيث استخدمت هذه التخصيصات لمواجهة التهديدات الأمنية غير المخطط لها، كما ان المنظور السياسي لهذه الخطة لعب دورا في عملية الدمج .

٣- هذه الإشكالية مرتبطة بالنقطة الثانية اعلاه ، حيث رأى العديد من القادة العراقيين الحاجة للمليشيات لسد الثغرات الأمنية نتيجة كون جهاز الشرطة والجيش العراقي حديث الناشئة¹، حيث يعتقد العديد من المشرعين العراقيين أن وجود المليشيا ضروري، لأن الأخيرة قادرة على استخدام أساليب وتمتلك طرق للحصول على الحقيقة من الجماعات المسلحة، تختلف عن طرق وأساليب قوات الأمن العراقية إما (لأنها تفتقر إلى الإرادة) أو (بسبب القوانين العراقية التي شرعت حديثا والمتعلقة بالحقوق المدنية)².

وأخضع الملحق رقم (أ) من الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٠، القوات المسلحة التابعة للأحزاب التالية الى احكام هذا الامر وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

والزم الملحق (ب) من الأمر أعلاه المليشيات التابعة للأحزاب التالية بالأمتثال الى احكام هذا الامر، منظمة بدر، حزب الدعوة، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الله فرع العراق، حزب الاسلامي العراقي، الوفاق الوطني العراقي والمؤتمر الوطني العراقي³.

المطلب الثاني: دمج أو حل المليشيات بموجب دستور ٢٠٠٨ كانون الثاني ٢٠٠٠ النافذ

كتب الكسندر هاملتون في الورقة ٢٩ من الأوراق الفيدرالية بتاريخ ٩ كانون الثاني عام ١٧٨٨ "إذا كانت ميليشيا حسنة التنظيم هي الدفاع الطبيعي الأفضل لبلد حر، فلا بد على التأكيد أن يوضع تنظيمها والإشراف عليها في يد تلك الهيئة التي تعتبر حارسة للأمن الوطني فيها، وإذا كانت الجيوش الدائمة خطيرة على الحرية في البلاد، فإن وضع سلطة فعالة على الميليشيا في يد تلك الهيئة، من شأنه قدر الإمكان، أن يزيل الدوافع والذريعة لمثل تلك المؤسسات غير الودية، وإذا استطاعت الحكومة الفدرالية أن تتحكم في مساعدة الميليشيا في أثناء الطوارئ التي تستلزم أن يتساند القوة العسكرية الإدارية المدنية، فسيكون يسيراً عليها استخدام نوع مختلف من القوة إلى جانبها، أي المؤسسات العسكرية، أما إذا عجزت عن الاستفادة من الميليشيا فإنها ستكون مضطرة إلى اللجوء إلى

¹ - Anthony J.Schwarz, Iraq's Militias: The True Threat to Coalition Success in Iraq, 2007, p.63.

² - Lionel Beehner, Iraq, Militia Groups, Council on Foreign Relations Backgrounder, 9 June 2005.

³ - الذي يرد على الامر ٩ لسنة ٢٠٠٠ من إنتقاد، تميزه في الملحقين (أ) و (ب) لبعض المكونات السياسية (التي تمتلك أجنحة عسكرية) بنعتها بالقوات المسلحة ووصف البعض الآخر بالمليشيات لا يستند الى أساس قانوني صحيح فجميع الاطراف والفصائل الواردة في الملحقين تتضمن قوات مسلحة غير نظامية يقتضي الأمر تنظيم عملية تحولها وإعادة دمجها وفق احكام هذا الامر . من دون تمييز وصفي بين الجهات الواردة في الملحقين.

الأخرى، إن جعل استخدام الجيش أمر لا ضرورة له لهو طريقة أكيدة أفضل ألف مرة لتحايشه من وضع النواهي على استخدامه على الورق"¹.

تنص المادة (٩) من الدستور² (أ-) تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتمائلها دون تمييزٍ او اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون اداةً لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة.

ب. يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة).

عند قراءة أحكام الدستور نجده تغاضى عن استمرار وجود الميليشيات، في حين أنه يحظر تشكيلها خارج اطار القوات المسلحة³، كما أقر بإختصاص سلطات الاقليم من إنشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم، كالشرطة والامن وحرس الاقليم⁴.

حيث جرت جميع الأنظمة الفيدرالية على ان تخص الحكومة الاتحادية دون غيرها بمسؤولية الدفاع عن الاتحاد، إذ ان تخويل الدول الاعضاء مسؤولية الدفاع من شأنه ان يقوض سلامة الاتحاد ووحده، بتعريضه شؤون الدفاع عن الاتحاد الى نقمة الدولة العضو او عدم تبصرها وعجزها، ثم ان الخلافات بين الدول الاعضاء لا بد ان تنشأ حول اعباء الدفاع والسياسات الخارجية والاقتصادية وغيرها من الامور المرتبطة به، فوجود قوات مسلحة منفصلة بعضها عن بعض من شأنه أن يؤدي الى التنافس في التسلح بين الدول الاعضاء، كما يمكن الدول الاقوى من ان تسيطر على الاتحاد أو تنسحب منه بدون ان ينالها عقاب⁵.

وبحسب المادة ١١ من الدستور الاسترالي الذي اعتمد عام ١٩٠٠، ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني ١٩٠٠ "لا يجوز لأي قطر الا بموافقة البرلمان الاتحادي ان يحشد القوات البحرية او العسكرية او يحتفظ بها".

¹ - الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جاي؛ الأوراق الفيدرالية، مصدر سابق، ص ٢٠٨٠.

² - نشر الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في الجريدة الرسمية بالعدد (٤٠١) في ٨/٥/٢٠٠٥.

³ - David Ucko, Militias, tribes and insurgents, The challenge of political reintegration in Iraq, Routledge Taylor & Francis Group, Conflict, Security & Development 8:3 October 2008, p.353. research available at;

<http://www.david-ucko.com/images/Ucko-IraqReintegration.pdf>

⁴ - البند (خامسا) من المادة (١٢) من الدستور.

⁵ - القاضي نجل عبد الرحمن حيوي، الدول الاتحادية الفيدرالية، المجلد الثاني، الجزء الثامن، قضايا الجيش والدفاع، الطبعة الثانية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٧.

والسبب الذي يقف وراء منح السلطة الاتحادية الاختصاص في جميع الشؤون المتعلقة بالأمن والدفاع، هو ضمان حقوق الاقاليم تتحد لمواجهة الخطر الخارجي، فمن المسلم به أن من أهم أسباب إنشاء الاتحاد الفيدرالي هو مواجهة الخطر الخارجي¹.

وقد منحت الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي في بعض الحالات الحق الدستوري لإستعمال القوات المسلحة لحماية الأمن الداخلي، حيث تجيز بعض الدول الاتحادية لإقاليمها تكوين قوات محلية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يحق للولايات الاحتفاظ بالحرس الوطني، وكذلك سويسرا يحق لكل كانتون الاحتفاظ بعدد معين من الجنود للمحافظة على الأمن والنظام داخله، لأن الدستور السويسري يخول الكانتونات حق دعوة الجنود للمحافظة على النظام الدستوري وذلك بموجب المادة (٦/ثانيا) منه .

وكذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لوحدات الحرس الوطني، حيث ينقسم الجيش في الولايات المتحدة الى قسمين، الاول الجيش العامل ويتبع الحكومة الاتحادية، ورئيس الجمهورية هو القائد الاعلى له، والثاني، ميليشيا الحرس الوطني، ويتبع الولايات ويعتبر حاكم الولاية قائدا لها²، لأن كل ولاية في الولايات المتحدة تتبع نظام الميليشيات، وهو يتشكل من مدنيين مدربين يستدعون الى الخدمة العسكرية وقت الحاجة وفي الاحوال الطارئة ويعرف ايضا بالحرس الوطني التابع لولايته، ومن الممكن استدعاء هذه القوات لغرض خدمة الحكومة الفيدرالية عند الضرورة، وبالإضافة الى هذه القوات فإن معظم الولايات قوة شرطة محلية تابعة للولاية تقوم بدوريات لغرض حماية القانون ولأغراض السلامة العامة للولاية³.

في معظم الأنظمة الفيدرالية تمنع الوحدات من إقامة ميليشيات خاصة بها كمبدأ عام، وإن كانت كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية محافظتين بعد على بقايا التشكيلات الاقليمية في الوحدات المنتسبة للكانتونات وفي وحدات الحرس الوطني⁴، إلا أن هذه الوحدات تخضع لإشراف إتحادي في غاية الشمول ولا يمكن اعتبارها شواذ للقاعدة المتبعة⁵.

حيث يمنع دستور الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء الجيوش بدون الموافقة الإتحادية إلا أثناء الحرب، وحتى في هذه الحالة فإن التدابير التي تتخذها الولايات تخضع لإشراف سلطة الدفاع الاتحادية العامة كما تخضع

¹ - د.شورش حسن عمر، خصائص النظام الفيدرالي في العراق - دراسة تحليلية مقارنة - مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية: ٢٠٠، ص ٢٩٥.

² - د.شافعي محمد البشير، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية، ج١، منشأة المعارف، الاسكندرية: ١٩٧، ص ١٦٦.

³ - See, Jim Dan Hill, the Minute Man in Peace and War: A History of the National Guard, Harrisburg, Pennsylvania, 1964, p. 1-31.

⁴ - Article (13) from Switzerland Constitution Adopted on 29 May 1874 states (First; The Confederation may not maintain a standing army, second; without the consent of the federal authorities, no Canton or Half Canton may maintain a standing armed force of more than 300 men, not including Police forces).

⁵ - القاضي نبيل عبد الرحمن حيوي، الدول الاتحادية الفيدرالية، المصدر السابق، ص ٢٦.

للسلطة الاتحادية الخاصة على ميليشيات الولايات، غير انه للولايات الامريكية ضمن هذا النطاق أن تجند وحدات من (الحرس الوطني) في حالات الطوارئ، كما فعلت أبان الحربين العالميتين¹.

وفي الدستور العراقي أقر ضمن صلاحيات الاقاليم بكل ما تتطلبه إدارة الاقليم، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم في البند (خامسا) من المادة ١٢ من الدستور.

وأستناداً للأمر رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٦ فإن البيشمركة قوات مسلحة نظامية وليست ميليشيا، على الرغم من أن مصطلح (القوة المسلحة) يشمل القوات الحكومية والميليشيا، فالأمر رقم ٩١ يميز بشكل واضح في الخضوع لأحكامه وفق هذا الأمر ما بين قوات البيشمركة، التي هي جزء من القوات المسلحة، والميليشيات التي ليست كذلك، حيث شرع المجلس الوطني لإقليم كردستان قانون الخدمة والتقاعد لقوات البيشمركة (حرس إقليم كردستان) رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٦.

ويرى "ستيفان وولف" إن الوضع القانوني لقوات البيشمركة تنظمه مادتين في الدستور ولكن بطريقة متناقضة إلى حد ما²، المادة (٩/أولاً/ب) يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة، والمادة (١٢/أ) خامساً) تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه إدارة الاقليم، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم³.

وأخيراً، وفق ما رأينا من حلول دستورية وقانونية مختلفة ومعالجات تشريعية مقارنة في مسألة دمج وحل هذه الميليشيات، حيث يستلزم أن تكون هذه المعالجات مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، على سبيل المثال، التنظيم القانوني الذي وضعه المشرع الأمريكي في الولايات المتحدة الدول

¹ - يقسم القانون الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية الميليشيا إلى قسمين، الأول "ميليشيا منظمة"، التي تتكون من الحرس الوطني وميليشيا البحرية، أما الثاني فهي "الميليشيات غير المنظمة"، والتي تتكون من جميع المواطنين الذكور الأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والخامسة والأربعون، وهم لا يرتبطون بالحرس الوطني أو ميليشيا البحرية، في حين قد أثار البعض حججاً من أجل توسيع تعريف الميليشيا غير المنظمة، لأن ذلك التفسير هو الوريث الوحيد لفئة من الأفراد تهدف في المقام الأول لحماية الحقوق الممنوحة بموجب التعديل الثاني من الدستور.

John-Peter Lund, Do Federal Firearms Laws Violate the Second Amendment by Disarming the Militia? Texas Review of Law & Politics, Vol. 10, No. 2, spring 2006, p.479.

²-Stefan Wolff, The relationships between states and non-state peoples: A comparative view of the Kurds in Iraq ,available at;

<http://www.stefanwolff.com...A%20comparative%20view%20of%20the%20Kurds%20in%20Iraq.pdf>

³ - بتصورنا إن الوضع القانوني لقوات البيشمركة لا يتجاوز التكييف على أنها قوات مسلحة ذات صبغة شبه نظامية، لكنها ليست جزء من القوات المسلحة الحكومية، لأنها غير مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة، فالوضع الدستوري والقانوني في العراق فيما يتعلق بالامن الوطني، هو من الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية بموجب المادة (١١ / ثانياً) من الدستور " حيث وضحت المادة (٧/أ) من الدستور أن رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، وان سلطة حكومة الاقليم مقيدة بموجب المادة (١٢ / خامساً) من الدستور بحدود الاقليم فقط، وليس خارجه، سواء كانت سلطتها تلك على الشرطة او حرس الاقليم، فالاساس ان تلك التشكيلات مقيدة بما يتعلق بالاقليم فقط وليس خارج حدوده."

بشأن مسألة الميليشيا في دستور الولايات المتحدة ، تختلف عن رؤياه التي وضعها في العراق بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩ لعام ٢٠٠٣ ، بشأن ذات الموضوع .

كما أن الأزدواجية في المعايير والانتقائية تنطبق على موضوع الحق في حمل السلاح في فلسطين، والأزدواجية في المعايير المطبقة في حمل السلاح من قبل المستوطنين اليهود يغيّر الموقف تجاه مسألة حق الفلسطينيين في حمل السلاح دفاعاً عن النفس والأرض، والامر ذاته ينسحب على الميليشيات التي انشئت لغرض الدفاع عن البلاد او حمايتها من الغزو والارهاب من جهة وبين الميليشيات التي تمارس القتل والعنف الطائفي .

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد أن وصلنا في بحثنا هذا الى خاتمته ، حق علينا أن نصل إلى تقرير نتيجة هي أن النجاح في الإطاحة بطاغية، كما حصل في العراق، لا يعطي ضماناً بالنجاح في إقامة حكومة مستقرة ومقبولة، فالنجاح طويل الأمد في العراق يحتاج إلى تطوير إستراتيجية منسجمة لبناء ديمقراطية على وفق مراحل من تنمية الدولة العراقية، وذلك بالتركيز على عناصر التفاوض والمصالحة الأساسية بتحديد المصالح والبدائل والخيارات بوضع خارطة لعلاقات القوة وأستعداد أطراف الصراع للمشاركة في الحل السلمي للصراع ونزع سلاح ميليشياتها وإعادة تأهيلهم ودمجهم، الأمر الذي يسهم في زيادة حظوظ بناء قوات أمن عراقية بعيدة من الأنحياز والطائفية وزيادة عديدها وتحسين تجهيزها، وعلى الحكومة العراقية أن تسعى إلى احتواء هذه الظاهرة ، وتفعيل العملية القانونية لخطة التحول وإعادة الدمج .

نزع السلاح وتفعيل خطة التحول وإعادة الدمج تتم من خلال إيقاف العوامل المحفزة لنمو الميليشيات المدنية، وهذه العوامل هي، النزاعات الداخلية ، والاستراتيجية العسكرية للحكومة في قتالها ضد المتمردين، والمكاسب المادية المرتبطة بأنشطة هذه المجموع من خلال ممارستها لأنشطتها، ويرتبط العامل الرابع بالمصالح والتطلعات السياسية للنخب السياسية الحاكمة .

إن من أسباب ظهور هذه الظاهرة انهيار سيادة القانون، وهذا يعني انهيار دور الدولة في تطبيق القانون في أجزاء كبيرة من العراق، الأمر الذي انعكس سلباً على وحدة وتماسك المجتمع العراقي .

الاتجاه التشريعي المقارن للدول بشأن مسألة الحق في حمل السلاح يختلف نتيجة لاستقرار الوضع السياسي أو تعرض الدولة للاحتلال الأجنبي أو العدوان الخارجي، كما هو الحال في التاريخ العسكري للمستعمرة الأمريكية ، حيث تم تأسيس نظام الميليشيا وجمع الأسلحة والتدريب المكثف، حيث لعبت الميليشيا دوراً رئيسياً في القتال من أجل ثورة الأستقلال الامريكية كما سبق ذكره .

كما تم التذرع بحجة فرض سيادة الدولة على أراضيها، أو الحماية من العدوان الخارجي لتأسيس ميليشيا نظامية في الانظمة الجمهورية بالعراق حتى عالم ٢٠٠٠، حيث شرعت العديد من القوانين والقرارات التي تنشئ لما يعرف باسم دولة الميليشيات، وان كان حقيقة الامر استعمال هذه الميليشيات في العهد الجمهوري كأداة لعسكرة المجتمع وإحكام قبضة الماسكين على السلطة، كما تجربة الحشد الشعبي ٢٠١١ بعد سقوط محافظة الموصل كانت مسبباتها سيادة الدولة على أراضيها، و الحماية من تنظيم داعش الارهابي ، وإن كانت هذه التجربة تحمل بين طياتها واقع ايجابي من جهة وتطبيق سلبي من جهة اخرى ؟



الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر

أ. موزاي بلال / جامعة الشيخ العربي التبسي_ كلية الحقوق والعلوم السياسية

ملخص للدراسة:

إن الدوران والبطئ الذي تشهد مخاضه عملية التنمية السياسية بالجزائر يجعل من البحث في كنهها وأسباب دفعها إلى الأمام أولوية لدى كل الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية، خاصة بعد أن أصبح المواطن يشكل محور هذه العملية وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة بفعالية واستمرارية، ولعل هذا الدور أصبح لصيقا أكثر بالجمعيات المدنية في السنوات الأخيرة، على اعتبار أنها تحمل في داخلها مجموعة من القيم تنسحب تشريعا وفعلا على جميع أعضائها وعلى الفئات التي تستهدفها في المجتمع ككل، من مثل: قيم الشراكة، التضامن، احترام الرأي الآخر، خدمة الصالح العام، التسامح وكذا التداول... الخ، هذه القيم التي تشكل في مجموعها قاعدة صلبة لأية عملية انتقال قيمي على مستوى المجتمعات، والتي يعتبر المجتمع الجزائري أحدها، تعمل الجمعيات على سرعة تجديدها على مستوى الوعي الفردي بما يكفل انتقالا صحيا وحقيقيا يتمظهر على عدة جهات، لعل أبرزها " قوة المشاركة السياسية، توفير بيئة ديمقراطية، واستقرار سياسي ثابت، كثنائية تلازمية تستدعيها عملية التنمية السياسية في كل الأقطار، وفي الجزائر بالخصوص حالة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

الجمعيات المدنية، عملية التفعيل، التنمية السياسية بالجزائر

مقدمة:

لقد عاد إلى الواجهة مفهوم المجتمع المدني بكل حمولته التي ساهمت في تشكيل بنيته على مر التاريخ، فأصبح بذلك مؤشرا قويا في تصنيف المجتمعات الجيدة The good Society ، وفي دفع عجلة التنمية على أنواعها إلى الأمام، والتي تشكل التنمية السياسية أحد ركائزها ومقوماتها، بالخصوص لما تؤكد العالم بفشل ما يعرف " بالتنمية الفوقية"، التي تأتي على شكل برامج صماء مغتربة عن المجتمع الذي تستهدفه، وهذا ما يفسر عودة المجتمع المدني للاضطلاع بأدواره التاريخية، من تنشئة للمواطن ومشاركة يومية للمؤسسات الرسمية وكذا مراقبة وتقييم السياسات العمومية لاقتراح بدائل من شأنها تقويمها وتفعيلها في الأخير، فلم

تعد اليوم كما هو معروف مسألة التنمية مسؤولية الجهات الرسمية فقط، خاصة بعد ظهور مفهوم التنمية بالمشاركة، أين يكون للمواطن دورا أساسيا في صنع السياسات العامة على إختلافها، وهنا يبرز جليا دور المجتمع المدني الذي يُعبر في صميمه عن الجمعيات المستقلة والطوعية والهادفة لتحقيق الصالح العام" على إعتبار أنها ليست منظمات ربحية"، والتي تقوم بدور تهيئة وتدريب هذا المواطن من أجل أن يكون مواطنا فعالا، يساهم في نقل علاقته بالسلطة على أساس المواطنة، مما من شأنه أن يُجذر مختلف القيم التي تطرحها عملية التنمية السياسية من " مشاركة سياسية قوية، وثقافة تحمل في وعيها الصالح العام، وكذا تنمية لروح التضامن والشراكة، والذي بدوره يساهم في خلق إستقرار سياسي ثابت للدولة يساهم في نهضتها ونموها، هذه النهضة التي تسعى ورائها مختلف دول العالم بنسب متفاوتة بين العالم المتقدم وبلدان العالم الثالث التي هي بأمس الحاجة إليها، والتي تنتمي إلى نطاقها الدولة الجزائرية حالة الدراسة.

و عليه تأتي هذه الورقة كمحاولة للوقوف أمام مختلف المحطات التي عرفها تطور العمل الجمعي بالجزائر، مع التركيز على الجمعيات التي فصلها المشرع الجزائري عن الأحزاب السياسية تسمية وعملا وهدفا مع القانون الجديد(رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012)، لننتقل إلى البحث في المكانة القانونية التي أعطتها المشرع الجزائري لهاته الجمعيات خاصة مع القانون الجديد، وهل ساهم في تغير طبيعة العلاقة التي تربطها بالسلطة في الآونة الأخيرة ، وفي الأخير سنحاول الاقتراب من مستوى مساهمة هذه الجمعيات في التنمية السياسية بالجزائر من خلال رصد بعض المؤشرات" كالديمقراطية، الاستقرار السياسي، المشاركة السياسية". وذلك وفق المخطط التالي :

أولا : لمحة عن تطور العمل الجمعي بالجزائر.

ثانيا : المكانة القانونية للجمعيات المدنية بالجزائر في ظل القانون الجديد(رقم 06-12).

ثالثا :علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر.

رابعا: الجمعيات المدنية ومؤشرات تحقيق التنمية السياسية بالجزائر.

أولا :تطور العمل الجمعي بالجزائر

لقد عرف المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي حضور الأتراك العثمانيين، والذي كان لتواجدهم تأثير كبير في طبيعة الفواعل التي تتحرك على مستوى المجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا أن حضورهم إتسم بهيمنة شبه مطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد...، معتمدين في ذلك على القوى المحلية من شيوخ القبائل ورجال الدين، فكان حضور القبيلة، الزوايا، المساجد، الأوقاف شبه كلي في حياة المواطن الجزائري ولو بصفة غير مؤطرة، هذه القنوات التي لطالما كانت بمثابة الوسيط بين الحاكم ورعيته

من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها والتي لازالت حاضرة في ذهنية الجزائري اليوم رغم بروز الجمعيات كوسائط للدولة الجزائرية الحديثة، ولعل أبرز وظائفها:²³⁰

_ رعاية شؤون الفقراء والمحتاجين.

_ تمكين المستضعفين من حقوقهم ورعاية شؤون القصر والعجزة.

_ تمويل صيانة المرافق العامة.

_ رعاية العائلة الجزائرية وتعزيز تماسكها.

وقد إستمر هذا الوضع إلى غاية إنشاء أول جمعية رياضية في عهد الغزو الفرنسي من طرف سكان الأهالي بمدينة معسكر وبالضبط سنة 1912 لتعرف تزايدا معتبرا منذ منتصف الثلاثينات إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتليها بعدها مرحلة إندلاع الحرب التحريرية أين عرف العمل الجمعي دلالة أخرى شعارها الأول تحقيق الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني ما ساهم في إنشاء جمعية الطلبة المسلمين، وجمعية التجار والحرفي²³¹. هذه الانفراجة التي شهدتها العمل الجمعي في هذه الفترة تم تقنينها بعد الاستقلال مع أول دستور وضعه المشرع الجزائري " دستور سنة 1963 " حيث نص في مادته رقم 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات²³². لكن ما يجب الإشارة إليه هنا في هذه المرحلة بالذات مواصلة المشرع الجزائري العمل بالقانون الفرنسي 1901 * إلى غاية سنة 1971، أين تم استصدار أول تشريع جزائري يبين وينظم العمل الجمعي وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 والذي يحتوي على خريطة كاملة حول عملية تأسيس الجمعيات واشتغالها في الميدان²³³، ولعل ما شد الانتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 والتي نصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني²³⁴. مما طرح العديد من الالتباسات حول مبدأ الإستقلالية والطوعية اللذان يُعتبران عماد أي نضال جمعي فعال.

هذا التوجه والتضييق من طرف السلطة على الفاعلين الجمعيين عرف استمرارية في النهج، حتى بعد إلغاء الأمر السابق و المعدل في 7 جوان 1972 والذي سمح بتأسيس الجمعيات، على " أن تكوين أي

²³⁰. لطاد ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011)، ص 38.

²³¹. بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011-2012)، ص 84.

²³². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 19.

²³³. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

²³⁴. نفس المرجع السابق.

جمعية قبل أن يحصل قانونا لا بد من أن يحصل على موافقة ثلاثة جهات رسمية من الوزارة الوصية على النشاط (الوالي، الممثل المحلي لوزير الداخلية، ووزير الداخلية).²³⁵ إذن في مقابل هذا الحق في التأسيس تم منح الإدارة على اختلاف مستوياتها هامش واسع للمناورة، سواء من خلال رفض تسليم التصريح أو مراقبة جهات تمويلها، مما ساهم في عدم استقلالية هذه الجمعيات، والحفاظ على منطق الحزب الواحد كفاعل أساسي في المجتمع.

هذه السياسة اتجهت اتجاه الجمعيات عرفت تغيرا ولو طفيفا بفعل الحراك الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988، والذي تمخضت عنه إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر نهجا وإيديولوجية مغايرة تماما للإيديولوجية السابقة عقب الاستقلال، أين تم تبني التعددية كخيار أساسي، و منح بعض الضمانات لتشكيل مجتمع مدني قوي وفعال، من خلال نص المادة 40 (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال وسيادة الشعب)²³⁶. ليليه بعده صدور قانون 31-90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، والذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو التعددية، هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات، وهذا لما كان يحمله من ضمانات، لعل أبرزها:

_ كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

_ تبسيط إجراءات التأسيس .

_ وحدة المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات.²³⁷

إلا أن ما يميز تجسيد هذه الضمانات هو الطابع البيروقراطي للعلاقة التي تجمع هذه الجمعيات كجزء من المجتمع المدني مع السلطة الوصية، فهناك بيروقراطية كثيرة في مقابل فاعلية قليلة وذلك يستشفى من خلال العمليات الإدارية الكثيرة والمطولة، كالاتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، وهو ما تتضمنه المادة 18 من القانون السابق، كما أن الإحصائيات تثبت حقيقة واحدة وهو أن الهاجس الذي يحكم الجمعيات الجزائرية متعلق بالأساس بكيفية الحصول على المقر والتمويل، ناهيك عن تلك الرقابة الشديدة للسلطة عليها، والتي نجد تمثلا على مستوى المادة رقم 17 التي

²³⁵. صالح زباني، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر، 2007، ص 36 .

²³⁶. أعراج سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع

المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر،7-8 ديسمبر 2011)، ص 116 .

²³⁷. جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي. دراسة ميدانية لتنظيمات الطلابية، (مذكرة

ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص 110-111 .

تنص: "على أنه يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوماً الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن"، ضف إلى هذا كله أنه على الرغم من أن القانون يحمل اعترافاً للجمعيات بإمكانية إستفادتها من وضعية ذات نفع عام والتي تتيح لها الحصول على مساعدات وهبات خاصة، إلا أن الواقع أن هذا الامتياز لم تستفد منه سوى جمعيتان وطنيتان كبيرتان وهي الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية.²³⁸ هذا النسق في التعامل إستمر رغم مجيء دستور سنة 1996، والتغيير الذي إستعمله المشرع في خطابه للجمعيات، من خلال التعامل معها كحركة جمعوية متكاملة، وفقاً لمادته "43" بعد أن كان يتعامل معها سابقاً كجمعيات منفردة .

هذه العراقيل كلها جعلت المشرع الجزائري في إطار استكمالها للإصلاحات السياسية التي دعى إليها الرئيس في خطابه مارس 2011، يُقر بمجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات، هذه الأخيرة التي تم إستحداث قانون جديد لها، عرف بقانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، وهو الذي سنبحث عن خصوصيته، والجديد الذي إستحدثه مقارنة بالقوانين السابقة، في العنصر القادم من دراستنا هاته.

ثانياً_ المكانة القانونية للجمعيات المدنية بالجزائر في ظل القانون رقم 06-12.

لقد عرف هذا القانون طريقه إلى النور عبر نضال جمعي منذ ما يربو عن عشرين سنة، أي منذ إصدار المشرع الجزائري للقانون القديم 90-31 المتعلق بالجمعيات، حيث تم إعتبره كامتداد له، لكن الجديد يكمن في السياق الذي أفرزه إلى الساحة، وهو سياق إقليمي_ محلي، فالحراك الذي عرفته بعض البلدان العربية وما يسميه البعض بالربيع العربي، نقل مسألة الإصلاحات السياسية في الجزائر إلى الواجهة، خاصة إذا علمنا أنه مطلب ليس بالجديد، على إعتبر أن الجزائر كغيرها من العديد من البلدان العربية باشرت مجموعة من الإصلاحات منذ بداية التسعينيات، لكن المستجد ضمن حيثياتها هذه المرة خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مارس 2011، الذي حمل معه إنفتاحاً وتفهماً كبيراً، فُهم منه أنه التوقيت المناسب من أجل دفع عجلة التنمية بالجزائر، إنطلاقاً من بعث ديناميكية داخل مختلف الفواعل النشطة على الساحة، خاصة الأحزاب السياسية، والجمعيات المدنية.

هذه الأخيرة تم تقنين عملها عبر إصدار القانون 06-12، والذي عرّف الجمعية في مادته الثانية بقوله: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعاً ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي

²³⁸. أعراج سليمان، مرجع سابق. ص 118.

والبيئي والخيري والإنساني".²³⁹ ومن خلال جملة التعريفات التي أوردها المشرع في مختلف قوانين الجمعيات السابقة منها، نلاحظ أن المشرع قد سعى دوماً إلى تقديم تعريف للجمعية لتمييزها عن باقي الفواعل الاجتماعية الأخرى، لكن الذي ميز تعريف الجمعية المستحدث في هذا القانون هو توسيعه لدائرة الأنشطة، وهو ما يُوحى بالهامش العملي الذي يُصاحب هذا التوسع في التعريف بالمقابل الذي من المفترض أن يكون، ولعل الذي يثبت نية المشرع وتوجهه تلك الطفرة الإيجابية التي حققها في بعض مواد القانون الجديد مقارنة بسابقه، وهنا أقصد بذلك قانون 71-79، فالمشرع في سياق وضعه للشروط التي يجب توفرها لدى الأعضاء المؤسسين حافظ على المادة التي نص عليها القانون 90-31 والتي تخص شرط التمتع بالجنسية الجزائرية من دون أن يحدد إن كانت أصلية أو مكتسبة، لكنه بالمقابل حرم كل من لا يتمتع بحقوقه السياسية من المشاركة في العمل الجماعي، مع العلم أنه في نفس القانون المادة 13 فصل تماماً وميز بين الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، بل وذهب أبعد من ذلك بتوقيعه لعقوبة تعليق عمل الجمعية في حالة ثبوت وجود أية علاقة تربطهما سواء من خلال التمويل أو الإعانات والهبات²⁴⁰، ولأن التمويل يعتبر أساس إستقلالية الجمعية و المُشكل لميتودولوجية عملها، فقد عمل المشرع الجزائري على تضيق الخناق في هذا الجانب على الجمعيات، فبخلاف القانون السابق 90-31 الذي ينص على أن الجمعيات يمكنها أن تتلقى منحا وهبات من جمعيات أجنبية بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات، جاء القانون رقم ١٢٠٦ لينص على أنه "خارج إطار علاقات التعاون، سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي "مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية". كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة (المادة ٣٠)²⁴¹. مما سيحرم هذا التشريع الجديد الجمعيات من مصادر التمويل الحيوية لإستمرارها في العمل. فضلا عن أنه بفرض إطار الاتفاقات أو ما يسمى "بالشراكات" مما يُعطي السلطات وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات وعلى أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية وتوجيه عملها.

كما تم أيضا تعديل أحكام المادة ٢١ من قانون ١٩٩٩ التي تنص على أن الجمعيات ذات الطابع الوطني فقط هي التي يمكنها أن تنضم لجمعيات دولية ولا يمكن لهذا الانضمام أن يتم إلا بموافقة من وزارة الداخلية. ويمكن القانون الجديد جميع الجمعيات "المعتمدة" من الانضمام إلى جمعيات خارجية. لكن ينبغي إعلام وزارة الداخلية مسبقا بهذا الانضمام وإشعار وزارة الشؤون الخارجية. كما نص على أنه يمكن لوزير الداخلية أن يعارض مشروع الانضمام في غضون ٦٠ يوما. وعلاوة على ذلك، يستلزم التعاون في إطار

²³⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06-12، الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات. ص 34.

²⁴⁰ بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر_ قراءة نقدية في ضوء القانون (06-12) منشورة بتاريخ: الثلاثاء ٢٠١٣٢٢٤.

<http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=285>

²⁴¹ الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، " مذكرة تحليل قانون 06-12 المتعلق بالجمعيات.

<http://www.euromedrights.org/ara/archives/11157>

الشراكة مع الجمعيات الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية موافقة مسبقة من السلطات المعنية (المادة ٢٣)، في حين أن القانون ٩٣ لم يتضمن أي شرط بخصوص هذا الموضوع²⁴².

وعلاوة على ما سبق، فالمادة ٤ المثيرة للجدل من القانون ٩٣ والتي تنص على عقوبة السجن "لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها"، تمثل تهديدا على الناشطين في الجمعيات التي لم تتمكن من الحصول على الإيصال القانوني من السلطات. كما أنه في المادة ٤٦ من القانون الجديد، لا تنطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات "غير القانونية" ولكن أيضا على الجمعيات "التي لم تسجل بعد أو التي تم تعليق أنشطتها أو تلك التي تم حلها". وفي هذا الصدد، إذا كانت المادة 45 من مشروع القانون الجديد يجمع بين العقوبة ودفع قيمة الغرامة، فمن المؤسف أن يتم إلغاء أحكام القانون ٩٣ في مادته (45) التي تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين²⁴³. هذه المادة بالخصوص خلقت نوعا من الإستنفار لدى الفاعلين الجمعويين، خاصة وأنها تتنافى و الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر في هذا الجانب، وضمن هذا السياق عبر رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان نورالدين بن يسعد على هامش احتجاج مجموعة من الجمعيات والتي قدرت بحوالي 40 جمعية أمام مقر البرلمان يوما بعد المصادقة على القانون الجديد، " أنه من الضروري صياغة قانون جديد متطابق مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها من أجل ترقية مجتمع مدني مستقل، وأضاف أن القانون يمثل تراجعا كبيرا مقارنة بالقانون السابق ويكرس ثقافة الحزب الواحد"²⁴⁴. هذا ويأتي هذا الحراك كتعبير عن كل القيود التي جاء بها المشرع الجزائري ضمن هذا المشروع الجديد، والذي أدى حسب المتابعين للعمل الجمعوي إلى توقف وجمود حوالي 50 ألف جمعية وطنية ومحلية، نتيجة عدم قدرتها على مطابقتها قوانينها الأساسية القديمة مع التشريع الجديد، وأن المشرع قد حدد مدة لذلك "سنتين"، مما يجعلها تشتغل خارج إطار القانون حسب المادة 70 من القانون الجديد وبالتالي ترسي عليها تلك العقوبات التي حددها المشرع سلفا، خلافا لتوصيات مقررته من الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي تؤكد على أنه "في حال اعتماد قانون جديد، ينبغي أن تواصل جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة سابقا عملها بشكل قانوني وأن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديث تسجيلها".

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للجمعيات المحلية والوطنية الناشطة داخل التراب الوطني، فالحال لا يختلف كثيرا مع الجمعيات الأجنبية، فبعد تمديد المشرع الجزائري لمدة الفصل في اعتماد الجمعية أو رفضها بحيث أصبح للادارة مهلة 90 يوما بعد أن كانت 60 يوما فقط طبقا للقانون القديم، وهذا حسب نص

²⁴². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 31-90، الجريدة الرسمية، العدد 04، ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.

²⁴³ _ الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

²⁴⁴ _ ح. سليمان، قانون الجمعيات يهدد بموت الجمعيات بالجزائر، جريدة الخبر، يوم 10 جانفي 2014،

المادة 61 من القانون الجديد، نجد أن المشرع حاول وضع مادة تُجيز له التحكم في عمل هذه الجمعية الأجنبية من خلال نص المادة 65 والتي تنص على أنه يمكن تعليق الاعتماد أو سحبه "إذا ما كان هناك أي تدخل مسفر للجمعية في شؤون البلد المضيف أو قامت بأنشطة تمس بالسيادة الوطنية أو النظام المؤسساتي القائم أو الوحدة الوطنية وسلامة البلاد أو النظام العام والآداب العامة أو القيم الحضارية للشعب الجزائري"²⁴⁵.

هذا الغموض الذي يطبع هذه الأحكام يدل على رغبة صريحة في طمس انتقادات الجمعيات الأجنبية، وتأويل أي سلوك لها حسب مزاج المشرع وتوجهه، الذي يهدف في الأخير إلى تقييد حرية الجمعيات، وهذا عكس ما تنص عليه الأعراف والعهود الدولية، فالمادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية تنص على أنه لا يجوز وضع قيود على حق حرية تكوين الجمعيات إلا تلك التي ينص عليها القانون "وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحريةهم". مما يُشكل تضاربا صارخا بين المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر، والقوانين العضوية التي تشرعها داخليا في نفس المجال، ألا وهو الحقل الجمعي.

مما سبق يتضح أنه وعلى الرغم من أن هذا القانون ولد في سياق كان سقف المطالب فيه مرتفعا، وهو ما حفز الفاعلين الجمعيين وجعلهم يتأملون خيرا بما سيتم استحدثه مقارنة بالقانون الجديد 90-31، إلا أن هذا القانون عرف انتكاسا حسب المتبعين للشأن الجمعي، وحمل معه خيبات أخرى لهذا الحقل، بدليل أن تضييق السلطات إزداد على الجمعيات، انطلاقا من مرحلة التأسيس بتشديد الإجراءات، التي رفع المشرع فيها عدد الأعضاء المنخرطين، إلى المراقبة المالية "التمويل" حسب ما تنص عليه المادة 30، وصولا في الأخير عملية تعليق أنشطة الجمعيات، أين يتخلى القانون الجديد عن مكسب قانوني في غاية الأهمية. فبينما كان تدخل القاضي منذ سنة ١٩٩٩ ضروريا لتعليق أنشطة الجمعيات، تخلى القانون ٢٠٠٦ عن هذا المكسب حيث بات قرار إداري كافيا لتعليق أنشطة الجمعيات التي قد تكون لا تمتثل للقوانين، دون أن يتم تحديد هذه القوانين المادة ٤.

ثالثا- علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر

إن أهمية وفاعلية دور الجمعيات المدنية هي أهمية ذات دلالة عالية بالنسبة للمجتمعات التي انخرطت في مسار التحول الديمقراطي والبحث عن سبل التنمية، لذلك فلم تشكل الجزائر الاستثناء على اعتبار أنها ليست بمنى عن تأثيرات البيئة الخارجية وما يدور حولها، وأن ما يدور في المنطقة من حراك له تداعياته الحتمية عليها، فقد تبنت التحول إلى الديمقراطية ابتداء من دستور 1989 والذي شكل قطيعة مع

²⁴⁵ _ الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

إيديولوجية الماضي التي كانت مبنية على النهج الاشتراكي والرؤية الأحادية التي خيمت على كل الاتجاهات السياسية والتنموية، لهذا لم يبرز خلال فترة الحزب الواحد ما يمكن القول عنه قوى مجتمع مدني " متشكل في جمعيات فاعلة" بالجزائر، على إعتبار أن السيطرة كانت شبه تامة على جميع الأصعدة، وحتى المحاولات التي نجحت في تأسيس جمعيات تم إحتوائها من طرف الحزب الوحيد" جهة التحرير الوطني" المعروف بحزب السلطة²⁴⁶.

عبر إدخالها في منظومتها الإيديولوجية تارة أو استعمال القمع تارة أخرى، ومن أمثلة هذا التوجه حرمان جمعية العلماء المسلمين من مزاولة نشاطها بعد الاستقلال وتم وضع شيخها البشير الإبراهيمي قيد الإقامة الجبرية إلى أن وافته المنية سنة 1965، أما باقي التنظيمات التي كانت قائمة، والمسماة بالمنظمات الجماهيرية كالاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، واتحاد الطلبة الجزائريين... الخ والتي ظهرت في الواقع بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، فقد تم احتواؤها من طرف حزب السلطة، بحيث نصت المادة 119 من النظام الداخلي للحزب على مايلي" تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جهة التحرير الوطني وتوجيهاته ونصوصه الأساسية²⁴⁷. ولعل ما يمكن قوله تلخيصا لمجمل مراحل هذه الفترة ذات النظام الأحادي، أن العلاقة بين الجمعيات المدنية والسلطة كانت قائمة على التعبئة دون إشراك حقيقي لها كفاعل وسيط في الساحة بين الفرد والسلطة.

لتعرف الجزائر مرحلة أخرى متميزة عن سابقتها على الأقل من حيث توجه الدولة وانفتاحها على باقي الفواعل، ولعل البداية الحقيقية جاءت عبر الحراك الشعبي في 5 أكتوبر 1988، والذي كان سببه فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية التي كان يناشدها المواطن الجزائري، ما خلق وضعاً ضبابياً للمشهد السياسي في الجزائر، هذا ما جعل الجمهورية تعيد النظر في نموذج تسيير المجتمع، خاصة و أن أهم تطلعات المجتمع المدني كانت بالأساس تخص العمل الجمعي الحر للمشاركة في تسيير شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من أجل ترقية أمنه وتجنيد طاقاته للمساهمة في التنمية الوطنية دون الخضوع إلى وصاية أو مراقبة فوقية²⁴⁸. وهو الشيء الذي أدى إلى بروز قانون 31-90 كما رأينا ذلك في العنصر السابق، والذي بدوره سمح ببروز ترسانة من الجمعيات في هذه الفترة، كما هو موضح في الجدول رقم 1 التالي:

²⁴⁶ _ صالح زباني، مرجع سابق.ص37

²⁴⁷ _ أمينة هكو، الظاهرة النقابية و الجموعية في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 353 ، 2008، ص 79

²⁴⁸ _ محمود بوسنة، الحركة الجموعية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية،

العدد 17 (جامعة منتوري قسنطينة: جوان 2002)، ص ص 134-135

الفترة	العدد	نوعية النشاط
ديسمبر 1990	14 ألف	أغلبتها ثقافية، دينية
مارس 1998	45 ألف	أغلبتها ثقافية، اجتماعية

المصدر: زوبيري عبد الله، دور النخبة السياسية والمجتمع المدني في عملية التنمية"، الملتقى الوطني حول: التنمية الإنسانية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران: 17_18 ماي 2005، ص 9 .

هذا التنامي في تأسيس الجمعيات تواصل بعدها، فحسب إحصائيات 2002 وصل عددها إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية، ليتعدى اليوم عددها 100 ألف جمعية حسب آخر إحصائية قدمتها وزارة الداخلية سنة 2012²⁴⁹. إلا أن هذا التصاعد الكمي حسب بعض الباحثين لم يكن مُرتبطاً بنوعية وقدرة هذه الجمعيات على المشاركة في الفعل اليومي المتعلق بتدبير الشأن العام، ولعل السبب الرئيسي هو غياب استقلالية تحفظ لهذه الجمعيات مكائنها و تدخلها، نظراً لاستمرارية نفس النهج الذي كان يقوم عليه النظام السياسي الجزائري المبني أساساً على مركزة وحدة القرار، واحتواء الفواعل الجديدة التي تبرز على الساحة، وعلى رأسها الجمعيات المدنية، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال عرض أهم ملامح الوضع السياسي بالجزائر، حيث تحرص السلطة على الهيمنة وفرض قيود على إستقلالية المجتمع المدني، وبالتحديد الجمعيات المدنية، وتتجسد هذه الملامح فيما يلي:²⁵⁰

_ أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالدخالية والسلطات المحلية الأخرى، في الإشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى، وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه الجمعيات.

_ تعدد مستويات الإشراف على هذه الجمعيات من قبل الحكومات، مما يعيق هذه الجمعيات في تنفيذ مشاريعها.

_ السلطات والصلاحيات التي منحها القانون للحكومات فيما يخص حل هذه الجمعيات أو تعليق عملها أو تقرير عملية تمويلها، غدت انعدام الثقة بين الطرفين، فأصبحت تستند السلطة إليها وتستعملها كبيع لتخويف الجمعيات التي تخرج عن إطارها وبرامجها.

²⁴⁹ _ عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية (دون بلد النشر، دون دار النشر)، ص 34

²⁵⁰ _ ليلي شرف، مناقشة على بحث: مصطفى كامل السيد، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، بحث مقدم إلى " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 679

وقد استخدمت السلطات أكثر من آلية من أجل لضمان سيطرتها على استقلالية هاته الجمعيات، لعل أبرزها:

أ_ آلية التشريع:

وتتجلى صورة استعمالها من طرف السلطة عبر (التسجيل والإشهار، أين يُطلب من الجمعية الحصول على موافقة السلطة المختصة حسب نوع الجمعية، وذلك تضع السلطة شروطا مهمة كي تسلك لها الاعتماد من قبيل عدم مخالفة النظام العام وإثارة الفتنة، وهي شروط زبئية تحمل في طياتها أكثر من تفسير واحد، تستعملها السلطة عادة لرفض اعتماد جمعية معينة. بالإضافة إلى سلطة حل الجمعيات بقرار إداري وهذا حسب القانون العضوي الجديد 12-06 لأسباب متنوعة، وأخيرا شرط ضرورة الالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل.²⁵¹

ب_ الحد من الحريات والحقوق الأساسية: يلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دورا محبطا بالنسبة لإمكانيات تطور الفعل الجمعي، وتشكل القيود المفروضة على حرية التنظيم بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات عاملا سلبيا يحول دون مشاركة المواطن في العمل العام، كما يلعب دورا مماثلا بالنسبة للقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية.²⁵²

مما سبق يتضح أن انتقال السلطة بعد سنة 1989 من إستخدام أسلوب العنف والقمع اتجاه الجمعيات المدنية إلى أسلوب أكثر سلمية لم يدم طويلا، على إعتبار أن الجزائر عرفت بعدها بسنتين "توقيف المسار الانتخابي" وما ترتب عليه من أزمة أمنية، تم التراجع فيها على العديد من الحريات، فمن الناحية القانونية تم إصدار إلى جانب قانون الطوارئ عدة مراسيم تكبل ممارسة حرية الرأي والتعبير، أهمها "مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب" الصادر في سبتمبر 1992، والذي يعاقب بالحبس فترة تصل إلى عشرة سنوات لكل ما من شأنه أن يخل بالنظام العام، ويمكن على العموم جرد أهم مظاهر لإنعكاس هذه الأزمة على الجمعيات المدنية، كالآتي:

_ حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجهة الإنقاذ (FiS) أو التابعة لها، بعد حل الجهة نفسها في مارس 1992، نذكر على سبيل المثال (النقابة الإسلامية للعمل، وجمعيات المساجد والدعوة... الخ

_ تأثر هذه الجمعيات بالصراع الدائر بين مختلف التيارات السياسية، فالجمعيات النسوية شهدت انقسامًا بين تنظيمات إسلامية و أخرى علمانية، وأصبح التراشق سمة العلاقات بينهما.

²⁵¹ _ أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، ص 138

²⁵² _ نفس المرجع السابق، ص 138

_ أدت سياسات الدولة الأحادية الجانب في تلك المرحلة إلى دفع الجمعيات المدنية للاحتجاج ، كما أعلن مع إعلان الرئيس زروال على تطبيق قانون التعريب، ما خلق فوضى وتدمير لمؤسسات الدولة في منطقة القبائل قادتها الحركة الثقافية البربرية التي تحولت مطالبها من مطالب ثقافية إلى انشغالات سياسية.²⁵³

هذا النسق من التضييق من طرف السلطة إبان الأزمة (1991-1999)، كان له كبير التأثير على فعالية الجمعيات المدنية، بسبب القمع الذي كانت تتعرض له، إلا أن هذا لم يمنعها من محاولة إيصال رأيها عبر الاحتجاجات تارة وعبر الحوار تارة أخرى، من خلال مشاركتها في الحوار الوطني الذي بدأت دورته الأولى في سبتمبر 1992، والثانية في مارس من نفس السنة تم التطرق فيه إلى أربع محاور:

_ مهمة وصلاحيات المجلس الاستشاري.

_ المرحلة الانتقالية ومؤسساتها المؤقتة وأفضل السبل لتسييرها.

_ المؤسسة الرئاسية.

_ تعديل الدستور.²⁵⁴

لتأتي مرحلة استتباب الأمن نسبيا في الجزائر بعد سنة 1999 من خلال استكمال الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة لمشروع الوئام المدني الذي جاء به الرئيس زروال قبله، عبر طرحه لمشروع المصالحة الوطنية، هذا التغيير سمح بخلق هامش للتحرك الجمعي، لكنه للأسف لم يرقى إلى الإمكانيات التي تم تسخيرها لدفع الحركة الجمعوية التي خاطبها المشرع في دستوره سنة 1996 ، ولعل أبرز دليل على ذلك التصريح الأخير لوزير الشباب والرياضة محمد تهيمي ، الذي قال فيه أن الدولة تنفق أكثر من 15 مليار على الجمعيات.²⁵⁵ ، والتي لا نسمع لأغلبها حسا ولا موقفا إلا مناسباتيا" كالاتخابات"، بحيث اختصرت الفعل الجمعي في التعبئة والمساندة، ولعل ما زاد في تغييبها أكثر القوانين العضوية التي يطرحها المشرع في كل مرة، والتي كان من المفترض أن تحمل معها توسيعا لهامش الحريات وكذا محاربة البيروقراطية الإدارية التي تساهم في موت العديد من الجمعيات، مثل قانون 06-12 المتعلق بتأسيس الجمعيات واشتغالها، و الذي كان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الحراك العربي وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية، فالقانون سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية ، وعلاقتها بالأحزاب السياسية

²⁵³ _ أيمن ابراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000، ص 68.

²⁵⁴ _ نورالدين زمام، "السلطة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)"، ط1، الجزائر: دائر الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002، ص 209.

²⁵⁵ _ ____، المجتمع المدني من مدارس للنخبة الى البندير السياسي، جريدة الفجر،

عدد يوم 10-02-2014 <http://www.al-fadjr.com/ar/realite/267105.html>

ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات ودورها في تفعيل التنمية السياسية بالجزائر بالرغم من تعدادها الذي تجاوز 100 ألف جمعية.

رابعا- الجمعيات المدنية ومؤشرات تحقيق التنمية السياسية بالجزائر:

يتم وصف التنمية السياسية على أنها توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف، وتحقيق التكامل في الأبنية والأدوار، وذات نظام عقلاني ورشيد يتمتع بولاء شعبي مع اتساع المشاركة السياسية وتوافر أمن واستقرار النظام، وهي مرتبطة بوجه خاص بالمجتمعات النامية (التي تنتمي إليها الجزائر حالة الدراسة)، على اعتبار أنها تسعى للبحث في إمكانات ومتطلبات التغيير السياسي، فهي تعاني تخلفا ملحوظا في معظم المجالات السياسية، وتراجعا كبيرا في كثير من النواحي إلى مستويات أدنى من الممارسة والأداء والفعالية، فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية أو وراثية، لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية الفعلية، ولا ترعى حقوق المواطنين وحرّياتهم، ليعرف هذا المفهوم تطورا في السنوات الأخيرة أين أصبح مؤشرا من مؤشرات التنمية الإنسانية²⁵⁶، من هنا لم تعد التنمية السياسية من مسؤولية الحكومة لوحدها، بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره، تقودها الحكومة وتنفذ السياسات المؤدية إلى تحقيقها بمشاركة حقيقية وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني، نظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه جمعياته النشطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتنفيذ السياسات العامة، ولهذا سيصبح لزاما علينا الربط بين أدوار هذه الجمعيات المدنية في الجزائر، بمجموعة من المؤشرات التي تمثل معايير قياس أي تنمية سياسية في أية دولة، وهي (الديمقراطية، الاستقرار السياسي، المشاركة السياسية).

أ_ الجمعيات المدنية والمسألة الديمقراطية بالجزائر

انطلاقا من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية انتخابية دورية، أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية، وإنما أصبحت ترمز في احد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فهي كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ التداول على السلطة سلميا والرقابة السياسية، وكذا توفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرّياتهم، ومتى قويت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية، فمنطق اشتغال جمعياته ومنظماته يجعلها بمثابة البنية التحتية لتعزيز الديمقراطية بقيمتها ومؤسساتها وعلاقاتها²⁵⁷ وذلك من خلال وظائف التدريب والتثنية

²⁵⁶ _ ساحلي مبروك، "دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث

حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية(الجزائر:جامعة الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011)، ص 83

²⁵⁷ _ عبد الجليل مفتاح، دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، مجلة الفكر: العدد 5، مارس 2010، ص 11

والتوعية التي ينالها الفاعل الجمعي داخل الجمعية، مما يجعل منها مركزا لنشر القيم الأساسية التي تستدعيها العملية الديمقراطية، كقيم التسامح والحوار، وتقبل الاختلاف مهما كان... الخ.

هذه الأدوار على اختلافها، حاولت الجمعيات المدنية الاضطلاع بها في الجزائر بشكل أكبر مع فتح التعددية الذي جاء بها دستور 1989، و إصدار القانون العضوي الخاص بعملية تأسيسها واشتغالها 31-90، وبالخصوص مع جمعيات حقوق الإنسان والتي لعبت دورا كبيرا في الضغط على السلطة من أجل تجسيد وتبني بعض المطالب المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وإرساء مبادئ الديمقراطية، لكنها قُوبلت بتعسف السلطات، خاصة بعد إصدار قانون الطوارئ، وما صاحبه من مراسيم. وضمن هذا الإطار أوضحت دراسة كانت عينتها رؤساء الجمعيات، لقياس درجة تأثير الجمعيات في التنمية والأمن والديمقراطية ضعفا كبيرا على مستوى الاهتمام بمؤشر الديمقراطية، كما هو موضح في الجدول التالي: رقم "2" يوضح تصور رؤساء الجمعيات في ما يخص مدى مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية.

درجة المساهمة			
قليلة أو معدومة	متوسطة	قوية	
8	6	16	ترقية الثقافة
8	6	14	ترقية التنمية الاجتماعية
5	4	19	تجسيد التضامن الوطني
6	6	09	ترقية امن الأفراد
6	09	08	ترقية الديمقراطية

المصدر: محمد بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17 (جوان 2002)، ص 144

من خلال قراءة تحليلية للجدول يتضح لنا، أن قوة الدور الخدماتي للجمعيات المدنية بالجزائر بمقابل ضعفها في مجال التنمية الديمقراطية، هو انعكاس فقط لرغبة السلطة والتشريعات التي أقرها المشرع الجزائري، فالقانون الجديد للجمعيات 06-12 يفصلها عن الحياة السياسية، ويحصر دورها فقط في

الجانب التنموي والخدماتي، مما يحيلنا على مجتمع مدني هش، يُستعمل كأداة في يد السلطة لمواجهة مختلف الأزمات التي تقابلها (أزمة التنمية، البطالة، الفقر.....الخ).

ب_ الجمعيات المدنية والاستقرار السياسي بالجزائر

يشكل الاستقرار السياسي قاعدة أية تنمية تنشدها الدولة، وتلعب الجمعيات المدنية دورا أساسيا في مواجهة أزمات الاستقرار التي تعيشها الأنظمة السياسية في بعض الفترات من حياتها، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وبالتالي احتواء حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وهذا من شأنه أن يُعمق العمل المؤسسي داخل ذهنيات الأفراد بعيدا عن الارتجالية والشخصانية، التي لا يُضمن عواقبها، ما من شأنه أن يزيح عن النظام الكثير من العقبات ويُلملم الهوة التي توجد بينه وبين الأفراد، فالأمن كما هو معروف أصبح في الآونة الأخيرة أصبح أمن بالشراكة، من خلال إذكاء روح المسؤولية لدى كل مواطن.

ولعل دور هذه الجمعيات فيما يخص الحفاظ على الإستقرار السياسي برز جليا سنوات التسعينيات، أين حاولت احتواء عناصر الأزمة السياسية، من خلال ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية، وكذا القضاء على ترسبات التفرقة المنطقية والطائفية و الفتوية، والذي ظهر من خلال تغيير العديد من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب، والمشاركة في الحوار وتغليب طرق التفاوض والضغط السلمي²⁵⁸. بالإضافة إلى مشاركتها في الحوار مع الأجهزة الرسمية من أجل الخروج بحلول تقي الدولة من الاضطرابات والقلق، وهنا أقصد حوار 1992 بدورتيه.

إلا أن هذه الرغبة الجموعية في تفعيل الحوار بين المتنازعين، اصطدمت في الكثير من الأحيان بمنطق السلطة المتعسف، ما تُرجم في الأخير على مستوى القوانين العضوية المتعلقة بإنشاء وتسيير الجمعيات، الذي لا يسمح لها بلعب هذا الدور على أكمل وجه ممكن، فالسلطة بحاجة إلى جمعيات تبارك القرارات وتبرر السياسات لا جمعيات فاعلة ومشاركة وطموحة، وهذا ما يذهب إليه الباحث هانس بيتر ماتيس (H- peter Mathys) في قوله : " أن الجزائر لا تمتلك أي إستراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي"، ولعل هذا ما يفسر استمرار الجزائر بتشريع قوانين تضيق الخناق على العمل الجموعي، بمبرر واحد ألا وهو الحفاظ على النظام العام، بعد أن كان المبرر في السابق " حالة الطوارئ"، والقوانين الاستثنائية التي تستدعيها تلك المرحلة.

ج_ الجمعيات المدنية والمشاركة السياسية بالجزائر

²⁵⁸ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، " التقرير الاستراتيجي العربي(2002-2003)".

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/R2RB13.HTM>

تعتبر المشاركة السياسية عند البعض عن إرادة شعبية ايجابية ديمقراطية، تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات وتتميز بالديناميكية والتحرك، ويعرف صامويل هنتنجتون وجورج دومينجاس S Huntington and J Domingez في دراستهما عن التنمية السياسية_ المشاركة السياسية بأنها " نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".²⁵⁹ هذه المشاركة التي تستدعيها التنمية السياسية بحاجة إلى قنوات لتفعيلها، هذه القنوات ليست سوى الجمعيات المدنية، من خلال الاعتماد على قدرتها في التعبئة والتوعية، خاصة في الدول النامية، والجزائر كأحد هذه البلدان التي تعاني من إشكالية عميقة تتمثل في العزوف السياسي ونقص المشاركة السياسية، مما يعطل التنمية السياسية ويبطئ من حركتها.

وضمن نفس السياق يربط هوسيلتز بيرت Hoselitz Bert بين تحقيق رغبات المجتمع وأهدافه بتوفير الخبرات والمهارات من قبل المشاركين، مما يُبرز جليا دور الجمعيات المدنية في تنشئة وتوفير مثل هذه الخبرات والمهارات.²⁶⁰ ففكرة المجتمع المدني تقوم على أن المشاركة السياسية للشعب لا يجوز أن يُبحث عنها في مجرد زيادة الآراء، بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة وتصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية، وعلى أساس هذا التحليل وكلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا، كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية، هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية وبإبراز القدر الممكن من التعدد والتنوع على مختلف الأصعدة.²⁶¹

ويمكن تبرير ذلك في الواقع الجزائري، بإسقاط نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية سنوات (1991-1990)، أين فازت المعارضة المتمثلة آنذاك في الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS سنة 1990 بسبب فاعلية تنظيماتها وجمعياتها الخيرية النشطة في الميدان، والتي مست تحركاتها عمق المجتمع الجزائري، مما جعل فوزها مفاجئة للرأي العام والسلطة على السواء، ليتم بعدها حل الجبهة وكل الجمعيات والتنظيمات المرتبطة بها بعد توقيف المسار الانتخابي، لتعرف الجزائر بعدها الانتخابات الرئاسية سنة 1995 ثم سنة 1999 كان الفوز فيها لمرشح السلطة، بسبب تغييب الجمعيات والأحزاب السياسية المعارضة، وتكتل الجمعيات الأخرى لمساندة شخصية السلطة.²⁶² لتليها مرحلة ما بعد 1999 إلى يومنا هذا، أين عملت السلطة على اختراق أغلب الجمعيات واحتوائها، ما أفرز لنا مجتمعا مدنيا يقوم بردود أفعال وكأنها كائنات تردد الصدى، بدل أخذ زمام المبادرة كأساس للفعل الجمعي، وهو ما اتضح جليا مع إصدار المشرع الجزائري للقانون الجديد 06-

²⁵⁹ _ هانسبيتر ماتيس، أنظمة عربية تخشى مكافحة الإرهاب، (ترجمة: شيرين حامد فهي) <http://archive.is/www.islamonline.net>

²⁶⁰ _ موزاي بلال، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، قسم التنظيمات الإدارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014)، ص 155

²⁶¹ _ ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص 86.

²⁶² _ أحمد واعظي، "المجتمع المدني والمدني، ترجمة: حيدر حب الله"، ط1، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، 2001، ص 154

12 الذي يُعتبر بالفعل تراجعاً عن العديد من المكتسبات التي حققتها الحركة الجمعوية في سنوات الأزمة الأمنية، ولعل تراجع نسبة انضمام المواطن للجمعيات المدنية أبرز دليل على هذا التراجع الذي يعبر في عمقه عن فقدان الثقة في العمل الجمعوي بعد فقدانها على مستوى العمل السياسي "الانضمام للأحزاب السياسية"، ففي دراسة مغربية حول نظام القيم أظهرت أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر بلغت 5% فقط، بينما وصلت 1% في المغرب، وتراوح ما بين 3% و 4% في فرنسا على سبيل المقارنة، إذ تنشأ سنوياً 80.000 جمعية جديدة في فرنسا.²⁶³

خاتمة

انطلاقاً مما سبق نستخلص نتيجة أساسية مفادها أن حقيقة الانفتاح الذي عرفته الدولة الجزائرية "التحول السياسي" بداية التسعينيات و الولوج إلى التعددية المقيدة سمح بظهور فواعل جديدة على الساحة، تُرجم على الواقع بتصاعد رهيب في عدد الجمعيات والأحزاب السياسية، ولكنه في المقابل لم يحمل معه ذلك التغير الجوهرية في فتح الفضاء العام وإشراك هذه الفواعل الجديدة جدياً في صناعة السياسات العامة وتنفيذها، ما يُحيلنا ويفسر لنا مباشرة هشاشة دور هذه الجمعيات المدنية حتى بعد الإصلاحات السياسية المختلفة التي قام بها المشرع الجزائري منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا، تفسير لا ينبغي أن يقتصر فقط على غياب الفضاء العام بسبب تلك الآليات التي عددها سابقاً، ولكن القصور في بعض جوانبه يعود إلى طبيعة البنية الهيكلية التي تتسم بها هذه الجمعيات نفسها، مما يجعلها غير قادرة على مواكبة التغيرات التي تعرفها الساحة، فتجد أغلبها إنقرضت بعد ولادتها بأشهر، والبعض الآخر منها يقتات من المساندة مناسباتياً.

واقع كرسه تحكّم الدولة واحتكارها للموارد والخدمات عبر تكريس المنطق الريعي، لذلك فإن أي محاولة لبناء مجتمع مدني في الجزائر يبقى رهين إعادة النظر في إيمان الدولة بهذا الدور من كونه الوسيلة أو الغاية، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون توفر إرادة سياسية أولاً في الدخول في تعاقد مجتمعي شامل، يبدأ في التخلي التدريجي للدولة التسلطية في الجزائر عن جزء من صور الضبط التي تمارسها، كي تحل محلها المشاركة المجتمعية المؤسسية عبر مختلف الجمعيات المدنية، مما يجعل رهان الدولة والمجتمع واحد لا يتجزأ، ألا وهو تحقيق التنمية السياسية والرشادة بنائياً، أي من القاعدة بعد فشل أساليب التشريعات الأحادية، تنمية لا يمكن أن تقوم في ظل تشريع يفصل الحركة الجمعوية عن السياسة، فإذا أخذنا بفكرة تمايزها عن الأحزاب السياسية، على اعتبار أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة، فإن جوهرها الذي راكمته في التاريخ

²⁶³ _ عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات"، مجلة إنسانيات الإلكترونية، العدد 5275.5275، <http://insaniyat.revues.org/5275.5275>

الغربي والعربي على السواء، يجعلها في قلب السياسة، فهي بمثابة العين الفاحصة كما يقول ميكيافيلي، عبر ممارستها للرقابة والضغط على السلطة بشكل مستقل عن أي انتماء سياسي لأي جهة سواء أكانت حزبا سياسيا أو جهة رسمية "السلطة".

L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb : « Nœud gordien » et « dilemme cornélien ».

Dr. Tewfik Hamel Chercheur en Histoire, Spécialité Histoire militaire-études de défense nationale, CRISES -Centre de Recherches Interdisciplinaires en Sciences humaines et Sociale de Université Paul Valéry (Montpellier III).

Dans chaque continent, il y a eu des Etats, des régimes et les idéologies qui ont cherché la domination à l'échelle régionale. Il n'est pas surprenant donc que l'Afrique du Nord ne fasse pas exception. L'histoire de la région a été beaucoup plus caractérisée - et de plus en plus avec le temps- par des régimes et des États qui cherchent leur propre intérêt, quel que soit l'écran de fumée utilisé afin de dissimuler ou de rationaliser ce fait. Et chaque Etat a son propre modèle de comportement et d'alignements. Au sein du Maghreb, la relation complexe des deux plus grand pays -Algérie et Maroc- caractérisée par une lutte latente pour la suprématie régionale et l'imposition de leur l'hégémonie bienveillante sur les Etats les plus faibles du Sahel est le centre de gravité de la géopolitique régionale. Les deux pays avaient des expériences coloniales différentes et ont émergé comme des rivaux avec des formes très différentes de gouvernement. Toutefois, la fin de la guerre froide et la globalisation imposent une convergence de facto au niveau politique et économique.

Les efforts visant à promouvoir des relations plus coopératives ont été plus ou moins figées au statu quo. Nombreux obstacles ont été éliminés mais leurs rivalités régionales que cristallise le conflit de Sahara occidental restent très vives. Dans ce contexte, l'Algérie joue un rôle crucial et particulier. Ses efforts antiterroristes ont réussi à contrer et affaiblir les groupes terroristes. Le pays a essayé de saisir le moment pour renforcer son statut régional en jouant la carte de leadership dans la lutte contre la menace terroriste. L'objectif final de cette stratégie est de gagner du prestige et de pouvoir dans le but de mieux servir son agenda plus large de la politique étrangère.

La centralité de l'Algérie dans la géopolitique régionale :

Dans les années 1990, l'objectif prioritaire de la diplomatie algérienne est d'éviter l'isolement définitif du pays ; faire accepter par les grandes capitales l'arrêt du processus électoral du 26 décembre 1991. Après une décennie de bouleversements extraordinaires, et en dépit de la poursuite de la violence, l'Algérie montre des signes de reprise et d'affirmation de soi sur la scène internationale. La redécouverte de l'activisme classique du pays en matière de politique étrangère est susceptible d'avoir des implications importantes pour l'Afrique du Nord et la région méditerranéenne. La réémergence de l'Algérie va maintenant présenter une série de défis pour les décideurs politiques des deux côtés de l'Atlantique.²⁶⁴ Démographiquement, avec 40 millions d'habitant, l'Algérie est le plus grand pays maghrébin en termes de population. Très actifs diplomatiquement, le pays était un modèle et un acteur clé dans le tiers-monde (au moins ce que l'on croyait) et était au cœur des rapports Nord-Sud. Après l'indépendance, l'Algérie était au premier plan de la politique du Tiers Monde et très active dans les pays arabes et en Afrique. Géographiquement, le pays occupe une position centrale avec des frontières maritimes de 1200

²⁶⁴ Ian O. Lesser, "Policy toward Algeria after a Decade of Isolation", *Mediterranean Quarterly*, 12.2 (2001) 8-21

km et terrestres (de 6343 km) communes qu'il partage avec sept Etat voisins. Avec 2.381.741 km², le pays est classé à la 11^e place au niveau mondial et le 1^e en Afrique en termes de superficie²⁶⁵ (Trois fois plus grand que le Maroc (en incluant le Sahara occidental) et près de 15 fois plus grand que la Tunisie. La richesse de son sol en matière première et l'ouverture sur la mer font de l'Algérie de l'« noyau » du Maghreb.

Le vide du pouvoir dans la périphérie du Sahel et de la répartition inégale de la puissance entre les principales forces constituent également un élément majeur dans la dynamique régionale en faveur de l'Algérie. En effet, au niveau maghrébin, la géographie et la démographie de la plupart des Etats d'Afrique du Nord ont limité la pénétration du pouvoir d'Etat dans l'arrière-pays, en particulier l'écart entre bande côtière du nord du Maghreb et les régions Sud arides du Sahel. Etant à bien des égards l'Etat le plus important et influent dans la région et le seul pays à partager des frontières communes avec les cinq pays maghrébins, l'Algérie est en bonne position pour réaliser ses potentialités économiques, tenir un rôle stratégique et contribuer à l'intégration économique entre l'Afrique du Nord, l'Europe et l'Afrique subsaharienne.

Cette centralité pourrait cependant être parfois un handicap ou une source de vulnérabilité²⁶⁶ surtout dans le contexte d'instabilité régionale actuel. Cela exige un effort considérable pour surveiller et contrôler ses longues frontières, mais le pays a tout à gagner de son positionnement central. En tout cas, le pays se montre très actif sur le plan diplomatique, militaire et sécuritaire pour asseoir son leadership. Il est devenu partenaire incontournable mais difficile. Le Pentagone a manifesté un « intérêt » pour la construction de bases militaires en Afrique du Nord où les Etats-Unis disposent de plusieurs facilités. Le Major Gordon Hilbun a considéré l'exercice « Africa Lion 2010 » avec les forces marocaines comme traduisant « une relation stratégique avec l'un des anciens alliés des Etats-Unis » alors que « les forces des marines africaines deviennent un centre des efforts du Corps des Marines. Cet exercice nous fournit un accès continu à l'un de nos principaux partenaires stratégiques en Afrique comme les Etats-Unis continuent à maintenir une concentration nationale sur l'expansion de notre engagement sur le continent africain ». ²⁶⁷ Pour 2011, l'AFRICOM a prévu 13 exercices bien que l'« Africa Lion est le seul plus grand engagement militaire des Etats-Unis en Afrique cette année ». ²⁶⁸ C'est pour

²⁶⁵ Hocine LABDELAOUI, « La gestion des frontières en Algérie », Rapports de recherche CARIM, n° 2, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole, Institut universitaire européen, 2008.

²⁶⁶ Sur le sujet voir Christopher J. Fettweis, "Sir Halford Mackinder, Geopolitics, and Policymaking in the 21st Century", *Parameters*, vol. XXX, n° 2, été 2000, pp. 58-71. <http://www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/Articles/00summer/fettweis.htm>

²⁶⁷ Paul Greenberg, "U.S. and Moroccan troops wrap up exercise African Lion 2010", *The Official U.S. Marine Corps Web Site*, 15 juin 2010. <http://www.marines.mil>

²⁶⁸ Cullen J. Tiernan, "Exercise African Lion 2011 features extensive upgrades, highlights strength of U.S.-Moroccan relationship", *The Official U.S. Marine Corps Web Site*, 11 juin 2011. AFRICAN LION (Morocco), AFRICA ENDEAVOR (The Gambia), ATLAS DROP (Uganda), CUTLASS EXPRESS (Indian Ocean), FLINTLOCK (Senegal), MEDFLAG (Ghana), MEDLITE (DRC), MEDREACH (Malawi), NATURAL FIRE (Tanzania), OBANGAME EXPRESS (Gulf of Guinea), PHOENIX EXPRESS (Mediterranean region), SHARED ACCORD (South Africa), SOUTHERN WARRIOR (South Africa). « U.S. Africa Command 2011 Exercises Fact Sheet », United States Africa Command Public Affairs, Stuttgart, Germany, 25 avril 2011.

un déploiement plus efficace sur le continent que certains suggèrent la création de bases militaires en Tunisie et au Maroc.²⁶⁹

Washington cherche à étendre sa présence militaire en Afrique particulièrement au Sud de l'Algérie.²⁷⁰ Il y a de nombreux facteurs à prendre en compte dans l'établissement d'une base militaire. Le choix de l'endroit est crucial. A propos de la volonté de transfert du siège d'Africom dans un pays africain, le général W. Ward a souligné que « l'emplacement d'un siège sert à plusieurs fins. Dans chaque cas, l'emplacement doit être déterminé sur la base d'une combinaison de facteurs ».²⁷¹ Le Defense and Foreign Affairs Strategic Policy a décrit le Maroc comme « le seul endroit géographiquement et politiquement viable » pour un tel siège.²⁷²

En termes de cet objectif, l'Algérie présente plus d'avantages que tous ses voisins – géographiques et capacitaires. En effet, c'est en vertu de sa situation centrale et stratégique dans le Maghreb/Sahel que l'Algérie a commencé à émerger comme un noyau aux yeux des américains dans plusieurs initiatives de coopération multiple et régionale à l'instar du Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme (Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership - TSCTP). Ce dernier est une extension à la fructueuse Initiative Pan-Sahélienne (PSI) établie au début 2004. Bien que PSI fût initialement axée sur le Mali, la Mauritanie, le Niger et le Tchad, l'Algérie y participait comme observateur. D'ailleurs, « bien que techniquement TSCTP englobe neuf pays, les participants de fond dans les exercices et la coopération sont l'Algérie, le Tchad, le Mali et le Niger ».²⁷³ En somme, l'Algérie est considéré comme « l'Etat clé de la sécurité régionale », alors que la Tunisie, le Maroc, entre autres, ne participant pas à tous les aspects du partenariat, sont des « Etats périphériques dans TSCTP ».²⁷⁴

Une puissance militaire de premier plan :

Au moment de l'indépendance, l'Armée de libération nationale, par sa nature même, est la mieux organisée et, par conséquent, le principal instrument pour commencer à construire le nouvel Etat.²⁷⁵ Alger a consacré des efforts considérables pour moderniser ses forces armées. Avec des dépenses militaires élevées, l'Algérie occupe selon les données 2009 la troisième place

²⁶⁹ "Special Reports: Report: U.S. mulls African base", *United Press International*, 14 décembre 2010. http://www.upi.com/Top_News/Special/2010/12/14/Report-US-mulls-African-base/UPI-68131292354032/

²⁷⁰ Sandra T. Barnes, Global Flows: Terror, Oil, and Strategic Philanthropy », *African Studies Review*, vol. 48, n°. 1, avril 2005, pp. 1-23 (7)

²⁷¹ Press Conference by General William E. Ward, African Union Building, Addis Ababa, Ethiopia, 8 novembre 2007. http://www.usau.usmission.gov/general_ward_transcript.html

²⁷² Valerie Reed, "A Big Image Problem Down There": Prospects for an African Headquarters for AFRICOM, *Center for Defense Information*, 13 décembre 2007, p. 4. <http://www.cdi.org/pdfs/reedafricom.pdf>

²⁷³ Emily Hunt, "Islamist Terrorism in Northwest Africa: A „Thorn in the Neck“ of the United States," *Policy Focus*, n°. 65, Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 2007, p. 15.

²⁷⁴ Toby Archer & Tihomir Popovic, "The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative: The US War on Terrorism in North Africa", FIIA Report, n). 16, The Finnish Institute of International Affairs (FIIA), Otamedia Oy, Espoo, Finland, 2007, p. 24-41.

²⁷⁵ Carlos Echeverría Jesús, "The Algerian Armed Forces: National and International Challenges", WP 8/2004, Elcano Royal Institute, Madrid, Espagne, 1 avril 2004.

parmi les pays arabes place derrière l'Arabie Saoudite suivie par les Emirats arabes unies. Ses militaires sont expérimentés et souhaiteraient avoir une meilleure relation avec les États-Unis. Pour être considérée comme la force avec laquelle il faut compter en Afrique du Nord, les Algériens modernisent leurs forces armées. Selon American Defense Center, l'armée algérienne passe de la cinquante-quatrième, en 1994, à la vingtième place dans le monde, deuxième en Afrique et huitième parmi les armées des pays musulman. Désormais, elle fait partie des 20 armées les plus puissantes dans le monde. Pendant sept ans seulement, entre 2001 et 2008, elle a pu accroître ses capacités de combat et de maîtrise des nouvelles technologies avancées et son stock d'armements. Deuxième en Afrique après l'Égypte et devant le Maroc, l'Algérie compte 325 000 soldats, 2000 chars, 300 avions de combat, 160 avions de transport en majorité de fabrication soviétique, et 180 hélicoptères multifonctions.

Cette étude qui classe les 50 armées la plus puissantes du monde, souligne que l'armée algérienne est parmi « la plus organisée dans la région de l'Afrique du Nord ». Elle a considérablement augmenté ses capacités de contrôle et de maîtrise des technologies d'armements modernes ; elle est classée à la 25^e place quant aux capacités de maîtrises des technologies de défenses modernes et l'utilisation des systèmes électroniques complexes.²⁷⁶ En 2014, Global Fire Power classe l'armée algérienne à la 31^{ème} place.²⁷⁷

Selon SIPRI, la région de l'Afrique du Nord, avec des dépenses militaires s'élevant à 7,8 milliards de dollars, à connu une augmentation de 94% par rapport à 1999. Les données SIPRI montre que l'écrasante majorité des transferts d'armes vers l'Afrique du Nord pour la période 2005-2009 étaient destinées à l'Algérie. Les dépenses militaires de l'Algérie ont augmenté de 18% en données réelles pour s'élever à 5,2 milliards de dollars (le budget le plus élevé d'Afrique) qu'expliquent une les recettes pétrolières et une insurrection grandissante.²⁷⁸

Entre 2004 et 2008, les dépenses militaires algériennes ont augmenté de 10% par ans alors que le budget de défense à fait un saut spectaculaire de 33% de 2008 à 2009.²⁷⁹ Pour la première fois, l'Algérie est classée est lassée au neuvième rang des plus grands pays importateurs d'armes par l'Institut international de recherche sur la paix. SIPRI souligne d'entre 2005 et 2009 les achats d'armes dans le monde ont augmenté de 22% tandis qu'entre 2000 et 2004, selon le rapport, « les avions d'attaques représentent 27% de la totalité des ventes d'armements » dans le monde. Et c'est bien le cas de l'Algérie en vertu des avions qu'elle a acheté de la Russie. Rien qu'en 2007, l'Algérie avait obtenu 28 avions de chasse de type « Sukhoi » de son fournisseur russe, 36 chasseurs de type « Mig », 16 avions d'entraînements de type « Yak 130 », plus de 300

²⁷⁶ ALGERIA REPORT 27 APR – 01 MAY 2006, United States Marine Corps, U.S. Defense Attaché Office, American Embassy, Cairo, Egypt, 25 mai 2006, p. 2. (APO AE 09839) <http://www.nps.edu/services/usmc/Docs/LogueAlgeriaMay2006.pdf> « Les capacités d'Algérie ont doublé en 7 ans, selon le Centre pour la Recherche Stratégique à Bruxelles : L'armée algérienne à la 2^e place en Afrique et 20^e dans le monde », *El-Khabar*, 12 novembre 2009 ; “Algeria spat shows challenge to Russian arms sales”, *Reuters*, 1er avril 2008 ; Central Intelligence Agency, *The World Factbook, The Worl of Nation, The Center of Intelligence*, visité le 16 septembre 2010. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html>

²⁷⁷ Global Fire Power, « Algeria Military Strength », 27 mars 2014 http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=Algeria

²⁷⁸ SIPRI 2009 Yearbook ; Armaments, Disarmament and International Security, Résumé en Français, p. 11. <http://www.sipri.org/yearbook/2009/files/SIPRIYB09summaryFR.pdf>

²⁷⁹ Shaun McDougall, “Africa Defense Market Churning Despite Economic Woes”, Forecast Intertional, Press Release, <http://www.forecastinternational.com/press/release.cfm?article=196> consulté le 27 décembre 2014

chars de guerre de type « T90 S », et 8 systèmes de défense terrestre en forme de missiles sol-sol de type « Tongoskei ».²⁸⁰

Ainsi, pour soutenir sa stratégie régionale, le gouvernement algérien continue à chercher à élargir le champ de sa coopération avec les puissances extérieures notamment les États-Unis dans ses efforts de lutte anti-terrorisme et maintien de la stabilité régionale.

Ces dernières années, Alger est devenue un partenaire clé dans les efforts américains pour faire face aux activités terroristes en Afrique du Nord et la Méditerranée et en tant que telle a connu une hausse substantielle du niveau de la coopération bilatérale. Pour poursuivre cette relation naissante, le domaine le plus important de la formation du personnel militaire algérien est considéré comme essentiel pour construire un cadre de personnel qui peut fonctionner efficacement avec les États-Unis et leurs homologues régionaux.²⁸¹

En plus des partenariats régionaux et programmes multilatéraux, les États-Unis et l'Algérie ont lancé en 2005 un Joint Military Dialogue pour favoriser les échanges, la formation et les exercices conjoints. Alger préfère les activités bilatérales avec les États-Unis qui reconnaissent son importance régionale.²⁸² La création du groupe de contact bilatéral de coopération algéro-américain de lutte anti-terrorisme et questions de sécurité connexes fut considérée comme « un moment historique » pour l'évolution de la coopération sécuritaire bilatérale.²⁸³ « Le gouvernement algérien est un allié clé des Etats-Unis dans cette région sensible et le gouvernement américain a récemment décrit comme un 'leader régional proactif offensif dans la Coalition mondiale contre le terrorisme'. L'Algérie est également une source d'information importante sur les cellules du GSPC situées en Europe et en Amérique du Nord ».²⁸⁴

²⁸⁰ Paul HOLTOM & Mark BROMLEY & Pieter D. WEZEMAN & Siemon T. WEZEMAN, « Chapter 7. International arms transfers », In *SIPRI Yearbook 2010 : Armaments, Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm, 2010, pp. 285-305. <http://www.sipri.org/yearbook/2010/files/SIPRIYB201007.pdf> « Algeria - Air Force – Modernization », GlobalSecurity.Org, <http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/air-force-modernization.htm> accédé le 27 décembre 2014 ; « Classée au neuvième rang des pays importateurs d'armes par l'Institut international de recherche sur la paix : Pour la première fois l'Algérie parmi des pays », *EL-Khabar*, 14 mars 2010 ; « Nouveau rapport de Stockholm Institute et inquiétude de l'ONU : Algérie, première en armement au Maghreb et en Afrique », *Le Jour* (Alger), 7 octobre 2009 ; Aït-Chaâlal Mouloud , « Course à l'armement au Maghreb ; L'Algérie et le Maroc consacrent d'importants budgets pour leur équipement militaire », *Le Jeune Indépendant*, 10 février 2004 ; « Suite aux transactions colossales d'armement conclues par le Maroc et l'Algérie : L'ONU met en garde contre une course à l'armement au Maghreb », *El-Khabar*, 7 octobre 2009

²⁸¹ Department of States, Foreign Military Training and DoD Engagement Activities of Interest 2009-2010, Volume I Section III-IV - Near East, Washington, D.C., p. 1. <http://www.state.gov/t/pm/rls/rpt/fmtrpt/2010/index.htm>

²⁸² Carol Migdalovitz, Algeria: Current Issues, *Congressional Research Service*, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, 16 avril 2009, p. 6. (RS21532)

²⁸³ Avait indiqué un communiqué de presse de l'ambassade des Etats-Unis en Algerie. « Lutte antiterroriste: le gouvernement américain se félicite de l'engagement "indéfectible" de l'Algérie », APS, 5 mars 2011.

²⁸⁴ « *Algeria's Struggle Against Terrorism* », Hearing Before the Sub-Committee on International Terrorism and Non-proliferation of the Committee on International Relations House of representatives one Hundred Ninth Congress, First Session, Serial n°. 109-10, Washington, DC, 3 mars 2005, p. 34.

En novembre 2009, le Commandant de l'Africom le général William E. Ward a publiquement reconnu la puissance et l'ambition régionales de l'Algérie²⁸⁵ pour faire face aux « activités terroristes et criminelles dans le Maghreb et la région du Sahel [qui] continuent d'être une menace pour toute la région et au-delà de celle-ci ». Son successeur le général Ham apporte son soutien au « rôle de l'Algérie et nous apprécions le leadership de l'Algérie dans le traitement des questions régionales relatives à la sécurité et à la lutte antiterroriste ». Dans ce contexte, les Etats-Unis « demeurent déterminés à travailler avec ces gouvernements et à les assister dans la lutte contre le terrorisme pour assurer la stabilité en Algérie et dans la région »²⁸⁶ alors que « nos intérêts commerciaux sont en pleine expansion au-delà du secteur des hydrocarbures », révèle un câble diplomatique de 6 janvier 2010. Dans ce câble révélé par WikiLeaks, l'ambassadeur américain à Alger, David D. Pearce, a reconnu « qu'aucun pays n'est plus important que l'Algérie dans la lutte contre Al-Qaïda dans le Sahel et le Maghreb ».²⁸⁷ Le terrorisme dans le Sahel « est un problème régional, où les forces terrestres algériennes ont pris un rôle de leadership, et c'est très impressionnant les progrès qui ont été faits », confirme le général-major David R. Hogg lors d'une visite à Alger en décembre suivant.²⁸⁸

Dans un rapport de 2011, le Pentagone a appelé à renforcer la capacité des forces armées et de sécurité algériennes. Il révèle qu'Alger assume à elle seule 60% des efforts de la lutte antiterroriste dans la région du Maghreb et Sahel, tandis que le Maroc, Mali et Mauritanie et Niger assument 40%.²⁸⁹ Le chef de l'Africom, le général David Rodriguez, l'a confirmé lors de son audition par la commission des Forces armées du Sénat américain en février 2013. Pour lui, l'armée algérienne est suffisamment outillée pour jouer le rôle de leader régional. « L'armée algérienne est la plus capable de celles de tous les pays d'Afrique du Nord d'organiser la lutte contre le terrorisme, la contrebande, le trafic de drogue et le crime organisé », disait-il.²⁹⁰

²⁸⁵ « Le terrorisme menace le Maghreb », *Le Figaro*, 25 novembre 2009

²⁸⁶ « Le général d'armée Carter F. Ham, Commandant de l'Africom, en visite en Algérie », *El-Djeich*, n°. 575, Alger, juillet 2011, p. 9
http://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/revue/images/EldjeichJuin2011Fr.pdf

²⁸⁷ Meris Lutz, « ALGERIA: WikiLeaks documents reveal close collaboration with U.S. against Al Qaeda », *Los Angeles Times*, 3 décembre 2010 ; Philippe Bernard, « WikiLeaks : face à AQMI, Washington tisse sa toile au Maghreb et au Sahel », *Le Monde*, 6 décembre 2010 ; « Report: U.S. mulls African base », *UPI*, 14 décembre 2010 http://www.upi.com/Top_News/Special/2010/12/14/Report-US-mulls-African-base/68131292354032/

²⁸⁸ « U.S. Army Africa commander meets Algerian military, government leaders », *U.S. Army Africa*, 23 décembre 2010.
http://www.usaraf.army.mil/NEWS/NEWS_101223_HOGG_ALGERIA_VISIT.html

²⁸⁹ Cité dans « Dans un rapport transmis par Africom à l'armée algérienne : Le Pentagone appelle à un soutien urgent de l'Algérie en matière de lutte antiterroriste », *El-Khabar*, 6 juin 2011. <http://www.elkhabar.com/ar/politique/255831.html>

²⁹⁰ « U.S. to train Algerian army anti-terrorism units, watches Somalia », *Suna Times*, 29 janvier 2011
<http://www.sunatimes.com/view.php?id=710> ; Sonia B., « Un général américain : 'Les unités opérationnelles de l'armée algérienne sont redoutables' », *Algérie Patriotique*, 15 février 2015

Country	Military budget (in million \$)		Military Forces
	2008	2009	
ALGERIA	5,170	5,300	Army: 127,000 (1,082 tanks) Navy: 6,000 Air Force: 14,000 (197 planes) Total: 147,000 (18-month draft)
BURKINA FASO	111	123	Army: 6,400 Gendarmerie: 4,200 Air Force: 600 Total: 11,200
CHAD	145	151	Army: 20,000 (60 tanks) Republican Guard: 5,000 Air Force: 350 (6 planes) Total: 25,350
LIBYA	800		Army: 50,000 (2,205 tanks) Navy: 8,000 Air Force: 18,000 (374 planes) Total: 76,000
MALI	156	180	Army: 7,350 (33 tanks) Air Force: 400 (13 planes) Total: 7,750
MAURITANIA	20		Army: 15,000 (35 tanks) Navy: 620 Air Force: 250 Total: 15,870
NIGER	58	67	Army: 5,200 Air Force: 100 Total: 5,300 (24-month draft)

Source: International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2010* (London: International Institute for Strategic Studies)

Source: Jean-Pierre Filiu, "Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel?", Carnegie PAPERS, Middle East Program, n°. 112, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, juin 2010, p. 8.

Le leadership au cœur de tout système de sécurité efficace :

Ces chiffres montrent que l'Algérie reste une puissance importante. Mais cela est-il suffisant ? La question la plus critique face à des systèmes de sécurité régionale efficaces est la question du leadership. Initier et encourager de tels systèmes de sécurité est extrêmement difficile, sauf si un Etat est prêt à prendre l'initiative d'engager les ressources nécessaires, accepter les coûts inévitables, et mettre sur pied une coalition avec d'autres Etats dans la sous-région qui sont prêts à consacrer une partie de leurs propres ressources. Le leadership est au cœur de tout système de sécurité efficace et la répartition très inégale des capacités entre les Etats dans une

région particulière prédispose souvent certains Etats à prendre un rôle de premier plan. Dans le même temps, il est essentiel que ce rôle soit accepté par les autres Etats dans la région et institutionnalisé à travers des conventions empêchant de dégénérer en simple imposition de la domination par les hégémons régionaux sur leurs voisins plus faibles. Ainsi, en tandem avec les partenaires régionaux, l'armée algérienne travaille actuellement à sécuriser ses frontières longues et poreuses, ainsi qu'à établir l'architecture régionale adéquate pour resserrer la coopération militaire et de renseignement avec les pays partenaires.

Sans une approche systémique et claire ayant pour objectif l'amélioration de l'intégration régionale, les menaces à la sécurité et la stabilité augmenteront. Depuis Octobre 2004, le pays accueille le Centre africain d'études et recherche sur le terrorisme de l'Union africaine. Le Centre vise à fournir une recherche régionale coordonnée et un lieu de formation pour les efforts de lutte contre le terrorisme dans les pays africain. Particulièrement depuis 2009, plusieurs réunions de haut niveau des dirigeants de la région se sont succédé sous l'impulsion de l'Algérie afin de renforcer davantage la coopération régionale au Sahel. En avril 2010, un sommet militaire a eu lieu à Tamanrasset.

Les pays présents à cette réunion étaient l'Algérie, le Mali, le Niger et la Mauritanie. Les fonctionnaires en provenance de la Libye, le Tchad et le Burkina Faso ont également rejoint le sommet en tant qu'observateurs. Le résultat a été l'installation d'un Comité d'état-major opérationnelle conjoint, basée dans la même ville et appelé d'ailleurs le « Plan Tamanrasset ». En Septembre suivant, les chefs de renseignement de ces quatre pays ont convenu à créer un Centre de Renseignement sur le Sahel, basée à Alger mais la direction du centre est tournante. L'objectif principal de cette initiative est d'augmenter le niveau de coopération des services secrets entre les quatre pays, rendre plus cohérentes et efficaces leurs actions contre AQMI.²⁹¹

La forte vocation africaine de la diplomatie algérienne et de ses forces armées et de sécurité indiquent un avenir prometteur pour ces forces dans une région où les besoins se multiplient de façon exponentielle. Elle a déjà contribué à plusieurs opérations de maintien de paix de l'ONU. Bien qu'en termes quantitatifs, cette participation n'a pas été très grande, elle a en effet été qualitativement importante.²⁹² L'armée algérienne a considérablement changé en raison de ses activités récentes contre le terrorisme. L'Algérie cherche à se redéfinir le rôle de ses forces armées. Elle veut jouer un plus grand rôle dans le maintien de la paix en Afrique.²⁹³ En outre, si Alger a tendance à privilégier les solutions politiques, elle n'est en aucune façon un adepte de « tout politique ».

La position algérienne a beaucoup évolué depuis l'attaque terroriste du site gazier d'In Aménas, qui constitue un tournant dans la stratégie anti-terroriste du pays. Elle a mis fin à l'approche sécuritaire du terrorisme à laquelle s'est substitué un traitement militaire basée sur l'éradication pure et simple des terroristes. Par ailleurs, de nombreux officiers ont affirmé les

²⁹¹ Laurence Aïda Ammour, « *Evolution of the Algerian Defense Policy* », Bulletin de Documentation, n°. 7, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, Paris, aout 2013

²⁹² Carlos Echeverría Jesús, "The Algerian Armed Forces: National and International Challenges", WP, n°. 8/2004, Real Instituto Elcano, Madrid, 1 mai 2004 <http://www.realinstitutoelcano.org>

²⁹³ ALGERIA REPORT 27 APR – 01 MAY 2006, United States Marine Corps, U.S. Defense Attaché Office, American Embassy, Cairo, Egypt, 25 mai 2006, p. 2. (APO AE 09839)

forces militaires algériennes sont déjà prêtes à exécuter des missions au-delà des frontières nationales dans le cas d'une menace imminente. L'intérêt qu'accorde Alger à l'achat d'une vingtaine de gros avions de transport militaire en est révélateur. Mais comme le pays ne possède pas d'expérience en matière des opérations extérieures, elle ne pourrait développer ce rôle qu'en s'appuyant sur une coopération multilatérale et en faisant appel à des partenaires stratégiques comme les Etats-Unis.

L'influence est évaluée en fonction de qui paye qui et quoi (coopération, aide, etc.) et c'est là où se situe la faille de la stratégie d'Alger qui cherche à sortir l'Afrique des sentiers battus mais n'accepte pas d'assumer tout ce que cela implique au niveau opérationnel en termes financier, politique ou militaire. C'est plus constructif pour elle d'opter pour un engagement « positif » négocié dans des termes gagnant-gagnant. C'est la meilleure façon de pouvoir façonner la stratégie occidentale vis-à-vis de son environnement immédiat.

Quoi quel en soit après tout, l'Algérie n'a pas les moyens de répondre toute seule aux problèmes de Sahel. En avril 2008, l'USAID a publié un rapport dans lequel il classe plus de 160 pays en fonction d'indicateurs clés de fragilité susceptibles de prédire les Etats pouvant connaître un conflit violent. La plus grande concentration des Etats confrontés à un risque le plus élevé d'instabilité se trouve en Afrique.²⁹⁴ Des constats similaires ont été avancés par d'autres travaux. En termes de risque d'instabilité estimé, « sans aucun doute, l'Afrique demeure la préoccupation la plus grave. Plus de la moitié des pays sur le continent sont qualifiés parmi les catégories les plus risqués. De tous les pays du monde entier faisant partie de ces catégories les plus risqués, les pays africains représentent plus de 75% des Etats (28 du total 36).²⁹⁵ Sur les 48 pays fragile distingué par l'OCDE, 29 sont sub-saharien.²⁹⁶ Pour le NIC, l'Afrique subsaharienne restera en 2025 la région la plus vulnérable de la planète en termes de défis économiques, stress démographiques, guerres civiles et l'instabilité politique.²⁹⁷

Tous les vingt-deux pays jugé ayant un « faible développement » ont été les Etats africains.²⁹⁸ Selon le rapport de l'ONU de 2004, « l'Afrique subsaharienne est la seule région du monde où, depuis 20 ans, la pauvreté extrême n'a pas cessé de gagner du terrain ». D'après la Banque mondiale, « contrairement à d'autres régions en développement, la production de l'Afrique par habitant en prix constants a été plus faible à la fin des années 1990 que 30 ans auparavant -et dans certains pays, elle avait chuté de 50% ».

Il ya plus de 600 millions de personnes en Afrique, et la Banque mondiale estime que 46% de la population africaine vit avec moins d'un dollar par jour. La part du continent dans commerce mondial a diminué d'environ 3% dans les années 1960 et 1970 à 2% dans les années 1990. Non pas sans lien, un rapport montre que la tendance à la baisse dans les conflits armés est différente d'une région à une autre et que la plupart des conflits armés post-seconde mondiale à travers le

²⁹⁴ Henrietta Holsman Fore, "Aligning "Soft" with "Hard" Power", *Parameters*, n° 2, été 2008, pp. 14-24.

²⁹⁵ Joseph J. Hewitt (et autres), "Peace and conflict 2010", Center for International Development and Conflict Management, University Maryland, février 2010, p. 5. Susan E. Rice & Stewart Patrick, "Index of State Weakness in the Developing World", Brookings Institution, Washington, D.C., 2008

²⁹⁶ OCDE, « Resource Flows to Fragile and Conflict-Affected States -Annual Report 2008 », 1 juin 2009,

²⁹⁷ National Intelligence Council, « Global Trends 2025: A Transformed World », décembre 2008,

²⁹⁸ PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2007/2008*, New York, 2007.

monde ont eu lieu dans les régions les moins développées du monde.²⁹⁹ Bien que « l'établissement d'une liste des États fragiles est politiquement et analytiquement controversée », force est reconnaitre que l'Afrique sub-saharienne est toujours mal placée.³⁰⁰ Le souci c'est qu'il existe des preuves que les stratèges d'Al-Qaïda ciblent délibérément les Etats pauvres et faibles comme le montre *The Management of Savagery: The Most Critical Stage through Which the Umma Will Pass*. Ce document (*إدارة التوحش. أخطر مرحلة ستمر بها الأمة*) est considéré comme l'un des textes stratégiques des djihadistes par le Combating Terrorism Center de l'U.S. Military Academy.³⁰¹

Dans ce document, Abou Bakr Naji décrit les étapes successives de la création d'un califat islamique. « La gestion des Sauvagerie » fait valoir qu'une fois que les djihadistes détiennent un territoire, ils doivent ériger un appareil administratif pour faire respecter la loi islamique et assurer la sécurité, la nourriture et les soins médicaux. En tant qu'étape clé, « la gestion de la sauvagerie » vise à mettre de l'ordre, la sécurité, et la loi de la charia islamique dans des Etats autrefois chaotiques, comme en Afghanistan pré-talibans, de sorte qu'ils puissent former la base d'un califat éventuel. Selon lui, « parmi les rebondissements heureux [...] est que la plupart des pays prioritaires sont dans des régions éloignées, ce qui rend difficile à tous les pouvoirs de l'Etat de contrôler l'échelle de la région au cœur du monde islamique ».

« Les Etats initialement désignés pour être inclus dans le groupe des régions prioritaires sont les régions des Etats suivants: la Jordanie, les pays du Maghreb, le Nigeria, le Pakistan et les pays de la Haramayn et le Yémen ». Les « liens communs entre les Etats des régions dans lesquels la sauvagerie peut naître » comprennent « la faiblesse du pouvoir du régime et la faiblesse de la centralisation de son pouvoir dans les périphéries des frontières de son Etat et parfois dans les régions intérieures, en particulier celles qui sont surpeuplés » et « la présence de djihadistes, l'expansion islamique se propageant dans ces régions ».³⁰² En somme, il existe généralement trois facteurs susceptibles de contribuer à la ramification des organisations terroristes islamistes : 1) idéologique (la présence du salafisme djihadiste) ; 2) institutionnel (la fragilité de l'Etat³⁰³) et ; 3) organisationnel (en pariant sur les activités des organisations existantes). Bien que le phénomène de radicalisation au Sahel soit récent, avec la conjugaison de

²⁹⁹ « *Human Security Report 2005: War and Peace in the 21st Century* », Human Security Centre, University of British Columbia, Oxford University Press, New York, 30 novembre 2005, p. 23-24-25.

³⁰⁰ « *Overcoming Fragility in Africa: Forging a New European Approach* », European Report on Development (ERD), version 3, Robert Schuman Centre, European University Institute, 15 octobre 2009, p. 30-31.

³⁰¹ Abu Bakr Naji, *The Management of Savagery: The Most Critical Stage through Which the Umma Will Pass*, trans. William McCants, Combating Terrorism Center, West Point, 23 mai 2006. Daveed Gartenstein-Ross & Kyle Dabruzzi, "America Can't Ignore Al Qaeda's Resurgence », *By CBSNews*, 27 février 2008 <http://www.cbsnews.com/news/america-cant-ignore-al-qaedas-resurgence/>

³⁰² Pour la version en arabe voir http://www.e-prism.org/images/Idarat_al-Tawahhush_-_Abu_Bakr_Naji.pdf

³⁰³ Par exemple, des sources suggèrent que les moyens de communications dont dispose Al-Qaïda sont beaucoup plus performants que ceux à la disposition de Mali. "L'Algérie surveille les évolutions des tribus touareg et Arabes", *AL-Hayat*, 25 décembre 2010. <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/216338> Moshe Terdman, "Factors Facilitating the Rise of Radical Islamism and Terrorism in Sub-Saharan Africa", PRISM, vol. 1, n°. 1, mars 2007. Intelligence and Terrorism Information Center at the Center for Special Studies (C.S.S)/ Global Research in International Affairs (GLORIA) Center http://www.terrorism-info.org.il/malam_multimedia/English/eng_n/html/prism0307.htm

ces facteurs associés à la pauvreté, la mauvaise gouvernance, l'héritage de l'ingérence extérieure, etc. le Sahel « fournit un menu de dégustation pour des terroristes potentiels ».³⁰⁴

Eviter toute intervention extérieure :

Aucun document officiel des Etats-Unis et des pays européens ne mentionne une part de leur responsabilité dans la situation actuelle de l'Afrique à qui ils ont imposé une série de programmes de conception américaine. Le lien entre sécurité et développement est tellement évident que nul besoin n'y ait de spéculer sur le pouvoir transformateur du développement. Mais quel type de développement est approprié pour la paix ?, cette question fondamentale est au cœur du débat sur le lien entre le sous-développement et les conflits armés en Afrique. Alors le développement économique est la priorité, la dimension sécuritaire prime dans l'approche occidentale. D'un point de vue occidental, les deux régions se trouvent sur des continents différents à l'exception du domaine et terrorisme et résolution des conflits l'interaction entre est privilégiée.³⁰⁵ Même la zone de responsabilité d'Africom découle d'une « division basée sur des facteurs militaires »³⁰⁶ ignorant les questions de développement.

Les analyses de développement ont tendance à isoler l'Afrique subsaharienne en raison de la prévalence de la pauvreté et certains facteurs écologique, politique et économique communs. Ce sont les impératifs sécuritaires qui ont conduit les Etats-Unis à associer les pays de l'Afrique du Nord et Sub-saharienne dans le TSCTP. Parmi ses objectifs, « renforcer les capacités des gouvernements locaux dans le pan-Sahel (Mauritanie, Mali, Tchad et au Niger, ainsi que le Nigeria et le Sénégal) pour faire face au défi posé par les organisations terroristes dans la région et faciliter la coopération entre ces pays et nos partenaires du Maghreb (Maroc, Algérie et Tunisie) dans la lutte contre le terrorisme ».³⁰⁷

L'Algérie a souvent fait preuve d'un manque de réactivité pour tirer parti des opportunités économiques et institutionnelles offerts par l'UE et des différentes crises régionales. En septembre 2011, l'UE a lancé sa stratégie pour la sécurité et le développement dans la région du Sahel. Mais elle n'a pas reconnu le rôle central de l'Algérie dans le Sahel et ne l'a pas intégrée de façon appropriée dans la réponse régionale. L'attitude d'Alger y pour quelque chose. La volonté d'Alger d'exclure les acteurs extérieurs du Sahel a mené les Européens à l'exclure à leur tour.

S'il est vrai que toute architecture de sécurité régionale marginalisant Alger ne peut être qu'inefficace, il est aussi vrai que la stratégie consistant à exclure les acteurs extérieurs n'est pas payante. Les enjeux sont énormes pour que Paris et Washington se plient à la volonté d'Alger qui en a déjà fait les frais en Libye et au Mali. Non seulement son intransigeance n'a pas évité les interventions occidentales, elle a été court-circuitée en faisant appel au pays du Golf et la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) alors que les forces

³⁰⁴ Robert Rotberg, ed., *Battling Terrorism in the Horn of Africa*, Brookings Institution Press, Washington, D.C., 2005, p. 2. http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/battlingterrorisminthornofafrica.pdf

³⁰⁵ Anthony Lake (et autres), « *More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa* », Council on Foreign Relations, n° 56, janvier 2006, p. 3-4.

³⁰⁶ General Anthony Zinni (Commandant de 'CENTCOM'), « *Avoid A Military Showdown With Iraq* », *Middle East Quarterly*, vol. V, n° 3, septembre 1998.

³⁰⁷ Lieutenant Colonel Mary Jo Choate, « *Trans-Sahara Counterterrorism Initiative: Balance of Power?* », Strategy Research Project, U.S. Army War College, 30 mars 2007, p. 1.

armées algériennes sont mieux équipées. Cela risque de se reproduire encore en Libye et ailleurs. Les puissances occidentales n'hésiteront pas à appuyer d'autres alliés régionaux pour exécuter leur stratégie au détriment d'Alger. Le récent appel des cinq pays de Sahel à une intervention militaire en Libye en est le dernier exemple.³⁰⁸

Le recours d'Alger à la coopération régionale vise à éviter toute intervention étrangère dans les questions du Sahel. Une préoccupation fortement prise au sérieux en Algérie parce que l'ingérence occidentale est utilisée comme une arme de propagande majeure par AQMI contre les régimes en place. En outre, cela permet à Alger de marginaliser les ambitions du Maroc dans la région. Probablement à causes de ses relations bilatérales difficiles et parce que Alger fait valoir que la sécurité du Sahel ne concerne pas le Maroc, ce dernier n'a pas été invité à participer aux efforts régionaux anti-terroristes. « Cette question a été tranchée avant même la création de notre structure » a fait savoir Abdelkader Messahel, le ministre algérien chargé des Affaires africaines et maghrébines, à la délégation malienne qui avait formulé le souhait d'élargir la coalition antiterroriste à d'autres États en particulier au royaume chérifien. « J'ai consulté les livres d'histoire et de géographie, et je n'ai trouvé nulle trace de l'appartenance du Maroc à la région sahéenne », ajoute-t-il. En effet, le Maroc « dès son indépendance, sa politique africaine resta liée à des concepts nationalistes et à des prérogatives en relations avec sa politique extérieure à tendance pro-occidentale, ce qui gêna pour longtemps sa présence africaine, ainsi qu'une incompréhension de la part de ses voisins ».³⁰⁹

En effet, l'absence du Maroc de cet arrangement régional est un signal clair de l'importance que l'Algérie accorde à la coopération régionale dans le Sahel, qui va au-delà des frontières des Etats sahéens locaux, acquérir une plus grande importance maghrébine au détriment des ambitions marocaines d'hégémonie régionale. Cela montre comment l'Algérie veut jouer concrètement son rôle de leader, acquis grâce à sa lutte contre le terrorisme, et qu'il a les ressources pour le faire.

Si le leadership de l'Algérie est plus au moins accepté au Sahel, il est contesté dans son voisinage maghrébin. En effet, l'action internationale de l'Algérie fut et est « motivée par la volonté » de s'imposer comme « un interlocuteur incontournable des grandes puissances » pour tout ce concerne « les affaires maghrébines mais aussi africaines ».³¹⁰

Dans ce contexte marqué par la fragilité des Etats sahéens, l'anarchie en Libye et la lente reprise de la Tunisie, le Maroc pourrait servir la stratégie algérienne au Sahel. Ce qui est peu probable évidemment même si la poursuite d'un processus d'intégration maghrébin « modifieraient les données stratégiques et économiques dans le sud-ouest de la Méditerranée »³¹¹ et le Sahel. Car le climat de tensions sans cesse ravivées entre Alger et Rabat n'est pas seulement conjoncturel.

La question de Sahara occidental empoisonne toujours les relations entre les deux capitales dans contexte de rivalités régionales, de méfiance mutuelle, de frontières fermées depuis 1994. N'oublant pas que les deux capitales espéraient pouvoir utiliser le processus de l'UMA à l'appui

³⁰⁸ John Irish, « Threatened African nations urge western action on Libya crisis », *Reuters*, 16 décembre 2014

³⁰⁹ Khalid CHEGRAOUI, « Idéologie, Religion et Ethnocentrisme au Maghreb. Des acteurs politico-intellectuels au Maroc contemporain », Institut des Etudes Africaines, Rabat – Maroc, 8-11 décembre 2003. <http://www.ukzn.ac.za/CCS/files/chegraoui.pdf>

³¹⁰ Akram Belkaid, « La diplomatie algérienne à la recherche de son âge d'or », *Politique étrangère*, n° 2, 2009, pp. 337-344.

³¹¹ André VIGARIE, *La Mer et la géostratégie des nations*, Economica/ISC, Paris, 1995, p. 206

de leurs programmes politiques en ce qui concerne le Sahara occidental. Le rêve du « Grand Maroc » persiste toujours. Traduisant une vision révisionniste, la dernière Constitution marocaine évoque la défense « des frontières authentiques » sans les préciser. Si une telle ambiguïté n'est pas anodine, le premier et principal objectif de l'Algérie est d'accroître son prestige et statut dans le Maghreb. La confrontation avec le Maroc représente toujours la préoccupation centrale de la politique étrangère algérienne et la plupart de l'activisme régional et international algérien doit être considéré à travers ce prisme.

Suspicion : Le rôle de l'Algérie dans la stratégie américaine :

Mais suite au refus d'Alger d'accueillir le siège de l'Africom, des diplomates américains ont exprimé leur déception à cette profonde opposition alors que les Etats-Unis ont renforcé leurs liens avec elle en matière de sécurité ces dernières années.³¹² Sous cet angle, le rôle de l'Algérie dans la région Maghreb-Sahel reste incertain. Les puissances occidentales notamment la France et les Etats-Unis ne sont pas disposées à laisser Alger seule sur le ring Maghrébo-sahélien. Leur soutien dépend dans quelle mesure l'agenda de l'Algérie est aligné sur les intérêts occidentaux. Les récentes mises en garde émises par les grandes capitales occidentales à leurs ressortissants résidant en Algérie ou envisageant de s'y rendre est un signal clair de l'insatisfaction de ces capitales du rôle de l'Algérie. L'incertitude sur la situation intérieure du pays est un autre élément dont dépend le soutien que lui accorderont les acteurs extérieurs comme une puissance régionale. En outre, face aux hésitations de l'Algérie à mener une politique active au-delà de ses frontières, il est fort possible que les grandes puissances remplissent le vide de pouvoir ou encourager d'autres puissances de la région à accomplir ce rôle. C'est une erreur de supposer qu'il est possible de lutter contre toute intervention extérieure et refuser, en même temps, de prendre ses responsabilités dans le Maghreb/Sahel.

Au niveau stratégique, une grande puissance a trois façons de sécuriser ses intérêts à l'étranger ; forces positionnées vers l'avant ; déploiement stratégique depuis la maison ; ou s'appuyer sur des alliés fiables. La préférence des Etats-Unis consiste à trouver un équilibre entre les trois en fonction de l'environnement opérationnel et la valeur stratégiques des régions en question. Vu le coût insoutenable de la stratégie de « défense vers l'avant », un rééquilibrage a eu lieu en particulier depuis 11 Septembre 2001 pour se focaliser sur la construction d'alliances nouvelles, fortes et alignées. Cette stratégie implique politiquement la cooptation des élites et la subversion politique et militairement accès et positionnement des moyens de combat.³¹³

De cette façon, l'Amérique est venue à maintenir et étendre un réseau d'alliances avec des petits et moyens Etats situés près des carrefours stratégiques et goulots d'étranglement le long des marges de l'Europe, l'Asie et Moyen-Orient. L'approche des Etats-Unis de la région sahélo-maghrébine est subordonnée à leur stratégie mondiale. Ici, les intérêts américains s'appellent ; approvisionnement énergétique, sécurité maritime, lutte contre le terrorisme, accès aux marchés, immigration clandestine et containment de la Chine.

Si l'état final recherché est l'intégration géoéconomique et géopolitique de la région dans le système politico-économico-sécuritaire américain, chacun de ces intérêts exige une politique de

³¹² Craig Whitlock, "North Africa Reluctant to Host U.S. Command. Algeria and Libya Reject Pentagon's AFRICOM Proposal; Morocco Signals Its Lack of", *The Washington Post*, 24 juin 2007;

³¹³ Arthur Cebrowski, "Planning a Revolution: Mapping the Pentagon's Transformation", WebMemo, n°. 292, The Heritage Foundation, 12 juin 2003; Mitchell A. Wess & Jakub Grygiel, "The Vulnerability of Peripheries", *The America Interest*, mars-avril 2011

fins-moyens distincte mais cordonnées par une stratégie régionale envisageant le Maghreb comme une zone à la fois « tampon » et « pivot ». La création d'une zone de libre échange avec un Maghreb intégré économiquement et politiquement est un objectif de longue date. Au sein de ce bloc régional, un rôle central est attribué à Alger bien qu'elle un partenaire difficile.

A l'instar de ses voisins, être un « Etat tampon » c'est être en mesure de gérer l'immigration, constituer une ceinture sanitaire contre les pandémies, et s'élever en une barrière sécuritaire contre l'infiltration d'éventuelles terroristes ou trafiquants. Quant à l' « Etat pivot », c'est jouer le rôle de gendarme régional à travers la lutte contre les groupes terroristes et d'autres menaces transnationales. Il s'agit aussi de contribuer à la consolidation des Etats faibles de la région en fournissant assistance à la sécurité, formation militaire, aide logistique, soutiens financiers, etc. Dans cette stratégie, Alger (et les alliés même européens) se voit cantonnée dans un rôle fonctionnel. Militairement, un tel rôle implique une transformation profonde des forces militaires algériennes pour être en mesure de mener et soutenir des opérations irrégulières (asymétriques) au-delà des frontières nationales.

L'intérêt de s'appuyer sur des piliers régionaux tient à la légitimité de l'opération et à terminer le travail puisque le rôle des Américains consiste à « accompagner les enfants à l'école ». De leur point de vue, les Etats-Unis devraient simplement se « concentrer sur leur priorité qui est de faire la guerre et de gagner ». En effet, comme les forces américaines se sentent mal à l'aise avec les opérations irrégulières, l'Amérique cherche à les externaliser. Cette conception est au cœur des efforts américains de créer une coalition internationale contre l'Etat islamique qui consiste à éviter tout déploiement terrestre. Le rôle des Américains se limitera au renseignement, soutien logistiques, assistance à la sécurité, frappes aériennes des drones. Au lieu des frappes de « choc et effroi », ce type de guerre requiert d'« utiliser un scalpel au lieu d'un marteau » (John O. Brennan). Le rééquilibrage des Etats-Unis vers l'Asie et la montée des tensions avec la Russie impliquent un tournant dans les préparatifs militaires américains : la subordination de la guerre irrégulière à la guerre régulière. Cela ne fera qu'accroître les pressions américaines sur les alliés régionaux y compris l'Algérie pour jouer leur rôle de sous-traitant de sécurité. Mais Alger n'est pas un allié inconditionnel et les deux capitales ont des approches nettement différentes sur les questions régionales.

Les défis associés aux Etats fragiles ou faillis ont suscité une attention accrue de la communauté politique bien que de grandes différences sur la façon d'évaluer le niveau de risque dans un cas donné demeurent.³¹⁴ Mais « comment nous concevons les conditions de la fragilité de l'Etat est crucial pour notre capacité à façonner des stratégies efficaces en terme de réponse ».³¹⁵

Sous cet angle, l'approche militarisée des Etats-Unis pose de vraies inquiétudes car la bonne compréhension des problèmes de l'Afrique et leurs solutions potentielles fait souvent défaut chez les militaires. Le FM 3-24 reconnaît que la « planification du développement économique requière une compréhension de la société, la culture et l'environnement opérationnel ». Le document donne l'exemple d'une société rurale, d'une urbaines ou d'une économie entièrement socialistes dont les besoins ne sont pas les mêmes.³¹⁶ Dans l'armée, comme l'explique Michael Siegl, « trop souvent, la première question porte sur ce qui devrait être fait plutôt que sur la nature du problème ».

³¹⁴ Monty G. Marshall, *Fragility, Instability, and the Failure of States*, Council on Foreign Relations, 2008, p. 1.

³¹⁵ Kenneth MENKHAUS, « State Fragility as a Wicked Problem », *PRISM*, vol. 1, n° 2, mars 2010, pp. 85-100

³¹⁶ U.S. Department of the Army, *Counterinsurgency*, FM 3-24, Washington, DC., décembre 2006, p. 5-16, 5-17.

Cela viole la première étape de diagnostic des conflits, qui vise à décrire les enjeux clés de l'environnement opérationnel. Ce manque de connaissances essentielles sur les questions de développement n'est pas propre aux forces américaines et a été noté par l'ONU comme un défaut qui entrave l'utilisation des forces militaires dans le développement socio-économique.³¹⁷ Dans le cas des Etats-Unis, il y a au niveau de Pentagone une pénurie de spécialistes sur l'Afrique susceptibles d'aider les décideurs à comprendre les perspectives des Etats africains et formuler ensuite des politiques efficaces.³¹⁸ Consciente ou non de cette réalité, l'Algérie n'est pas en mesure de défier Washington.

Les limites d'une puissance régionale :

La doctrine stratégique de l'Algérie interdit à l'Armée d'intervenir militairement en dehors du territoire national même lorsqu'elle est vivement sollicitée par ses voisins ou partenaires internationaux. Non seulement ce principe n'a pas empêché ses forces militaires de fournir aide logistique et formation aux forces armées et de sécurité des pays voisins notamment le Mali, la Libye, etc., le pays reste très actif en matière de la coopération régionale et internationale et est engagée dans de nombreuses architectures de sécurité. Le recours à la diplomatie multilatérale est une façon de concilier ses principes de non-intervention et l'impératif de faire face aux menaces à sa sécurité. Les contradictions de l'Algérie quant à son engagement extérieur sont un aveu de ses faiblesses structurelles intérieures. Le positionnement de « ni-ni » permet à l'Algérie d'occulter les luttes internes au sommet du pouvoir qui paralysent sa capacité d'action et affaiblissent son leadership régional. L'absence d'engagement fort pourrait bien être le résultat de positions contradictoires et d'intérêts divergents au cœur même du système, symptomatiques de la multiplicité des lieux de pouvoirs, du dysfonctionnement du centre décisionnel et de l'opacité des processus de décision. L'ambiguïté de son activisme reflète aussi les divisions intérieures traversant la société algérienne qui se traduisent dans le rééquilibrage des cercles de la sécurité nationale.

Dans son âme, l'Algérie cherche à être un électron libre. « L'Algérie n'emprunte que le chemin qu'elle a choisi pour elle-même », disait Abelkader Ben Saleh, le président du Sénat.³¹⁹ Théoriquement, elle a les moyens de sa politique. Mais elle lui manque une grande stratégie ; la grande idée de la politique étrangère et de la sécurité nationale qui offre la clarté directionnelle.

C'est une vision unificatrice, un cadre pour une meilleure compréhension de la grande image du rôle du pays dans le monde. Son noyau est l'harmonisation des fins et des moyens avec une méthodologie pour atteindre l'état final recherché. Elle est sur la façon dont le leadership peut utiliser la puissance disponible à l'Etat pour exercer le contrôle sur les gens, les lieux, les choses et les événements pour atteindre des objectifs en conformité avec les intérêts nationaux.

Comme une discipline de compromis, la grande stratégie nécessite l'emploi de toute la puissance nationale et implique la protection et le développement des sources de puissance. Parce que la survie et la croissance sont les super-objectifs intégraux de chaque système, sa mission est la préservation du système (l'Etat en l'occurrence) et, le cas échéant, garantir sa suprématie sur d'autres systèmes. Henry Mintzberg assimile la stratégie aux « objectifs du système » qui se répartissent en quatre catégories « survie, efficacité, contrôle et croissance ».

³¹⁷ Clarence J. Bouchat, *Security and Stability in Africa: A Development Approach*, U.S. Army War College, janvier 2010, p. 20.

³¹⁸ Sean McFate, « U.S. Africa Command: A New Strategic Paradigm? », *Military Review*, janvier/février 2008, pp. 10-21.

³¹⁹ « Le président de Sénat sort de son silence », Al-Khabar, 11 décembre 2009.

Dit autrement, la solidarité nationale et la cohésion intérieure constituent une fonction de la grande stratégie.

En plus de soutenir les objectifs nationaux, elle consiste à améliorer la condition physique de la nation comme un tout organique et à façonner (et à faire face à) un environnement en constante évolution. En effet, pour réussir sur le long terme dans un monde complexe, le pays a besoin d'une vision unificatrice si convaincante qu'elle agit comme un catalyseur ou une balise autour de laquelle évoluent les qualités essentielles qui permettent à une entité collective ou un ensemble organique d'améliorer sa stature dans l'ordre des choses. Propre aux sociétés démocratiques, de telles visions ne peuvent émerger que de manière consensuelle suite un long débat national souvent virulent.

Face aux forces de la fragmentation, « ce n'est pas le plus fort des espèces qui survit, ni le plus intelligent, mais le plus réceptif au changement ». Cette remarque de Charles Darwin prend toute sa pertinence dans contexte actuel. Le changement social, en soi, a toujours été associé à des niveaux croissants de conflits. Ces périodes de changement sont, par essence, transitoires, et sont caractérisées par des conflits de valeurs et d'intérêts qui deviennent une monnaie courante et violents. La cohésion d'une société est strictement liée à sa capacité à faire face à une multitude de risques découlant de son environnement et de sa propre organisation.

Construire et maintenir la sécurité et la paix sociale dépend fondamentalement des caractéristiques des systèmes politiques car le caractère des institutions politiques d'un pays exercent un puissant effet sur le risque de défaillance de l'Etat. Sans une véritable démocratie, il n'y a pas de légitimité. En termes de stabilité, la démocratie est comme une pyramide alors que la dictature est une pyramide inversée, qui peut basculer à tout moment. Les forces centrifuges de la mondialisation peuvent être contrées seulement par les forces centripètes de la légitimité démocratique.

Les gouvernements démocratiques ont tendance à gérer les conflits sociaux principalement en les canalisant politiquement au lieu de la coercition. Lorsque les questions de divisions ethniques et politiques dans les démocraties font surface, elles sont généralement exprimés en signe de protestation plutôt que de rébellion et aboutissent souvent à des politiques réformistes. Sous cet angle, l'Algérie a l'aire d'une puissance régionale. Elle est plutôt un Etat fort (c'est-à-dire soutenu par un empire bureaucratique et un appareil sécuritaire coercitifs) et non pas puissant. L'Algérie dans sa version actuelle s'apparente à une pyramide inversée. Dans une étude examinant l'apparition de l'instabilité politique dans de nombreux pays à travers le monde entre 1955 et 2003, un groupe de chercheurs a conclu sans ambiguïté sur les vraies causes ; « les institutions politiques, correctement définies, et non des conditions économiques, la démographie ou la géographie, sont les plus importants 'predictor' de l'apparition de l'instabilité politique ».³²⁰

En conclusion, si Alger aspire à un être un acteur respecté et un modèle, elle a tout à gagner de réussir sa transition démocratique, le seul garant de sa sécurité, stabilité et légitimité. En effet, la sécurité et la stabilité sont reconnues comme précurseurs pour résoudre d'autres problèmes parce qu'ils constituent une base solide nécessaire et exigent des règles de droit, de l'ordre et la

³²⁰ En plus de l'apparition à grande échelle de conflits violents c'est-à-dire la guerre civile ils ont étudié l'apparition d'autres types d'instabilité politique indésirables, y compris le renversement démocratique, le génocide, et l'effondrement de l'Etat. Jack A. Goldstone & Robert H. Bates & David L. Epstein & Ted Robert Gurr & Michael B. Lustik & Monty G. Marshall & Jay Ulfelder & Mark Woodward, "A Global Model for Forecasting Political Instability", *American Journal of Political Science*, vol. 54, n° 1, janvier 2010, pp. 190-208

justice pour former un environnement sûr, sécurisé et sein. Traditionnellement, la sécurité dans le Sud était principalement basée sur la sécurité intérieure. Les gouvernements étaient (et sont) confrontés à des menaces continues à leur légitimité et stabilité. Globalement, les principales menaces dans les pays en développement proviennent des menaces internes au régime en place ou à la stabilité de l'État lui-même. La peur de l'élite politique d'être assiégée par le peuple marque profondément sa façon de conceptualiser l'Etat, qui est considéré comme la propriété du régime -l'élite politique et économique. De cette fusion Etat/régime résulte un système de régime autoritaire donc l'insécurité car la bonne gouvernance, la paix et la stabilité sociale sont interdépendantes et indivisibles. La paix et la stabilité sociale ne peuvent en aucune façon être durables sans une bonne gouvernance. Inversement, la bonne gouvernance n'a aucune chance d'être sécurisée ou institutionnalisée sans la paix et la stabilité sociale. Concernant la région du Sahel, de plus en plus émerge un consensus selon lequel paix, bonne gouvernance et stabilité sociale sont les principaux pré-requis pour la reprise économique et un développement humain durable. En final, l'Algérie a le potentiel nécessaire de se hisser en une puissance régionale, mais, malgré tous ses atouts, sans légitimité démocratique son leadership sera toujours considéré (en dépit de ses intentions) avec suspicion.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926 - العدد الأول يناير 2015

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2015